

## مخطوطة

مختصر القدوري

المؤلف

أحمد بن محمد بن أحمد (القدوري)



بسم الله الرحمن الرحيم  
وتم الخير

الحمد لله رب العالمين الصلوة والسلام على  
رسوله محمد وآله اجمعين قال الشيخ الامام  
الاجل العالم الزاهد ابو الحسن القُدوري  
البغدادي رحمه الله تعالى عليه **كتاب**  
الطهارة قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا  
قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ  
إِلَى الْمَرَافِقِ **الآية** ففرض الطهارة غسل الأعضاء  
الثلاثة ومسح الرأس والمرفقان والكعبان  
تدخلان في الغسل والمقدور في مسح الرأس  
مقدار الناصية وهو ربع الرأس لما روي المغيرة  
ابن شعبه رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم أتى سبأ فقام فبال وقضاه مسح

على ناصيته وخفيه **وتم** وسنن الطهارة غسل  
اليدين قبل ادخالهما الاثنا و اذا استيقظ  
المتوضي من نومه وتسمية الله تعالى في ابتداء  
الوضوء والسواك والمضمضة والاستنشاق  
ومسح الاذنين وتخليل المحية والاصابع وتكرار  
الغسل الى الثالث ويستحب ان ينوي الطهارة  
ويستوعب راسه بالمسح ويرتب الوضوء فيرد  
بأيديه الله تعالى **كتاب** كونه وباليمين والتوالي  
والمعا في الناقضة كل ما يخرج من النسييلين  
والدم والقيح اذا خرج من البدن فتجاوز الى موضع  
يلحقه حكم التطهير والقي اذا كان ملاء القدم  
والنوم مضطجعا او متكيا او مستندا الى شيء  
لما روي عنه لسقط والغلبة على العقل بالاعتناء  
الحسن والفحقة في كل صلوة ذات ركوع وسجدة  
وفرض الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل

والقربة





سائر البدن وسنة الغسل ان يبداً بالمغتسل فيغسل  
يديه وفرجه وينيل النجاسة كانت على يده ثم يتوضأ  
كوضوءه للصلاة الا رجليه ثم يفيض الماء على راسه  
وسائر جسده ثلاثاً ثم يتنجس عن ذلك المكان فيغسل  
قلبيه وليس على المرأة ان تنقض ضفاتها اذا  
بلغ الماء اصول الشعر المعاني الموجبة للغسل  
انزال المني على وجه الدفق والشهوة من الرجل  
والمرأة حالة النوم واليقظة والتقاء اختاين  
من غير انزال الحيض والنفاس وسن رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم الغسل يوم الجمعة والعيد  
ومعرفة وعند الاحرام وليس في المذي والودي غسل  
وفيهما الوضوء والطهارة من الاحداث جازنة  
نباء السماء والارضية والعيون والابواب وماء الجار  
ولا يجوز بناء عتص من الشجر والشمس ولا بناء غلب  
عليه غير من الاشياء الطاهرة فخرجه

من طه

من طبع الماء كالاشربة والخل والماء الباقي والمرق وماء  
الزردج ويجوز الطهارة بماء خالطه شيء طاهر فغير  
احد او صافه كما والماء الذي احتاط به الاثنان  
والصابون والغفران وكل ماء دائم اذا وقعت فيه نجاسة  
لم يجز الوضوء به قليلاً كان او كثيراً لان النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم لم يحفظ الماء من النجاسة فقال لا يبطل احدكم  
في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من نجاسة فاما ماء الجار  
اذا وقعت فيه النجاسة جاز الوضوء به اذا لم يطرأ اثر  
لانه لم يستقر مع جريان الماء والغدير العظيم الذي  
لا يتحرك احد طرفيه يتحرك الاخر اذا وقعت فيه نجاسة  
جاز الوضوء من اجابب الآخر لان الطاهران النجاسة  
لا تصل اليه وموت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا يتنجس  
الماء كما ثبت في الذباب والزنابير والعقارب وموت ما  
يعيش في الماء فيه لا يفسد الماء كالسمك والضفدع و  
السرطان والماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة

شبكة

الأمانة

www.alukah.net



الاحداث والمستعمل كل ماء ازيل به حدث او استعمل في  
البدن على وجه القربة وكل هاب اذا دبر فقد لم يجر  
الصلوة فيه والوضوء عنه الاجل الخنزير والادمي وشعر  
الميتة وعظمها طاهر واذا وقعت في البير نجاسة نزع  
وكان نزع ما فيها من الماء طاهرا فان ماتت فيها  
قار او عصفت او صعقت او سودانية او صام ابر نزع  
منها عشرة دن لو الى ثنتين بحسب كبد اللد وصغرها  
وان ماتت فيها حمامة او دجاجة او سنور نزع منها  
مابين اربعين الى ستين وان ماتت فيها طير او شاة  
او آدمي نزع جميع الماء وان اتقى الحيوان او تقسح نزع  
جميع ما فيها صغر الحيوان او كبير وعد الدلاء يعتبر فيه  
بالدلو وسط المستعمل للدبار فان نزع منها بدلو عظيم  
قد رما يسه فيه من الدلاء الوسط احتسب به وان كان  
البير عينا لا ينزع ويجب نزع ما فيها اخر جوامع قد  
ما كان فيها وقد روي عن محمد افة قال ينزع ماتا

ولو الى

دلو الى ثلثمائة واذا وجد في البير فاق ميتة  
او غيرها ولا يدرون متى وقعت فيها ولم يتفح  
اعاد واصلوة يوم وليلة اذا كانوا قوضوا ومنها  
وعسلاو كل شيء اصابه ماؤها وان كان انتفت  
وتفتحت اعاد واصلوة ثلثة ايام ولياليها وهذا قول  
الحنيفة وقالا ليس عليهم الاعادة حتى يتحقق امق  
وقعت وسور الادمي ولا يكون كالحمار طاهر وسور الكلب  
والخنزير وسباع البهائم نجس وسور الطير والدجاجة  
الخللات وسباع الطير وما يسكن في البيوت مثل الحية  
والفأرة مكروه وسور الحمار والبغل مشكوك فان لم  
يجد غيرها ترصاء بهما وتيمم وبايهما بداء جاز  
**باب** التيمم من لم يجد الماء وهو مسافر او خارج المص  
بيعه وبين المص نحو ميل واكثر وكان يجد الماء الا انه يرض  
فانه تيمم بالصعيد والتيمم من ثبات يمسح باحديهما  
وتجده وبالاخرى يديه الى المرفقين والحدث والحجاة

تسوية  
الاشارة



فيه سواء ويجوز التيمم عند الخفيفة ومحمد بن بكير كان من  
جنس الارض كالتراب والصلوات والحج والخص والحق والحق  
والزمن ويجوز عند ابي يوسف لا يجوز الا بالتراب والصلوات  
والغنية فرض في التيمم ومسحبة في الوضوء وينقص الوضوء  
التيمم كل شيء ينقص الوضوء وينقصه الوضوء والماء اذا  
قد عدا استعماله ولا يجوز التيمم الا بصعيد طاهر <sup>يستحب</sup>  
لمن لم يجد الماء وهو يدور ان يجد في آخر الوقت فان <sup>ان لم يجد</sup>  
الماء تروا ولا تيمم وصل ويصل بيمينه ما شاء من الغسل  
والنوافل ويجوز التيمم للصحيح في المصرا اذا حضر خبثا في  
والولي غيرة فخاف ان يشغل بالوضوء ان تقوى الصلوة  
وكذلك من حضر العبد فخاف ان يشغل بالوضوء ان تقوى  
صلوات العبد ومن شهد الجمعة فخاف ان يشغل بالوضوء  
ان تقوى الجمعة تروا ان ادرك الجمعة صليها والاصل <sup>الظاهر</sup>  
وكذلك اذا صلا الوقت فخشى ان يفوت الوقت لو تروا  
لم يتيمم ولكن يتروا وينقص ما فات له والمسافر اذا انسي الماء

في اول الوقت

في رحله فتيمم وصل ثم تذكر الماء لم يعد صاوة عند الخفيفة  
ومحمد بن يعقوبها عند ابي يوسف وليس على التيمم اذا  
لم يغيب عظمه ان يقوبه ماء ان يطيب الماء فان غلب على طيبه  
ان هناك ماء لم يحذله ان تيمم حتى يطيبه وان كان مع فقيه  
ماء طيبه منه قبل ان يتيمم فان منع منه تيمم **باب**  
المسح على الخفين المسح على الخفين جائز بالسنة من كل حال  
موجب للوضوء اذا البسهما على طهارة كاملة ثم لم يحدث  
فان كان مقبلا مسحا يوما وليلة وان كان مسافرا مسحا ثلثة  
ايام ولياليها وابتدأوها عقيب الحداث والمسح على الخفين  
على ظاهرهما خططا بالاصابع بيده من قبل الاصابع الى  
الساق وفرض ذلك مقدار ثلث اصابع من اصابع اليد  
ولا يجوز المسح على خفيه خرق كثير يتبين منه مقدار  
ثلث اصابع من اصابع الرجل ان كان اقل من ذلك جاز  
ولا يجوز المسح على الخفين لمن وجب عليه الغسل وينقص  
المسح الخفين ما ينقص الوضوء وينقصه ايضا نزع الخف





وفي المدة فاذا تمت المدة نزع خفيه وغسل رجليه وصلى  
 وليس عليه اعادة بقية الرضوء من ابتداء المسح ومقيم  
 فسافر قبل تمام يوم وليلة مسح ثلثة ايام ولياليها من  
 ابتداء المسح وهو مسافر ثم اقام فان كان مسح يومه او ليلة  
 او اكثر نزع خفيه وغسل رجليه وان كان مسح اقل من يوم  
 وليلة ثم مسح يومه وليلة ومن لبس الجرموق فوق الخف  
 مسح عليه ولا يجوز المسح على الجوربين عند اية حنيفة  
 الا ان يكونا جلدين او متعلين وقالا صاحباه يجوز المسح  
 على الجوربين اذا كانا خنثين لا يشقان الماء ولا يجوز المسح  
 على العامة والقلنسوة والبرقع والقفازين ويجوز المسح  
 على الجباثر وان شدها على غير وضوء فان سقطت الجبيرة  
 عن غير برء لم يبطل المسح وان سقطت عن برء بطل  
**باب** الحيض اقل الحيض ثلثة ايام ولياليها فانقص  
 من ذلك فليس بحيض وهو استحاضة واكثر الحيض عشرة  
 ايام ولياليها وهما وعليها فهو استحاضة وماتراه

المروة من الحمة والصفرة والكدرة حيض حتى ترى البياض  
 الخالص والحيض تسقط عن الحائض الصلوة ويجوز عليها  
 الصوم ولا تقضى الصلوة ولا تدخل المسجد ولا تطرف يا  
 لبث ولا يأتيتها زوجها ولا يجوز لها الحائض ولا الجنب قضاء  
 القرآن ولا يجوز للمحدث مس المصحف الا ان يكون بعداؤه  
 واذا انقطع دم الحيض اقل من عشرة ايام لم يخرج وطئ الحائض  
 حتى تغتسل او يمضي عليها وقت صلوة كامله <sup>يقطع</sup> اذا  
 دمها عشرة ايام جاز وطئها قبل الغسل والطهر اذا تخلل  
 بين الدمين فمدة الحيض فهو كالدم الجاني واقل الطهر  
 خمسة عشر يوما ولا غاية للثورة ودم الاستحاضة ما تراه  
 المروة اقل من ثلثة ايام واكثر من عشرة ايام حكمه حكم الرضا  
 الدائم لا يمنع الصلوة ولا الصوم ولا الوطئ واذا زاد الدم  
 عشرة وللمرء عادة معروفة ردت الى ايام عاداتها وما زاد  
 على ذلك فهو استحاضة وان ابتداء مع البلوغ مستحاضة  
 فيضها عشرة من كل شهر والباقي مستحاضة والمستحاضة

تفقيح الصوم  
 ولا يطأها



ومن به سلسل البول والدعاف الدائم ويخرج الذي للبول  
يتوضؤون بوقت كل صلوة ويصلون بذلك الوضع في الوقت  
ما شاءون من القرائن والثوافل فاذا خرج الوقت بطل  
وضوءهم وكان عليهم استيناف الصلوة وصلوة اخرى  
والنفس هو الدم الخارج <sup>عقب</sup> ~~عقب~~ الولادة والدم الذي تراه الحامل  
في حال ولادتها قبل خروج الولد استحاضة وقلد النفاس  
للحليل واكثره اربعون يوما والزائد استحاضة فاذا تجاوز  
الدم في الاربعين وقد كانت هذه المرأة ولدت قبل ذلك وقت  
عادة النفاس ردت الى ايام عادتها وان لم تكن لها عادة فاقبل  
نفاسها اربعين يوما من ولدت ولدين في بطن واحد نفاسها  
ما خرج من الدم عقب الولد الاول عند انجنته <sup>سيف</sup> ~~سيف~~ وافي يمين  
وعند حمل وترث من الولد الثاني **باب** تطهير النجاسة  
تطهير النجاسة واجبة بدون المصلحة وتوبة المكان  
الذي يصيد عليه ويجوز تطهير النجاسة بالماء وبكل ما  
طهر يمكن ازالته كما تامل ماء الورد ونحوها عند احتية

وما تراه امرأة

والذي يفرغ

وافي يوسف مما اذا عصرت العصر واذا اصابته نجاسة  
ولها جرم فحقت فذلك بالارض جاز والماء نجس يجب غسل  
رطبة فاذا جف على الثوب اجزاه الفرك والنجاسة اذا  
اصابته المني او السيف الكافي بمسحها واذا اصابته الارض  
نجاسة فحقت بالشمس وذهب اثرها جازت الصلوة على  
مكانها ولا يجوز التيمم منها ومن اصابته النجاسة المغلظة  
كالدم والغائط والبول ونحو مقدم الدم ومعدونه  
جازت الصلوة وان زاد لم يجز ومن اصابته نجاسة  
مخففة كبول ما يترك المحم جازت الصلوة معها <sup>سل</sup> ~~سل~~ <sup>سل</sup>  
ربح الثوب وتطهير النجاسة التي يجب غسلها على  
وجهين فما كان له عین من رية قطار رثها زوال عینها  
الا ان يبقى من اثرها ما يشق ازالته وما ليس يرف قطارها  
ان يغسل حتى يغلب على ظن الغسل انه قد طهر ولا يستجبا  
سنة يجزي فيه الجرح ما قام مقامه بمسحه حتى يتيقنه  
وليس فيه عدد مسنون وغسله بالماء افضل فاك

شبهة  
الأمانة



تجاوزت النجاسة عنهما لم يجز فيه الا الماء والماء لا يستنجي  
 بعظم ولا بروت ولا بطعام ولا يمينه **باب** موافقت  
 الصلوة اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو البياض  
 المعتوض في الافق واخر وقتها ما لم تطلع الشمس والاول  
 وقت الظهر اذا زالت الشمس واخر وقتها عند اي حنيقة  
 اذا صار ظلك بشي مثليه سوى في الزوال والواصلحبا  
 اذا صار ظلك بشي مثله والاول وقت العصر اذا خرج وقت  
 الظهر على القولين واخر وقتها ما لم يغرب الشمس والاول  
 وقت المغرب اذا غربت الشمس واخر وقتها ما لم يغرب  
 الشفق والشفق البياض الذي في الافق بعد الحجرة  
 عند ابحنيقة وقال صاحباه هو الحجرة والاول وقت **العشاء**  
 اذا غاب الشفق واخر وقتها ما لم تطلع الفجر والاول وقت  
 الوتر بعد العشاء واخر وقتها ما لم تطلع الفجر ويستحب  
 الاسفار بالفجر والابراد بالظهر في الصيف وتقديمه  
 في الشتاء وتأخير العصر ما لم تغرب الشمس وتجيل

المغرب

المغرب وتأخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل ويستحب  
 في الوتر لمن ياله الصلوة في الليل ان يؤخر الى آخر الليل  
 فان لم يتيق بالالتقاء على نفسه او قبل النوم **باب**  
 الاذان الاذان سنة للصلوة الخمس المجتهدون وما سواها  
 وصفة الاذان معروفة ولا ترجع فيه ويزيد في اذان  
 الفجر بعد الفلاح الصلوة خير في النوم مرتين والاقامة  
 مثل الاذان الا انه يزيد فيها بعد الفلاح قد قامت الصلوة  
 مرتين ويترسل في الاذان ويجاء في الاقامة ويستقبل  
 بهما القبلة فاذا بلغ الى الصلوة والفلاح حوا وجهه ميتا  
 ويؤمن للمفائنة ويقوم فان فاتته صلاة اذن للاقامة  
 واقام وكان مخيرا في الباقيته انشاء اذن واقام والشاء  
 انقصر على الاقامة وينبغي ان يؤذن ويقوم على طهارة  
 فان اذن على عتي وضوء جاز ويكون ان يقم على غير وضوء  
 او يؤذن وهو جنب ولا يؤذن لصلوة قبل دخول وقتها  
**باب** شروط الصلوة التي تقدمها يجب على المصلح ان يقدم

وقد كان من كان في الصلاة  
 لا يقرأ الا بعد الاذان  
 والاقامة

تسبيحة  
 الأمانة



الطهارة من الأحداث والنجاس على ما قد مرنا ويستوعب  
 والعورة من الرجل ما تحت السرة الى الركبة والركبة عورة و  
 بدن المرأة الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها وقد يمسها  
 وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة وتظهرها  
 ويظهرها عورة وسوء ذلك من بدنها فليس يعورة  
 ومن لم يجد ما ينيل النجاسة صلى الله عليه وله يعد ومن لم  
 يجد ثوبا صلى الله عليه ياتا قاعا يؤمى بالركوع والسجود فان  
 صا قايما اجزاه واللوا افضل وينوي الصلوة التي يدخل  
 فيها بيتا افضل بينهما وبين القرعة بعمل ويستقبل  
 القبلة الان يكون خائفا فيصلي الى اي جهة قد رقت <sup>بجنته</sup> فان  
 عليه القبلة وليس بحضته من يسأله عنها اجتهد  
 ويصل فان علم انه اخطا بعد ما صلى فلا اعاده عليه  
 وان علم ذلك وصحب الصلوة استدار الى القبلة وبني  
 عليها **باب** صفة الصلوة في الف الصلوة ستة التسمية  
 والقيام والقراءة والركوع والسجود والعقدة في آخر الصلوة

مقدار التشهد وما زاد على ذلك سنة فاذا اراد الدخول  
 في الصلوة كبر ورفع يديه مع التكبير حتى يجازي بها  
 شحمة اذنيه فان قال يد لا من التكبير اياه اجلا والا عظم  
 والرحمن اكبر اجزاه عند الخفيفة له ومحمد ويعتمد بيد  
 اليمنى على اليسرى ويضعها تحت السرة ثم يقول سبحانك  
 اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك  
 وليستعين بالله من الشيطان الرجيم ويقدر بسم الله  
 الرحمن الرحيم ويسير بها ثم يقدر فاتحة الكتاب وسورة معها  
 او ثلث آيات من اي سورة شاء واذا قال الامام ولا اله الا  
 قال آمين ويقولها المومنين وتحفونها ثم يكبر ويكبر ويعتمد  
 بيديه على ركبتيه ويفرج بين اصابعه ويبسط طمق ولا يرفع  
 راسه ولا ينكسه ويقول في ركوع سبحان ذي العظيم ثلثا  
 وذلك لانه ثم يرفع راسه ويقول سمع الله وحده ويقول الم  
 ربنا لك الحمد فاذا استوى قائما كبر وسجد واعتمد بيديه  
 على الارض ووضع جبهته بين كفيه ويديه حذاء اذنيه وسجد



على انفس وجبهته فان اقتصر على احداهما جاز عند الحقيقة  
وقال لا يجوز الاقتصار على الالف اللاحقة فان سجد على كونه  
العامه او فاضله جاز ويبدء بصنيعه ويجازي بطنه  
عن تحذيره ويوجه اصابع رجليه نحو القبلة ويقول في سجده  
سبحان ذي الاعلى ثلثا وذلك ادناه ثم يرفع راسه ويكبر  
فاذا اطمان جالساً كبر في سجده واذا اطمان ساجداً كبر واست  
قائماً على صلاته قد ميه ولا يعتمد بيده على الارض ولا  
يقعد ويفعل في الركعة الثاني مثلاً ما فعل في الاولى الا انه لا  
يستفتح ولا يتعوذ ولا يرفع يديه الا في التكبيل الاولى فاذا  
رفع راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افتش رجليه  
اليمنى وجلس عليها ونصب اليمنى نصباً ووجه اصابعها  
نحو القبلة ووضع يديه على فخذيه وبسط اصابعه وتشهد  
والتشهد التحيات لله والصلوات والطيبات السلام  
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى  
عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان

محمد النبي

محمد عبده ورسوله ولا يزد على هذا في القعدة الاولى ويقعد  
في الركعتين الاخيرتين فاتحة الكتاب خاصة وجلس في آخر  
الصلوة كما جلس في الاولى وتشهد وصلى على النبي صلى الله عليه  
عليه وسلم ودعا بما شاء مما يشبه الفاظ القدر والادعية  
الماثورة ولا يدعوا بما يشبه كلام الناس ثم يسلم عن  
يمينه فيقول لا سلام عليكم ورحمة الله ويسلم عن يساره  
مثل ذلك ويجهر بالقراءة في العجز والركعتين الاوليتين من  
المغرب والعشاء ان كان اماماً ويخفي القراءة فيما بعد  
الاوليتين وان كان منفرداً فهو مخير ان شاء جهن واسمع نفسه  
واستأخفت ويخفي الامام القراءة في الطلوع والعصر  
والوقت ثلث ركعات لا يفصل بينهن بسلام ويقنت في  
الثالثة قبل الركوع في جميع السنة ويقعد في كل ركعة من  
من الوقت بفاتحة الكتاب وسورة فاذا اراد ان يقنت كبر  
ورفع يديه ثم قنت ولا يقنت في صلوة غيرهما وليس في شيء  
من الصلوة قراءة سورة بعينها لصلوة لا يقن فيها غيرها

شجرة

الاحكام

www.KitaboSunnat.com



واذا في ما يجزئ من القراءة في الصلوة ما بيننا وله اسم القراءة  
عند أبي حنيفة ووقالا يجزئ أقل من ثلث آيات قصار  
أو آية طويلة ولا يقبل الموتر خلف الإمام ومن ادخل دخول في  
صلوة غير احتاج إلى نيتين نيته الصلوة ونية المتابعة  
والجماعة سنة مؤكدة وأما الناس بالإمامة عليهم بالسنة  
فإن نسا وأخافوا معهم فإن نسا وأخافوا معهم فإن نسا  
فاسمهم ويكره تقديم العبد والعربي والفاسق والآعي  
وولد الزنا فإن تقدموا جاز وينبغي للإمام أن لا يطالبهم بالقراءة  
ويكره للنساء حضور الجماعة ولا بأس بأن يخرج العجوز في الفجر  
والغروب والعشاء عند أبي حنيفة وقال لا يخرج من في الصلوة  
كلها ويكره للنساء أن يصلين وحدهن جماعة فإن فعلن  
وقفت الإمام ومطعن ومن صلى بوجهه أقامه عن يمينه  
والكافا اثنين تقدم عليهما ولا يجوز للرجال أن يقعدوا  
بأمره أو يصبي ويصف الرجال الصبيان ثم النساء فإن قام  
امرأة إلى جنب رجل ومما شئت كان في صلوة واحدة فسدت

مسألة

صلواته ولا يصح الطاهر خلف من به سلسل البوق ولا الكهات  
خلف المستحاضة ولا القاري خلف الأيم ولا المكشبي  
خلف العميان ويجوز أن يقوم المنيهم المتنوعين والماسح  
على الخفين للغاسلين ويصلي القائم خلف القاعد ولا يصح  
الذي يركع ويسجد خلف المومي ولا يصح المفترض خلف  
المتنفل ولا من يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا آخر  
ويصلي المتنفل خلف المفترض ومن أتمه في إمام ثم علم  
أنه على غير طهارة أعاد الصلوة ويكره للمصلي أن يسبق غيره  
أو يجسده ولا يقلب أحصا إلا أن لا يكون السجود في يساره  
معه ولا يفرقع أصابعه ولا يتحضر ولا يسجد للثوبه ولا يوقص  
شعره ولا يكف ثوبه ولا يلتفت ولا يقعي ولا يرد السلام  
لبسائه ولا يبيد ولا يقرع إلا من عنده ولا يأكل ولا يشرب  
وإن سبقه الحدث انصرف فأتى إماما استخلفه وقفا  
وبني والاستيناف أفضل فإن نام فاحتمل أو جرح أو غشي  
عليه أو فقهه استأنف الصلوة والوضوء جميعا فإن



في صلوة ساهيا او عامدا بطلت صلوة وان سبقه الحدث  
بعد التشهيد وقضاء وسلم وان فعل الحدث في هذا الحالة  
او تكلم او عمل علة ينافي الصلوة تمت الصلوة وان رأى  
المتيمم الماء في صلوة بطلت صلوة وان رآه بعد ما  
قعد قدر التشهد او كان ماسحا فانقضت صلاته مسحوا  
او خلع خفيه بعلم قليل او كان اميا فتعلم سورة او يانا  
فوجد ثوبا او موصيا قدر على الركوع والسجود او قد كان  
عليه صلوة قبل هذه او حدث الامام القاري فاستحلف  
اميا او طلعت الشمس في صلوة الفجر ودخل وقت العصر  
في الجمعة او كان ماسحا على الجبيرة فسنقطت عن من امكن  
صاحب غيره فانقطع عنه كالمستحاضة ومن في معناها  
بطلت الصلوة في قوله الخفيفة وقال الامام صلوة  
قضاء القوائت ومن فاتته صلوة قضاها اذا ذكرها وقد  
على صلوة الوقت الان يخاف فوت صلوة الوقت فيقدم صلوة  
الوقت ثم يقضيها وان فاتته صلوات رتبها في القضاء

كما يجب في الصلاة

كما وجبت في الاصل لان ينبد القوائت على است صلوات  
فينسقط الترتيب **باب** الاوقات التي يكره فيها الصلوة  
لا يجوز الصلوة عند طلوع الشمس ولما قيامها في الظهيرة  
ولا عند غروبها الا عصر يومه عند الغروب ولا يصلح  
خيانة ولا يسجد للتلاوة ويكون ان يتنفل بعد صلوة  
الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس  
والاباس بان يصل في هذين الوقتين القوائت وسجدة التلاوة  
ولا يصل ركعتي الطواف ويكره ان يتنفل بعد طلوع الفجر  
باكثر من ركعتي الفجر ولا يتنفل قبل المغرب **باب** الفرائض  
السنة في الصلوة ان يصل ركعتين بعد طلوع الفجر واربعا  
قبل الظهر وركعتين بعد واربعا قبل العصر واثنى عشر  
ركعتين وركعتين بعد المغرب واربعا قبل العشاء  
واربعا بعدها واثنى عشر ركعتين ونوافل النهار واثنى عشر  
صلوة ركعتين بتسليم واحدة واثنى عشر واربعا ويكون الرياء  
على ذلك فقال ابو يوسف ومحمد لا يزيد في الليل على ركعتين



بتسليمه والقراءة في الفريضة واجبة في الركعتين الاولىين  
وهو محذور في الاخرين انشاء قلى وانشاء سبوح وانشاء  
سكت والقراءة افضل والقراءة واجبة في جميع ركعات  
النفل وفي جميع الوترين دخل في صلوة النفل فافسد  
قضائها فان صلى اربع ركعات وقعد في الاولين ثم قضاه  
الاخرين قضى ركعتين وبطلت النافلة قاعدا مع القدرة  
على القيام وان نجا قائما ثم قعد بغير عذر جاز عند الجحيفة  
وقال لا يجوز ومن كان خارج المصر يتنفل على رابته الى  
جهة توجهت يعني ايماء **تسجود السهو** سجود السهو واجب  
يلزم في الزيادة والنقصان بعد السلام بسجودتين  
ثم يتشهد ويسلم والسهو يلزم اذا زاد في صلوة فعلا  
من جنسها ليس منها وترك فعلا مستويا او ترك قراءة  
فاحدة الكتاب او القنوت او التشهد او تكبيرات العيد  
او تعجل الامام فيما يخافه او خاف فيما يجهر وسهوا الامام  
يوجب على الامام وعلى الموقف السجدة فان لم يسجد لم يسجد

المرقم

المرقم وان سها الموقف لم يلزم الامام ولا الموقف السجود وان سجد  
عن القعدة الاولى ثم تذكر وهو الى حاله القعود اقرب عاد  
فجلس وتشهد وان سجد وكان الى القيام اقرب لم يعد ويسجد للسهو  
وان سجد عن القعدة الاخيرة فقام الى الخامسة رجع الى القعدة  
ما لم يسجد في الخامسة والقي الخامسة ويسجد للسهو وان قيد  
الخامسة بسجدة بطلت فيه ركعتان صدقة فقل وكان عليه ان يضم  
اليها ركعة سادسة وان قعد في الرابعة ثم قام ولم يسلم بطلت  
القعدة الاولى عاد الى القعدة ما لم يسجد في الخامسة وسلم  
وان قيد الخامسة بسجدة ضم اليها ركعة اخرى فقد تمت صلوة  
والركعتان له نافذة ومن شك في صلوة فلم يدر ان يشأ  
صلى ام اربعاً وان كان الشك عرض له او لا استأنف الصلوة  
وان كان الشك عرض له او لا استأنف الصلوة وان كان الشك  
يعرض له كثير بني على غالب ظنه ان كان له ظن فان لم يكن في عقله  
اليقين **صلوة المريض** اذا تعذر على المريض القيام صلى  
قاعدا ركوعا ويسجد فان لم يستطع الركوع والسجود ايماء



وجعل السجود اخفض من الركوع ولا يرفع الي وجهه شيئا <sup>عليه</sup> يسجد  
فان لم يستطع القعود استلق على ظهره وجعل رجليه نحو  
القبلة واوى بالركوع والسجود وان اضطج على جنبه الايمن  
وموجه نحو القبلة واوى جان فان لم يستطع الا يما برأسه  
آخر الصلوة ولا يولي بعينه ولا بجانبه ولا بقلبه فان قدر  
على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزم القيام وجعل ان  
يصل قاعدا يوي ايماءا فان صلى الصحيح بعض صلوة قائما  
فحدث به من انما قاعدا ركع ويسجد وان لم يستطع  
الركوع والسجود يوي ايماءا او يصل مستلقا ان لم يستطع  
القعود ومن صلى قاعدا لم يركع ويسجد ثم صح <sup>صلى</sup> بنى على  
قائما فان صلى بعض صلوة بايماء ثم قعد على الركوع والسجود  
استأنف الصلوة ومن اغنى عليه خمس صلوة زادونها  
قضاها اذا صح فان قاسه بالاناء الكثر من ذلك لم يقض  
سجود التلاوة في القعدة ان اربع عشرة سجدة في آخرها <sup>في</sup>  
وفي الرعد والتخل وبني سائر صلواتهم واول الحج والفرقان

والتمل

والتمل ولم تنزل وصح رحم السجدة والتحم واذا السماء انشقت  
واقراء والسجود واجب على التالي والسامع في هذه المواضع  
سواء قصد سماع القعدة ان اولى بقصد وان تلى الامام اية السجدة  
سجدها وسجد المأموم معه وان تلى المأموم لم يسجد الا امامه ولا  
المأموم وان سمعوا وهم في الصلوة سجدة فخرجوا ليس في الصلوة  
لم يسجدوها في الصلوة وسجدوها بعد الصلوة فان سجدها  
في الصلوة لم يجزهم ولم تقصد صلواتهم ومن تلا سجدة فلم  
يسجدها حتى دخل في الصلوة فتلاها وسجد لها اجزته السجدة  
في التلاوة وان تلاها في غير الصلوة فليس <sup>في</sup> ثم دخل في الصلاة  
فتلاها وسجد لها لم يجز السجدة الا ومن كبر تلاوة سجدة  
واحدة فجلس واحد اجزته سجدة واحدة ومن اراد السجود  
كبر وسجد ولم يرفع يديه ثم كبر ورفع رأسه ولا تسهل <sup>عليه</sup>  
ولا سلام <sup>باب</sup> صلاة المسافر الذي يتغير به  
الاحكام ان يقصد الانسان موضعاً بينه وبين مقصده  
مسيرة ثلثة ايام يسير الابل ومشي الاقدام ولا يعتبر في



ذلك بالسيرة في الماء وقضى المسافر عندنا في كل صلوة رباعية  
ركعتان ولا يجوز له ان يدا علىهما فان صلى ان بقا وقد  
قعد في الثانية مقدار التشهد اجزته ركعتان عن فرضه  
وكانت الاخرى ان له نافلة وان لم يقعد بطلت صلواته  
ومن خرج مسافرا يصلي ركعتان اذا فارق بيوت المصر  
ولا ينال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلدة خمسة عشر يوما  
وقعا عند اقبلته منه الا تمام وان نوى الإقامة اقل من ذلك لم يتم  
ومن دخل بلدة لم ينو ان يقيم فيه خمسة عشر يوما او انما  
يقول غدا اخرج او بعد غدا اخرج حتى يبقى على ذلك سنين  
صلى ركعتان واذا دخل العسكر في زمن الحرب فتوى الإقامة  
خمس عشرة يوما يصلي بها الصلوة واذا دخل المسافر في صلوة  
المقيم مع بقاء الوقت اتم الصلوة وان دخل معه في فائتة  
لم يخرج صلواته خلفه واذا صلى المسافر بالمقيم ركعتين  
سلم ثم اتم المقيمون صلواتهم ولا يستحب له اذا سلم يقول الله  
صلواتكم فانما قوم سفر واذا دخل المسافر مصر اتم الصلوة

وان لم ينو

وان لم ينو الإقامة فيه ومن كان له وطن فامتنع عنه ومن كان  
عنده ثم سافر فدخل وطنه الاول اتم الصلوة واذا نوى السفر  
ان يقيم بمكة ومنا خمسة عشر يوما لم يتم الصلوة ومن فاتته  
صلوة في حضر في حال الإقامة قضاها في السفر ربعا  
والعاصي والطبيع في الرخصة سواء والجمع بين الصلوتين  
يجوز فعلا ولا يجوز وقتا ويجوز الصلوة في السفينة قاعدا  
على كل حال عند الحنيقة وقال لا يجوز مع القدرة على القيام  
باب صلوة الجمعة لا تصح الجمعة الا في مصر جامع او في مصر  
ولا يجوز في القرى ولا يجوز اقامتها الا للسلطان او لمن  
امره السلطان ومن شرأطها الوقت فتصح في وقت الظهر  
ولا تصح بعد ومن شرأطها الخطبة قبل الصلوة بخطيب  
خطبتين يفصل بينهما بقعدة ويخطب قائما في الخطبة  
وان اقتصر على ذكر الله تعالى جاز عند الحنيقة وقال لا بد  
من ذكر طويل يسمى خطبة في العادات وان خطب قاعدا  
او غير طاهر جاز ولا يكره ومن شرأطها الجمعة واقلهم

الا ان ينو الإقامة

صلوة في السفينة

وان فاتته

الا يعرف والمرد

خطبة



عند أبي حنيفة ثلثة سوا الامام وقالان سوا الامام  
ويجهد الامام بالقراءة في الركعتين وليس فيها قراءة  
سورة بعينها ولا يجب الجمعة على مسافر ولا امرأة ولا  
مرضى ولا عبيد فان حضر وصلوا مع الناس اجزائهم من  
فرض الوقت ويجوز للمسافر والمرضى والعبد ان يؤموا  
في الجمعة ومن صلى الظهر من ان يوم الجمعة قبل صلاة  
الامام ولا عنه لكون ذلك وجازت صلوة فان بدء له ان  
يخضر الجمعة فتوجه اليها والامام فيها دخلت صلاة الظهر  
عند أبي حنيفة بالسعي وقال لا يبطل حتى يدخل مع الامام  
ويكون ان يصلي المحدث الظهر في جماعة يوم الجمعة في  
المصر وكذلك أهل السجود ومن ادرك يوم الجمعة صلى  
معه ما ادرك وبني عليها الجمعة وان كان ادركه في التشهد  
او في سجود السهو والامام بني عليها الجمعة وقال محمد  
ان ادرك معه اكثر من الركعة الثانية بني عليها الجمعة  
وان ادرك كل قلها بني عليها الظهر فاذا اخرج الامام

يوم الجمعة

يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام حتى يغرب من  
خطبتهم واذا اذن المؤذن يوم الجمعة الاذان الاول ترك  
الناس الصلوة غير البيع وتوجهوا للجمعة واذا صعد  
الامام المنبر جلس واذن المؤذنون بين يدي  
المنبر فاذا فرغ من خطبة اقاموا **باب** صلاة العيد  
يستحب في يوم الفطر ان يطعم الانسان شيئا قبل اخرج  
الى المصلي ويغتسل ويتطيب ويلبس احسن ثيابه  
يخرج الصدقة ويتوجه الى المصلي ولا يكره عند أبي حنيفة  
في طريق المصلي وعندهما يكره ولا يتنقل المصلي قبل صلاة  
العيد فاذا حلت المصلي بارتفاع الشمس دخل وقتها  
الى الزوال فاذا زالت الشمس خرج وقمنا ويصلي الامام  
بالناس ركعتين يكون في الاولى تكبيرة الافتتاح وثلاثا  
بعدها ثم يقراء فاتحة الكتاب وسورة ثم يكبيرة  
يركع بها ثم يبتدئ في الركعة الثانية بالقراءة فاذا  
فرغ منها كبر ثلاث تكبيرات ثم كبر الرابعة ركع بها ويدفع

بجهر

الاصح  
الاصح



يديه في تكبيرات العيدين ثم يخطب بعد الصلوة خطبتين  
 يعلم الناس فيها صدقة الفطر واحكامها ومن فاته  
 صلوة العيد مع الامام لم يقضها وان غم لعل على  
 الناس فشهد شاهدان عند الامام بدو صلاة الهلال بعد  
 الزوال صلوة العيد من الغد فان حدث عنه  
 منع من الصلوة في اليوم الثاني لم يصلها بعد ولا يستحب  
 في يوم الاضحية ان يغتسل ويتطيب ويؤخر الاكل حتى يفتح  
 من الصلوة ثم يتوجه الى المصلي وهو يكبر في طريقه ويصل  
 الامام بالناس الاضحية ركعتين كصلوة الفطر يخطب  
 بعدها خطبتين يعلم الناس فيها الاضحية واحكامها  
 وتكبيرات التشريق فان كان له غدر يمنع من الصلوة  
 في يوم الاضحية صلها في الغد وبعد الغد ولما يصلها  
 بعد ذلك وتكبيرات التشريق اقلها عقيب صلوة الفجر  
 من يوم عرفه واخرها عقيب صلوة العصر من النحر  
 عند ما ينقضي وقالوا صلوة العصر من ايام

الناس  
 لم يصلها في يوم الاضحية  
 في يوم الاضحية في يوم الاضحية

التشريق

التشريق وتكبيرات التشريق عقيب الصلوة المفروضة  
 الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر  
 ولله الحمد صلوة الكسوف اذا انكسفت الشمس صلى الامام  
 بالناس ركعتين كهيئة النافلة في كل ركعة ركع واحد يطول  
 القراءة فيهما ويخفيهما عند اي حنيقة وقالوا يجهر بالقراءة فيها  
 ثم يدعوا الله تبارك وتعالى حتى تجلي الشمس ويصلي بالناس  
 الامام الذي يصلي بهم اجمعة فان لم يحضر الامام صلى الناس  
 قرأى وليس في خسوف القمر جماعة وانما يصلي واحد  
 وليس الكسوف خطبة **باب** صلوة الاستسقاء قال ابو حنيفة  
 ليس في الاستسقاء صلوة مسنونة في جماعة فان صلى الناس  
 وحدها جاز وانما الاستسقاء الدعاء والاستسقاء لا يصلي  
 وقالوا يصل الامام بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ثم يخطب  
 على الاضحية المنيب ويستقبل القبلة بالدعاء ويقبل الامام  
 رداءه ولا يقبل القدم رديتهم ولا يحضر اهل الذممة الاستسقاء  
**باب** قيام شهر رمضان ويستحب ان يجتمع الناس في شهر رمضان

الله  
 الله



بعد العشاء فيصلي بهم الامام خمس ترديدات في كل ركعة رابعة  
 تسليمتان ويجلس بين ترديدتين مقدار ركعة ثم يوتر بهم  
 ولا يصلي الوقت بجماعة ثم يمشي في رمضان **باب صلاة الخوف**  
 اذا اشتد الخوف جعل الامام بالناس طائفتين طائفة الى جرح  
 العدو وطائفة خلفه فيصلي هذه الطائفة ركعة ويجديتين فاذا  
 رفع راسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة الى جرح  
 العدو وجاءت الطائفة الاخرى فيصلي بهم الامام ركعة ويجديتين  
 وتشهد وسلم ولم يسلموا او ذهبوا الى وجه العدو وجاءت  
 الطائفة الاولى فيصلون وحدها ركعة ويجديتين بغير قراءة  
 وتشهد واسلموا وضوا الى وجه العدو وجاءت تلك الطائفة  
 الاخرى فيصلوا ركعة ويجديتين بقراءة وتشهد وسلموا فان كان  
 الامام مقيما صلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعتين فيصلي  
 بالطائفة الاولى من المغرب وبالثانية ركعة فليقتلون في حاله  
 الصلاة فان فعلوا ذلك بطلت صلواتهم وان اشتد الخوف صلى  
 وحدها ركعتان او ركعة واحدة والسجود الى الارض بغير شأء اذا لم

على الوجه المذكور

على التوجه الى القبلة **باب الجنان** اذا احتضر الرجل وجب له القبلة  
 على شقة اليمين ولحق بالشهادتين فاذا اصابته شد والحاجة  
 وغضوا عيشه فاذا اراد غسله وضعوه على سبيل جعلوا  
 على وجهه خرقة ونزعوا ثيابه ووضعوه ولا يمسضوا ولا  
 يستنشقون فيوضون الماء عليه ويجمر سبيله وتراويج  
 الماء بالسدر او بالحوض فان لم يكن قالماء القدر غسل  
 راسه وكبته بالخطم ثم يصب على شقه اليمين فيغسل  
 بالماء والسدر حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي التخت  
 ثم يصب على شقه اليمين فيغسل حتى يرى ان الماء قد وصل  
 الى ما يلي التخت منه ثم يجلسه العاسر ويسند اليه ويسبح  
 بطنه مسحاً رقيقاً فان خرج منه شيء غسله ولا يعيد  
 ثم ينشفه بنوب ويجعله في كفانه ويجعل الخنط في  
 راسه وكبته والكافور على مساجده والسنة ان يكون  
 الوجه تحت الثوب ان اراد يقيص ولفافة فان اقتصر على  
 ثوبين جاز فاذا اراد والى اللفافة عليه ابتداء وبالحيات

الصلاة



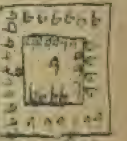
الاسير فلقه عليه ثم باليمن فان خاف ان ينتشر الكفن فخذ  
ويكفن الصرة في خمسة اوثاب درع وازار خاص ولفافة  
وخرقة تربط بها ثدياها فان اقصى وعلى ثلثة اوثاب  
حاز ويكون كذا فوق القيص تحت اللفافة وجعل صدرها  
ولا يسرج شعر الميتة والحجيتة ولا يقص اطرافه ولا يقص  
شعره ويحمر الاكفان قبل ان يدبرج فيها وتذ فاذا فرغوا منه  
صلوا عليه واول الناس بالصلوة على الميت السلطان ان حض  
فان لم يحضر فثنايبه فان لم يحضر فليسبح تعظيم امام الحج ثم  
الولي فان صعد عليه غير السلطان والولي اعاد الولي ولا يصلي عليه  
الولي لم يحضر لاحد ان يصلي عليه بعد ان دفن ولا يصلي عليه  
على قبره الا ثلثة ايام والصلوة على الجنائز اربع تكبيرات ان  
تكبير تكبيرة يستفتح بحمد لله تعالى عقيبها وهو يقول  
سبحنا الله وحمدك الى آخر ثم تكبير تكبيرة ويصلي النبي  
صلى الله عليه وسلم ثم تكبير تكبيرة يدعو فيها لنفسه  
والميت والمسلمان ثم تكبير تكبيرة الرابع ويسلم ولا يصلي

شعرها

على ميت في مسجد جماعة وان حملوه عاصي يده اخذوا  
بقوائم الاربع ويمشون به مسرعين دون الخيب فاذا  
بلغوا القبر كره للناس ان يجلسوا قبل ان يضعه الرجال  
من اعناقهم ويحفظ القبر ويحذر ويدخل الميت على القبلة  
فاذا وضع في كفاه الذي يضعه بسم الله وعلى صلوة رسول الله  
في وجهه الى القبلة على شقلايمن ويحفر العقدة ويستوى الدين  
عليه ويكوه الاخر والخشب ولا باس بالقصبة فيها العليين  
القبر ولا يسطح ومن استهل بعد الوضوء غسل وكفن  
وصلى عليه ثم دفن وان لم يستهل ادرج في خرقته دفن  
عليه باب الشهيد الشهيد من قتله المشركون او وجد  
المعركة وبه اش القتل او قتله المسلمون ظلموا لم تجزئ قتله  
دينه فانه يكفن في ثوبه الذي هو فيه ويصلي عليه ولا يغسل  
واذا استشهد الجنب يغسل وكذا الحائض والنفساء عند  
اي حنيفة وكذلك الصبي ومندهما لا يغسلان ولا يغسل  
عن الشهيد دمه ولا يذبح عن ثيابه ولا يذبح عنه القدوة



والخشوع والخوف والسلاح والقلادة ومن امرته غسل  
والاستنات ان ياكل ويشرب او يداوى او يبقى حياً  
حتى يمضي وقت صدقة كامل وهو يعقل او ينقل من  
المعركة حياً ومن قتل في عدا او قصاص غسل وصلى عليه  
ومن قتل من البغاة او قطع الطريق لا يصل عليه **الصدقة**  
في الكعبة الصدقة في الكعبة جائزة فيها وتقلها فان صلى الامام  
بجاءة فجعل بعضهم طهوه الى طهر الامام جازت صلوة ومن  
جعل منهم طهوه الوجه للامام لم يجز صلوة ولذا صلى الامام في  
المسجد الحرام فتحلق الناس حول الكعبة وصلوا بصلوة الامام  
فمن كان منهم اقرب الى الكعبة من الامام جازت صلوة اذا  
لم يكن بجانب الامام ومن صلى على طهر الكعبة جازت صلوة **باب**  
الزكاة واجبة على كل مسلم البالغ العاقل اذا ملك نصاباً بالغا  
ملكاً تاماً وحال عليه الحول وليس على صبي ولا مجنون زكاة  
ومن كان عليه دين يحيط بهاله فلا زكاة عليه وان كان ماله  
اكثر من الدين نكح الفاضل اذا بلغ نصاباً كاملاً وليس



دول السكنى وثياب البدن زكاة وكذلك في اثاث البدن  
زكاة وكذلك في اثاث المنزل ودواب الركوب وعبيد  
الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة ولا يجوز اداء الزكاة الا  
بنية مقاهرة لا داء او بنية مقارنته لعزل مقلد الواجب  
ومن كان عليه زكاة فتصدق بجميع ماله ولم ينو الزكاة سقط  
عنه فرضها **باب** زكاة الابل ليس في اقل من خمس فراس من  
الابل السائمة صدقة فاذا بلغت خمسين سائمة وحال عليها  
الحول ففيها شاة الى تسعين فاذا كانت عشرين ففيها اشارة  
الى اربعة عشر فاذا اقلوت ففيها ثلثة شياة الى تسعة عشر  
فاذا كانت عشرين ففيها اربع شياة الى اربع وعشرين ففيها  
خمس وعشرين بنت مخاض الى خمس وثلاثين فاذا كانت ستاً  
وثلاثين ففيها بنت لبون الى خمس واربعين فاذا كانت  
ستاً واربعين ففيها حقة الى ستين فاذا كانت احدى وثلاثين  
ففيها اجدعة الى خمس وسبعين فاذا كانت ستاً وسبعين  
ففيها بنت لبون الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين



ففيها حقان الى مائة وعشرين ثم تستأنف الفريضة فيكون  
في الخمسة مائة مع الحقين وفي العشرة شاتان مع الحقين  
وفي خمسة عشر ثلثة شياة مع الحقين وفي العشرين اربعة  
شياة مع الحقين وفي خمسة وعشرين بنت مخاض مع  
الحقين الى مائة وخمسين فيكون فيها ثلث حقا  
ثم تستأنف الفريضة في الخمسة مائة وفي العشرة شاتان وفي خمسة  
عشر ثلث شياة وفي العشرين اربع شياة وفي خمسة وعشرين  
بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة  
وستا وتسعين ففيها اربع حقا الى مائتين ثم تستأنف  
الفريضة ابدا كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة من  
والنجت والعرب فيها سواء **باب** زكاة البقر ليس في كل  
من ثنتين من البقر صدقة فاذا بلغت ثنتين سائمة في حال  
عليها الحول ففيها تتبع او تبعة وفي اربعين مسنة او مسنة  
فاذا زادت على الاربعين وجب في الزيادة بحساب ذلك  
الاربعين عند الحقيقة فيكون في الوحدة الزائدة بحساب

ذلك

ذلك ربع عشر مسنة وفي الثنتين نصف عشر مسنة وفي  
الثلثة ثلثة ارباع عشر وفي الاربعة عشر مسنة وعندها لا شيء  
في الزيادة حتى تبلغ ستين وهو الاصح ثم في الستين تبعتها  
وفي سبعين مسنة وتبعتها وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين  
ثلثة تبعة وفي مائة تبعتان ومسنة على هذا يتغير  
الفرض في كل عشر من تتبع الى مسنة ويجو امير والبقر  
فيه سواء **باب** زكاة الغنم ليس في اقل من اربع شياة  
صدقة فاذا كانت اربعين سائمة وحال عليها الحول  
ففيها شاة الى مائة وعشرين فاذا زادت واحدة ففيها  
شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلث شياة  
الى ثلثة مائة فاذا بلغت اربع مائة ففيها اربع شياة ثم  
في كل مائة شاة شاة والصان والمغن فيه سواء **باب** زكاة  
الخيول اذا كانت لخيول سائمة ذكورا واناثا وحال عليها الحول  
فصاحبها بالخيار انشاء اعطى من كل فرس دينار او اثنائه  
فمنها واعطى من كل مائة درهم خمسة دراهم وليس في فكاها

باب

باب



منفرة ذكره عند حنيفة وفي الاماات روايتان وقال لا زكاة  
 في الجبل الا ان يكون للتجارة ولا زكاة في البقل والحمى الا ان  
 يكون للتجارة وليس في الحملان والفصال والعجا جيل  
 صدقة عند ابي حنيفة الا ان يكون معها كبار وقال  
 ابو يوسف فيها واحدة منها ومن وجبت عليه مسرعة  
 فلم يوجد اخذ المصدق اقل منها وروى الفضل او اخذ  
 دونها واخذ الفضل ويجوز دفع القيمة في الزكاة وليس  
 العوامل والحامل والعلمية صدقة ولا ياخذ المصدق  
 خيارا للمال ولا زكاة وانما ياخذ الوسط ومن كان له نصيب  
 فاستفاد في اثناء الحق من جنس ضمه الى المال وذكاه به  
 والسائمة التي يكتفي بالرعي في الترحلها فان اعلفها نصف  
 الحول او اكثر فلا زكاة فيها والزكاة متعلقة بالنضاب والعقار  
 عند ابي حنيفة والابن يوسف وقال اخذ ما يجب فيهما  
 وانهما المال بعد وجوب الزكاة سقطت الزكاة وان تقدم  
 الزكاة على الحول وهو مال النضاب جاز في زكاة الفضة

في حاشية

ليس فيما دون مائتي درهم صدقة فاذا كانت مائتين جاز  
 عليها الحول ففيها خمسة دراهم ولا شيء في النواة حتى يبلغ  
 اربعين درهما فيكون فيها درهم ثم في كل اربعين درهما  
 درهم وقال صاحباه ما زاد على المائتين فنكته بحسابه  
 واذا كان الغالب على الرقعة الفضة فهو في حكم الفضة واذا كان  
 الغالب عليها الفضة فهو في حكم العروض وفي العروض اذا كانت  
 للتجارة يعتبر القيمة اذا بلغت نضابا يجب والا فلا زكاة  
 الذهب ليس فيما دون عشرين مثقالا وجماعا عليها الحول ففيها  
 نصف مثقال ثم في كل اربعة مثاقيل مثاقيل اربعة وليس فيما دون  
 البقرة مثاقيل صدقة عند ابي حنيفة وفي نهر الذهب  
 والفضة وحليهما واذا بينهما الزكاة عندنا وعند الشافعي ولا  
 الزكاة في الحول **باب** زكاة العروض الزكاة في العروض اذا كانت  
 للتجارة كانتهما كانت اذا بلغت قيمتهما نضابا كاملا من الرقعة  
 او الذهب وجماعا عليها الحول يقرها بما هو نفع المساكين منها  
 فان كان النضاب كاملا في طرفي الحول فنقصانه فيما بين ذلك

صدقة فاذا بلغت  
 عشرين مثقالا

والحول

الزكاة



لا يسقط الزكاة وتضم قيمة العروض الى الذهب والفضة وكذلك  
يضم الذهب الى الفضة بالقيمة حتى يتم المضاب عند ابو حنيفة  
وقال لا يضم باعتبار القيمة ولكن يضم بالاجزاء **باب** في زكاة الزروع  
والثمار قال ابو حنيفة ما اخرجت الارض ففيه العشر قبل وكش  
سواء سقى سحيا او سقته السماء وماله ثمرة باقية وما ليس له  
ثمرة باقية لا الحطب والخشيش والقصب وقال لا يجزى العشر  
الا قبال ثمرة باقية اذا بلغ الخراج خمسة اوسق والوسق ستون صاعا  
بصلح النبي صلى الله عليه وسلم وليس في الخضروات عندنا  
عشر وما سقى بغريب او في البنية او سانية ففيه نصف العشر  
في القولين وقال ابو يوسف في ما لا يسوق كالزعفران والقطن  
يجب فيه العشر اذا بلغت قيمته قيمة خمسة اوسق من ادق ما  
يدخل تحت الوسق من اجوب وقال محمد يجب العشر اذا بلغ الخراج  
خمس اعلال من اعلال يقدر به نوعه فان كان قطن ففيه خمسة اعلال  
وفي الزعفران خمسة امناء وفي العسل العشر اذا اخذ من ارض  
العش قبل وكش وقال ابو يوسف لا شيء فيه حتى يبلغ عشر قرب  
حيث يبلغ عشرة اوقاق كل ذوق عشر اوطال

والفقير  
والغني

وقال محمد يجب العشر اذا بلغ الخراج خمسة اوقاق وليس الخراج  
من ارض الخراج عشر **باب** من يجوز دفع الزكاة اليه و  
ومن لا يجوز قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين  
والعمالين عليها والمولقة قالوا بهم وفي الرقاب والغارمين  
وفي سبيل الله وابن السبيل فلهذه ثمانية اصناف  
وقد سقط منها المولقة قالوا هم لان الله تعالى اعز الاموال  
عنهم والفقير من له ادق شيء والمساكين من لا شيء وقيل  
على العكس العامل من يدفع اليه الامام بقدر عمله لا على  
الرقاب او ادبه يعان المكاتبون في فك رقابهم والغارمون  
من لزمه دين وفي سبيل الله منقطع الغزاة وابن السبيل  
من كان له مائة وثلثه وهو في مكان لا شيء له فيه فله جزء  
الزكاة فلما كان يدفع الزكاة الى كل واحد منهم وله ان يقتصر  
على واحد منها ولا يجوز ان يدفع الزكاة الى جميع  
ولا يبي منها مسجدا ولا يكفن بها ميتا ولا يشتري رقيقا  
تعتق ولا يدفع الى غني ولا يدفع للمزني زكوة الى ابيه وامه



صحة وان علا ولا الى ولد وولد وولد وان سفل ولما مع قته  
ولا تدفع المروءة الى ترجعها عند ابي حنيفة وقال لا تدفع  
اليه ولا تدفع الى مكاتبه ولا الى مملوك غني ولا ولد غني اذا كان  
صغيرا ولا الى صغير فقير لا يعقل الا ان يدل دفع الى وليه ولا يدفع  
الزبي هاشم ومع ابي قال عيسى قال جعفر والعقيل وال  
حادث ابن عبد المطلب ومالهيم وقال ابو حنيفة ومحمد  
اذا دفع الزكاة الى رجل يظنه فقير ثم تبين انه غني او بها شيء  
او كاف او دفع في غلة قبان انه ابوه وابنه فلا اعادة عليه ولا  
ابن يوفى عليه لا اعادة ولو دفع الى شخص ثم ظهر انه عبد  
او مكاتب لم يجز في قومه جميعا ولا يجز دفع الزكاة الى امه عليه  
نضابا من اي المكان ويجوز دفعها الى من يملك او من  
ذلك وان كان صريحا مكتسبا ويكفي نقل الزكاة من بلد الى  
بلد وانما يصرف صدقة كل قوم فيهم الا ان ينقلوا الى بلدان  
الى قرابتهم الضعفاء والفقراء منهم اخرج من اهل بلده  
صدقة الفطر صدقة الفطر واجبة على كل مسلم اذا كان

ماله مقدار النصاب فاصلا عن مسكنه وشيائه وثاقه  
وقومته وسلاحه وعبيده يخرج ذلك عن نفسه واولاده  
الصغار وعن ماله لخدمته ولا يفيدي عن زوجته ولا من  
اولاده الكبار وان كانوا في عياله ولا يخرج عن مكاتبه ولا عن  
ماله للتجارة والعبد بين المشر وبين لا فطرة على كل واحد منهما  
ويؤدى المسلم الفطر عن عبد الكافر والفطرة نصف صاع  
من بر او صاع من تمر او صاع من زبيب او شعير او صاع  
عند ابي حنيفة ومحمد ثمانية اطال بالعراقي وقال ابو  
حنيفة اطال وثلاث برطل الحجازي وجوب الفطر قبل  
بطوع الفجر من يوم الفطر عندنا وعند الشافعي يتعلق  
بغروب الشمس من اخر اليوم فمن مات قبل ذلك لم تجب  
ومن اسلم او ولد بعد الطلوع لم تجب فطرته ويستحب ان يخرج  
الناس الفطرة يوم الفطر قبل ان يخرجوا الى المصلي فان قاموا  
على يوم الفطر جان عنهم وراخروها عن يوم الفطر لم تسقط  
عنهم وكان عليهم اخر اجها **كتاب الصوم** الصوم فرض على



واجب ونفل فالواجب منه ضربان منهما ما يتعلق بزمان  
بعبية كصوم شهر رمضان والنذر للمعين فيجوز بنية  
من الليل وان لم يتوحي حتى اصبح فتوى اخبرته الفتوى  
بينه وبين الزوال والضرب الثاني ما يثبت في الذمة  
كقضاء شهر رمضان والنذر الذي هو غير معين فلا يجوز  
الابنية من الليل وكذلك صوم الطهارة والكفارة وما  
اشبههما والنفل كالمحذور بنية من النهار قبل الزوال  
ويتبعي للناس ان يلبسوا الطلاء في اليوم التاسع والغير  
من شعبان فان راوه صاموا وان غمهم الله عليهم اكملوا  
عدة شعبان ثنتين يوما ثم صاموا ومن راي هلال رمضان  
وحده صام وان لم يقبل الامام شهادته وان كان في السماء  
غيم قبل الامام شهادة الواحدة العدل في روية الهلال  
رجلا كان او امرأة حرا او عبدا وان لم يكن في السماء غيم  
لم تقبل الشهادة حتى يراهم جميع كثرين يقع العلم بحجبتهم  
وقعت الصوم من حين طلوع الفجر الثاني الى غروب

الشمس

الشمس والصوم هو الامساك عن الاكل والشرب والجماع  
نهارا مع النية فان اكل الصائم او شرب او جامع ناسيا  
لم يفطر وان نام فاحتلم او نظر الى فرج امرؤ لبشهوة فانزله  
او ادهن او اجتمح او اتخذ او قبل او اصبح جنباً لم يفطر وان  
انزل بقبلة او لمس فعليه القضاء دون الكفارة والآيات  
بالملازمة او بالقبلة اذا امن على نفسه ويكره ان يامن  
وان ذرعه القبي لم يفطر وان استقاء عامدا لم يفته  
فعليه القضاء دون الكفارة وان ابتلع الحصة او كحلها  
او التواة او طر فعليه القضاء دون الكفارة ومن جامع  
عمدا في احد السبيلين افاكل او شرب ما يتقذى او يتكلى  
به فعليه القضاء والكفارة والكفارة مشككة في الطهارة  
ومن جامع فيما دون الفرج فانزله فعليه القضاء والكفارة  
عليه وليس في افساد الصوم غير شهر رمضان كفاية  
ومن احتقن او سقط او قطر في اذنه او دأوى جائفته  
او امته بداء ورطب فوصل الى جوفه او دأى غده اظفره وان

فصد



في اجليله لم يقطن ومن ذاق شيئا بلسانه لم يقطره  
ويكون ذلك ويكون للمرأة ان تمضغ لصببها الطعام اذا كان  
طاهرا منه ومضغ العلك لا يقطن ويكره له ومن كان مرضيا  
في رمضان فحان صام او زاد مرضه افطر وقضى  
ولو كان مسافرا لا يستتضر بصومه فصومه افضل  
وان افطر وقضى جان وان مات المريض او المسافر  
وهما على حال لم يلزمهما القضاء وان صح المريض واقام  
المسافر ثم اتا الى متهما القضاء بقدر الصحة والاقامة  
وقضاه رمضان انشاء فرقة وانشاء تابعه فان اخرجت  
دخل رمضان آخر صام الثاني وقضى الاول بعد ولا فدية  
عليه ولا حائل والمرضع اذا خاف ان يضر ولدها افطر تاقيتها  
ولا فدية عليها والشيخ الفاني الذي لا يقدر على الصيام  
يقطر ويضع لكل يوم مسكينا كما يضع في الكفارات  
ومن مات وعليه قضاء رمضان فاقضى باطعم عنه  
وليه لكل يوم مسكينا نصف صاع من زبد او صاعا من تمر

او صاع من تمر

او صاع من شعير ومن شرب في صوم التطوع او في صدقة  
التطوع ثم افسدهما قضاها واذا بلغ الصبي او سلم الكافر في  
شهر رمضان في نصف النهار امسكا ببقية يومه بارضا  
بعده ولم يقضيا ما مضى ومن اغشى عليه في رمضان  
لم يقض اليوم الذي حدث فيه الانعاش وقضا ما بعده واذا  
افاق المجنون في بعض رمضان قضى ما مضى منه واذا  
حاضت المرأة افطرت وقضت واذا قدم المسافر او لحق  
الحنث في بعض النهار امسكا عن الطعام والشراب بقية  
يومهما ومن تسحر وهو نائم ان الفجر لم تطلع او افطر وهو نائم  
ان الشمس قد غربت ثم تبين ان الفجر قد طلع ان الشمس  
لم تغرب قضى ذلك اليوم ولا كفارة عليه ومن نسي صلاة  
الفطر وحده لم يقطن اذا كان في السماء علم لم يقبل في هلاله  
لا شهادة رجلين او رجل واحد وان كان لم يكن في السماء  
علم لم تقبل الاشهادة جماعة يقع العلم بخبرهم <sup>في</sup> <sup>الاشهاد</sup>  
مستحب وهو البتة في المسجد مع الصوم وبينة الاعتكاف

الاشهاد



ويحرم على المعتكف الوطئ والنس والقبلة ولا يخرج من المسجد  
الحاجة الانسان او الجمعة ولا باس بان يبيع ويبتاع في  
المسجد من غير ان يحضر السلعة ولا يتكلم الا بخير ويكره  
له الصمت فان جامع المعتكف ليلة او نهارا بطل اعتكافه  
عامدا او ناسيا ومن اوجب على نفسه اعتكافا ليام لزمه  
اعتكافها بلباسها وكانت متتابعة وان لم يشترط التتابع  
**قَاب** الحج واجب على الاحرام البالغين العقلاء الاصحاء اذا قدر  
على الزاد والراحلة فاضلا عن مسكنه ولا بد منه من نفقة عياله  
الذين عونه وكان الطريق امنا ويعتبر للمروءة ان يكون لها محرمة  
او زوج ولا يجوز لها ان تخرج بغيرهما اذا كان بينها وبين مسكنه  
مسيرة ثلثة ايام والمواقف التي لا يجوز ان يتجاوزها الانسان  
الا حرم خمسة لاهل المدينة والحليفة واهل العراق ذات  
الاهل الشام حجة واهل نجد قرن واهل اليمن يلم فان  
فان قام الاحرام على هذه المواقف جاز ومن كان منزله خارجا  
المبقات فيقتاته الحج الحرام وفي العمرة الحلال فاذا اراد الاحرام

توضا او اغتسل والغسل افضل وليس ثوبين جديدين  
او غسيلين ازارا او ردا او مسطويا كان له ويطهر عيونه  
ويقول عقيب الصلوة اللهم اني اريد الحج فيسر لي وقبله ثم  
ثم لي عقيب صلاته فان كان منقروا بالحج يتوي بتلبيت  
والتلبية ان يقول ليبيك اللهم ليبيك للشريك لك ليبيك ان  
الحمد والنعمة لك والملك لك للشريك لك ليبيك ويتنفيان لا  
يخل بشيء من هذه الكلمات وان زاد فيها جاز فانما لا  
فقد احرم فليست الله ما في الله عند من الوقت والقسوق  
والجدال ولا يقتل صيدا ولا يشيد اليه ولا يد عليه ولا يلبس  
قبضا ولا سراويل ولا عمامة ولا قلنسوة ولا قباء ولا خفين  
الا ان لا يجد الغليظ فيقطعها اسفل من الكعبين ولا يغطي  
راسه ولا وجهه ولا يمسح ولا يخلق راسه ولا شعر يديه ولا  
يقلم اظافيره ولا يقص من كحيتة ولا يلبس ثوبا مصبغا  
بدرهم ولا يبرعقر ولا يعصفر الا ان يكون غسيلة لا ينقص  
ولا باس ان يغسل ويذخره الحمام ويستظل بالبيت والحمل



ويستد في وسطه الهيئان ولا يغسل رأسه ولا حنكته بالخطم  
ويكثر من التلبية عقيب الصلوة وكلما علا شرفا وهبط  
وأدبها إلى ركنها وبالأسماء وإذا دخل مكة ابتدأ بالمسجد  
الحرام فإذا عاين البيت كبر وهلل ثم ابتدأ بالحجر الأسود  
فاستقبله وكبر ورفع يديه واستلمه وقبله إن استطاع  
من غير يدي مسلم ثم أخذ يمينه مما يلي الباب وقد  
اضطجع برأيه قبل ذلك فيطوف بالبيت سبعة أشواط  
يجعل طوافه من وراء الحطيم ويرمل في الأشواط الثلاثة  
الأول ويمشي فيما بقي على هيئته وليستسلم الحجر كلما مر به إن  
استطاع ويحتم بالابستلام الطواف ثم يأتي المقام فيصلي  
ركعتين أو حيث تيسر من المسجد وهذا الطواف القدوم  
هو سنة وليس بواجب وليس على أهل مكة طواف القدوم  
ثم يخرج إلى الصفا فيصعد عليه وليستقبل البيت ويكبر  
ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى  
بحاجته ويحيط بحرمته ويمشي على هيئته فإذا بلغ إلى البطن

الوادي

الوادي سعي بين الميلين الأخضرين سعيًا ثم مشى على هيئته  
حتى يأتي المروة فيصعد عليها ويفعل كما فعل على الصفا  
وهذا شوط واحد فيطوف بينهما سبعة أشواط مبتدئ  
بالصفا ويختم بالمروة ثم يقيم بمكة حرامًا فيطوف بالبيت  
كلما بدله فإذا كان قبل الدروية يوم يخطب الإمام خطبتين  
يعلم الناس الخروج منها إلى الصلوة بعرفات والوقوف  
والإفاضة فإذا صلا الفجر يوم التروية غلبه خرج منها فأقام  
بها حتى يصلي الفجر من يوم عرفة ثم يتوجه إلى عرفات فيقيم  
بها فإذا زالت الشمس من يوم عرفة صلا الإمام بالناس  
الظهر والعصر فيبتدئ بالخطبة فيخطب خطبة يعلم الناس  
فيها الوقوف بعرفة فالمنطقة وهي الجار والخر والحلق وطواف  
الزياره ويصلي بهم الظهر والعصر في عت الظهر إذا كان  
واقامتين ومن صلي في مرحلة صلي كل واحد منهما في وقتها  
عند المحيضة وقالا يجمع المنتهدين بينهما ثم يتوجه إلى الموقف فيقف  
يقرب الجبل والعرفات كلها موقف الاطن عرنة وينبغي للإمام

الله



ان يقف بعرقه على حلة يدعوا الله ويعلم الناس <sup>تسبب</sup> للناس تسبب  
ان يغتسل قبل الوقوف ويحتمل في الدعاء فاذا غربت الشمس  
افاض الامام والناس معه على هيئة حتى ياتوا بالمرزوق  
فينزلون فيبيتون بها <sup>تسبب</sup> ان ينزلوا يقرب الجبل  
الذي عليه الميقات يقال له قرح ويصل الامام بالناس المغرب  
والعشاء باذان واقامة ومن صلى المغرب في طريقه لم يخرج عند  
ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يجزيه وقد ساء فاذا طلع الفجر  
صلى الامام بالناس الفجر فجلس ثم وقف الناس معه فدعا والتمزق فركب  
كلها موقوف الا بطر محسر ثم افاض الامام والناس معه قبل طلوع  
الشمس حتى ياتوا بمنا فيبتدئ بحجرة العقبة فبصرها من بطن  
الوادي بسبع حصيات مثلهما الخذف ويكبر مع كل حصاة  
ولا يقف عندها ويقطع التلبية مع اول حصاة ثم يذبح ان حب  
ثم يحلق او يقصر ويحلق افضل وقد حمل كل شيء الا النساء  
ثم ياتي مكة من يومه ذلك او من الغدا او من بعد الغدا فيقف  
بالبيت طواف الزيادة سبعة اشواط فان كان سعي بين الصفا

والمرق عقيب طواف القدوم لم ير هل في هذا الطواف ولا سعي  
عليه ايضا وان لم يكن قدم السعي هل في هذا الطواف وسعي بعد  
على ما قدمنا وقد حمل له النساء وهذا الطواف هو المقروض  
في الحج ويكره تأخير عن هذه الايام فان اخر عنها لم يردم عند  
ابي حنيفة ثم يعود الى منا فيقيم بها فاذا زالت الشمس في اليوم  
الثاني من الحرة الحجار الثلث يبتدئ بالتيمم في المساجد فيها  
بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عندها فيدعو ثم  
ثم يرمي التي تليها مثل ذلك ويقف عندها ويدعو ثم يرمي  
حجرة العقبة كذلك ولا يقف عندها فاذا كان من الغدا فالحج  
الثلث بعد النفل كذلك فاذا اراد ان يتبع النفل الى مكة <sup>عليه</sup> عليه  
وان اراد ان يقيم رمي الحجارة الثلاثة في اليوم الرابع بعينه قال  
الشمس كذلك فان قدم الرمي على هذا قبل الزوال وبعد  
طلوع الفجر جاز عند ابي حنيفة ويكره ان يقدم النساء  
الى مكة ويقوم حتى يرمي فاذا نزل الى مكة نزل الى المحصب  
طاق بالبيت سبعة اشواط لا يرمي فيها وهذا الطواف طواف



الصدقة وهو واجب الاعلى اهل مكة ثم يعود الى اهله فان لم يكن  
المحرم مكة وتوجه الى عرفات وقف بها على ما قدمنا قد سقط  
عند طواف القدوم ولا شيء عليه لتركه ومن ادرك الوقوف بعرفة  
ما بين الزوال والشمس من يوم عرفته الى طلوع الفجر من يوم النحر  
فقد ادرك الحج ومن احراز بعرفة وهو قائم او معتمرا عليه فلا يعلم  
انها من فرائض الحج فذلك عن الوقوف بالمرقة في جميع ذلك كالرجل  
غير انها لا تكشف راسها ولا تكشف وجهها ولا ترفع صوتها  
في التلبية ولا ترمي ولا تسعي بين الميادين ولا تحلق ولكن يقصر  
**باب** القران افضل من التمتع والا فافرادا وصفة  
القران ان يحل بالحج والعمرة معا من الميقات ويقول عقيب  
الصلوة اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرها وتقبلها مني  
فاذا دخل مكة ابتداء بالطواف فيطوف بالبيت سبعة اشواط  
يرسل في الثالثة اللهم وسعي بعدها بين الصفا والمروة  
وهذه افعال العمرة ثم يطوف بعد السعي طواف القدوم ويسعي  
بين الصفا والمروة كما بيناه في المقدور فاذا رجع الى مكة يوم النحر

الاول

في مكة

في شاة او بقرة او بدنة او سبع بدنة فهذا دم القران فان لم  
يكن له ما يذبح صام ثلثة ايام في الحج آخرها يوم عرفة فان فاته  
الصوم حتى اتى يوم النحر لم يحل الا الدم ثم يصوم سبعة ايام اذا  
رجع الى اهله وان صام بمكة بعد فراقه من الحج جاز ولا يذبح  
القران مكة وتوجه الى عرفات فقد صار ما قضيا لعمرة  
بالوقوف وسقط عنه دم القران وعليه دم الفضل لعمرة وعليه  
قضاءها **باب** التمتع التمتع عندنا افضل من الافراد والتمتع  
على جهين متمتع ليسوق الهدي وتمتع لا يسوق الهدي و  
صفة التمتع ان يبسدي من الميقات فيحرم بالعمرة ويحله  
مكة فيطوف بها ويسعى ويحلق او يقصر والحلق افضل  
فقد حل من عمرته ويقطع التلبية اذا ابتداء بالطواف ويقسم بمكة  
حلها فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد ويعمل كما  
يفعله الحاج المفرد وعليه دم التمتع وان لم يجد فصيام  
ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله وان اراد المحرم ان يسقي  
الهدي احرم وساق هديه فما كانت بدنة قلدها بترادة

الاول



او شرآك فعل عند ابي حنيفة واشعر البدنة عند  
ابي يوسف ومحمد وهو ان شق سنامها من الجنب  
اليسر ولا يشعر عند ابي حنيفة فاذا دخل مكة طاف  
وسعى ولم يتحلل حتى يحرم بالحج يوم التروية فان قدم  
الاحرام قبل جان وعليه دم فاذا خلق يوم النحر فقد حل  
من الاحرامين ولا اهل مكة تمتع ولا قربان وانما لهم الاقراء  
خاصة فاذا عاد الممتع الى اهله بعد فراقه من العشرة  
ولم يكن ساق للهدى بطل تمتعه ومن احرم بالعمرة قبل  
اشهر الحج فطافها اقل من اربعه اشواط ثم دخل شهر الحج  
فتمها واحرم بالحج كان متمتعا وان طاف لعمرة قبل  
اشهر الحج اربعه اشواط فضا عدا ثم حج من عامه ذلك لم يكن  
متمتعا واشهر الحج شوال وفدا القعدة وعشر من ذي الحجة  
فان قدم الاحرام بالحج عليها جاز احرامه وانفقد حمله  
واذا حاضت المرأة عند الاحرام اغتسلت واحرمت  
وصنعت كما يصنع الحاج المفرد غير انها لا تطوف بالبيت

خاتمه

حتى تطهر وان حاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة انصرفت  
من مكة ولا شئ عليه بالترك طواف الصدر **باب الجنائز**

اذا تطيب المحرم فعليه الكفارة فان تطيب عضوا كاملا فارد  
فعليه دم وان تطيب اقل من عضو فعليه صلاة ولا يبرئ بها فخفا  
او غطي راسه بها كاملا فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة  
وان خلق ربع راسه فضا عدا فعليه دم وان خلق اقل من الربع  
صائقة وان خلق ربع راسه فضا عدا فعليه دم وان خلق اقل من الربع  
فعليه صدقة وان خلق موضع الحاج فعليه دم عند حنيفة وقالوا  
وان قص اظفيرة يديه او جليلة فعليه دم وان قص اظفيرة يديه  
او يديه رجليه فعليه دم وان قص خمسة اظفيرة متفرقة من  
اليدين او الرجلين فعليه صدقة عندهما وقال محمد وعليه دم  
وان تطيب او خلق او لبس من عذر فهو مخير بين ثلثة اشياء  
ان شاء فليح شاة وان شاء فليصدق على ستة مساكين ثلثة  
اصرع من طعام وان شاء صام ثلثة ايام وان قبل او لبس  
بشهوة فعليه دم وان جامع في احد السبيلين قبل الوقوف  
بعرفة فسد حججه وعليه شاة ويمضي في الحج كما يمضي من انفسه



محمد وعليه القضاء وليس عليه ان يفارق امره وتذا  
جج بها في القضاء ومن جامع امره في العرة قبل ان يظن  
الربعة اشواط فسدت عمرته ومضى فيها رضاءها وعليه  
عندنا وان وطئ بعد ما طاف ان يقف اشواط لم يفسد عمرته  
وعليه شاة ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد جمده  
وعليه بدنة عندنا وان جامع بعد الحلق فعليه شاة ومن  
طاف طواف القدوم محاربا فعليه صدقة ومن طاف الزيادة  
محاربا فعليه شاة ومن طاف جيبا فعليه بدنة والافضل  
ان يعيد الطواف ايام مكة ولا يجز عليه ومن طاف طواف  
الصدر فعليه صدقة وان طاف جيبا فعليه شاة وان ترك  
من طواف الزيادة ثلثة اشواط فسد منها فعليه ومن ترك  
اربعة اشواط بقي محرما ابدا حتى يطوفها ومن ترك ثلثة اشواط  
من طواف الصدر فعليه صدقة ومن ترك اربعة اشواط فعليه  
شاة ومن ترك السبعين بين الصفا والمروة فعليه شاة وحجة  
تام ومن افاض من عرفات قبل الامام فعليه دم ومن ترك الوقوف

بالمزلة

بالمزلة فلعنه فعليه دم ومن ترك رمي الجمار في الايام كلها فعليه دم  
ومن ترك رمي يوم واحد فعليه دم وان ترك رمي احكام الجمار الثلث  
فعليه صدقة وان ترك رمي حجرة العقبة في يوم النحر فعليه دم  
وان اخر الحلق حتى مضت ايام النحر فعليه دم عند ابي حنيفة  
وكذلك ان اخر طواف الزيادة واذا قتل المحرم صيدا او دابة  
عليه من قتله فعليه الجزاء سواء في ذلك العامد والناسي  
والمبتدئ والعائد والجزاء عند ابي حنيفة والي يرفق  
ان يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه او في اقرب الموضع  
منه بقيمة ذبيحة عليه ثم هو مخير في القيمة ان شاء ابتاع بها  
هديا يلحق ان بلغت هديا وان شاء اشترى بها اطعما فقد  
به على المساكين نصف صاع من بر او صاع من تمر او صاع من شعير  
وان شاء صام عن كل نصف صاع من بر يوم او عن كل صاع من شعير  
يوما فان فضل من الطعام اقل من نصف صاع من بر فهو مفيد  
ان شاء تصدق به وان شاء صام عنه كما قال محمد بن عيسى في الصيد  
الظهير فيما له نظير في الظهير شاة وفي الصنيع شاة وفي الاربع غناق



وفي النعامة بدنة وفي اليربوع جفنة ومن جرح صيده أو تنق  
شعره أو قطع عضو منه ففقر منه وإن تنق ويشترط أن  
قطع قائم صيده فخرج من حيز الامتناع فعليه قيمة كاملة ومن  
كسر بضع صيد فعليه قيمة وإن خرج من البيضة فخرج ميت فعليه  
قيمة حيا وليس في قتل الغراب والحداة والذئب والحيد والعقب  
والفان جرأة وليس في قتل البعوضة والبراغيث والنمل والقمل  
شيء ومن قتل قملة تصدق بما شاء ومن قتل جرادة تصدق  
بما شاء وممن خبز من جرادة ومن قتل ما لا يؤكل لحمه من الصيد  
كالسباع ونحوها فعليه الجزاء ولا يجاوزها بغيرتها شاة وإن  
مسك السبع على لحم فقتله فلا شيء عليه وإن أضطج المحرم إلى الكلب  
الصيد فقتله فعليه الجزاء ولا بأس بأن يذبح شاة والبقرة و  
البعير والدجاج والبط والكسكسي وإن قتل حمامة مسر ولا أن <sup>ظيما</sup>  
مستأنسا فعليه الجزاء وإذا ذبح المحرم صيدا فذبحته ميتة لا  
أصلها ولا بأس أن يأكل المحرم لحم صيدك أضطج أو حلك وذبحك إذا  
لم يملكه المحرم ولا من يصيده وفي صيد المحرم إذا ذبحه لحلا فعليه

الجزاء وإن قطع حشيش لحم أو الشبر الذي ليس بمجرك له ولا هو مما  
يتبته الناس فعليه قيمة وكل شيء فعله القارن على ما ذكرنا من فيه  
على المقصود ما فعله القارن وما من دم بحجة ودم لعرق إلا أن يجاوزها  
المبيقات من غير إحرام ثم يحرم بالعمرة فيلزم بد واحد وإذا  
استترك المحرم أن يذبح صيدا واحدا فعليه كل واحد منهما الجزاء  
كاملة وإذا استترك الحلال أن يذبح صيد المحرم فعليه ما جزاء واحد  
وإذا باع المحرم صيدا أو ابتاعه فالباع فاشد <sup>الأحصار</sup>  
إذا أحصر المحرم بعد ذبح أو أصابه مرض يمنع من المضي جازله التحلل  
وقيل له البعث شاة يذبح لحمه ولا يجوز لها يوم بعينه  
بذبحها فيه ثم يتحلل وإن كان قارنا بعينه يذبح ولا يجوز ذبح دم  
الأحصار إلا في الحرم ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند أبي حنيفة  
وعند مالك لا يجوز الذبح للمحصر إلا في يوم النحر ويجوز للمحصر  
بالعمرة أن يذبح متى شاء والمحصر بالبح إذا تحلل فعليه جفنة  
وعلى المحصر بالعمرة القضاء وعلى القارن جفنة وعمران وإذا ذبح المحصر  
هديا فاعلم أن يذبح في يوم بعينه ثم لا الأحصار فإن قلنا



غداوة الهدى والحج لم يجزله التحلل ولزمه المضي وان قدر على  
ادراك الحج دون الهدى جازله التحلل استعسانا ومن جهر  
ببذره وهو ممنوع من الوقوف والطواف كان محصرا وان قدر على حلقها  
فليس بمحصر **الفرائض** ومن احرم بالحج وفاته الوقوف  
بعرفة حتى تطالع الغرة يوم النحر فقد فاته الحج وعليه ان يطوف ويسعى  
ويتحلل ويقضي الحج من قبل ولزم عليه العبرة لا تقوت ابدا وهي  
جائزة في جميع السنة الا خمسة ايام يكون فعلها فيها يوم عرفة يوم  
النحر وایام التشريق والعبرة سنة وهي الاحرام والطواف والسعي  
**باب الهدى** اوتة شاة وهي ثلثة انواع من الابل والبقر والغنم بحري  
في تلك النبي فضا على الاضغان فاذلجج يجز في فیه ولا يجوز في الهدى  
مقطع الاذن او الكثر ولا مقطع اليد والرجل ولا مقطع الذنب  
ولما ذاهب العين ولا العجفاء ولا العرجاء التي لا تمشي الى الشوك  
والشاة جائزة من كل اثم الا في موضعين من طواف طواف الازمنة  
ومن جامع بعلة الوقوف بعرفة فان في هذين الموضعين لا يجوز الا  
بدينة والبذرة ولا يقربن كل واحد منهما عن سبعة اشهل فان

يريد كل واحد منهم القرية فان اراد واحد  
منهم بنصيبه لحما فانه لا يجوز للباقيين عن القرية  
ويجوز الاكل عن هدي التطوع والمتعة والقوان ولا  
يجوز الاكل عن بقية الهدايا ولا يجوز ذبح هدي التطوع والمتعة  
والقوان الا يوم النحر ويجوز ذبح بقية الهدايا في اي وقت شاء  
ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم ويجوز ان يتصدق بها على كس  
الحرم وغيرهم ولا يجب التعريف بالهدايا والا فضا ان يتولى  
الذبح بنفسه ان كان يحسن ذلك ويتصدق بكلها على كسها  
ولا يعطى اجر اجر منوها ومن ساق بدنة فاضطر الى ذبحها  
ركبها وان استغنى عن ذلك لم يركبها وان كان ظاهرا لم  
يعلبها وينضح ضربا بالماء البارد حتى ينقطع اللبن ومن  
ساق هديا وقطب فان كان تطوعا فليس عليه غيره وان كان  
عن واجب فعليه ان يقيم عينه مقامه فان اصابه عيب  
كثير اقام عينه مقامه وصنع بالمعيب ما شاء واذا عطب  
البدنة في الطريق فان كان تطوعا فاضطرها وصبيغ نعلها بدمها



وضرب بها صفة سنامها ولم ياكل هو ولا غيره من الأغنياء  
وإن كان واجبتا قام غيرها مقامها وصنع بها ماشاء  
ويقلدها في الطمع والمتعة والقذر ولا يقلدها الا حصاد  
ولادم الجنايات **كتاب البيع** يتعقد بالايجاب  
والقبول اذا كانا بلفظ الماضي نحو ان يقول احدهما بعت والآخر  
يقول اشتريت فاذا اوجب احدهما المتعاقدين البيع فالآخر  
بالخيال انشاء قبله المجلس والشاء به واليهما قام من المجلس  
قبل القبول بهذا الايجاب فاذا حصل الايجاب والقبول لم  
يبيع ولا خيار لواحد منهما الا عن عيب او عدم روية ولا عدل  
المشترى اليها لا يحتاج الى معرفة مقدارها في جواز البيع  
والثمان المطلقة لا تصح الا ان تكون معرفة القدر والصفة  
وتجتمع البيع بثمن حال وموجل اذا كان الاجل معلوماً بين  
اطلق الثمن في البيع كان على غالب نقد البلد فان كانت النقود  
مختلفة فالبيع فاسد الا ان يبين احدهما ويجوز بيع الطعام  
والحبوب مكاملة بمجازة وباناء بعينه لا يعرف مقدار  
وموازنة

وموازنة

وبوزن حجر بعينه ومن باع صبرة طعام كل قفيز بدينارهم جاز  
البيع في قفيز واحد عند ابي حنيفة الا ان يسمى قفيزاً قفيزاً  
وقال اليعقوبي على جميع ومن باع قطع غنم كل شاة بدينارهم فالبيع  
فاسد في جميعها عند ابي حنيفة ومن باع وقال البيع جائز على  
الجميع وكذلك لو باع ثوباً مائة او ثوباً كل قفيز بدينارهم ولم  
يقله الا في ثوبان ومن ابتاع صبرة طعام على مائة قفيز بدينار  
دينارهم فوجدها اقل كان المشتري بالخيار انشاء اخذ الموجه  
بحسبها من الثمن وانشاء فسخ البيع وان وجدها اكثر  
فالزيادة للبائع ومن اشترى ثوباً على عشرة اذبح بعشرة  
دينارهم وامر صناع النعام ان يبيعوا بدينارهم فوجدوا اكثر من ذلك  
فالمشتري بالخيار انشاء اخذها بحملة الثمن وانشاء وترك  
فان وجدها اكثر من الدرهم الذي سواه فهو المشتري بالخيار  
للبياع فان قال بعتكم على النعام مائة درهم كل قفيز  
بدينارهم فوجدوا اقل فقصه فهو بالخيار انشاء اخذها بحسبها من  
الثمن وانشاء ترك وان وجدها اكثر كان المشتري بالخيار



انشاء اخذ الثمن زيادة الثمن والشاء ترك ومن باع  
دارا دخل بناؤها في البيع وان لم يسمه ومن باع ارضا  
دخل فيها من الغل والشجر في البيع وان لم يسمه ولا يدخل  
الزروع في بيع الارض الا بالتسمية ومن باع نخلا او شجرة  
ثم فترته للبائع الا ان يشترطها المبتاع ويقال للبائع قطعها  
وسلم المبيع ومن باع ثمرة لم يبد صلحاها او قد بد جان  
البيع وجب على المشتري قطعها في الحال فان شرط تركها على  
النخل فسد البيع ولا يجوز ان يبيع ثمرة ويستثنى منها الطما  
معلقة ويجوز بيع الحنطة في سنبليها والباق في قشرها  
ومن باع دارا دخل في البيع مفاتيح اغلاقها واجق الكيال  
ونافذ الثمن على البائع واجق وزن الثمن على المشتري  
ومن باع سلعة بثمن قبل المشتري اذفع الثمن اولا فاذا  
دفع قبل البائع سلم المبيع فان باع سلعة بسبعة اوقيا  
بثمن قبلها سلما معا لا يبيع بالشرط حيا والشرط حيا  
في البيع للبائع والمشتري ولهما خيار ثلثة ايام فماده فاعلا

القول

القول من ذلك عند ابي حنيفة وعند جميعنا اذا سمي مائة معلومة  
وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه فان قبض المشتري  
فذلك يده ضمن قيمته وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن  
ملك البائع الا ان المشتري لا يملك عند ابي حنيفة وعندهما  
ملكه فان هلك في يده هلك بالثمن وكذلك ان دخل عيب في  
شرط له الخيار وله ان يفسخ في مدة الخيار وله ان يجيز فان  
اجازه بغير حصة صاحب جاز وان فسخ لم يجز الا ان يكون الآخر  
حاضرا عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف جاز اذا  
مات من له الخيار بطل خياره ولم ينتقل الى ورثته وقد باع  
عبد الله بن جابر اوكا ب فاذا هو بخلاف ذلك فالمشتري  
بالخيار انشاء اخذ بجميع الثمن والشاء تركه **باب خيار الوقي**  
ومن اشترى شيئا ولم يره فالبائع جاز وله الخيار ويملكه  
اذا رآه انشاء اخذ بجميع الثمن والشاء رده ومن باع شيئا  
ولم يره فلا خيار له ولو نظد الى الصبرة او الى ظاهر التوب **مطعنا**  
او الى وجه الدابة وكفلها او الى وجه الجارية فلا خيار له وكذا

باب خيار الوقي



لو رأى صحن الدار ثم اشتراه فلا خيار له وإن لم يشاهد بيوتها  
فربيع الأعمى ويشترى له جازن وله خيار إذا اشترى وليسقط خياره  
بالجبن إذا كان يعرف بالجبن والشحم وبذوقه إذا كان يعرف  
بالذوق ولا يسقط خياره في العقد حتى يوصف له ومن باع  
مكديع فماله ملك بالخيار وإنشاء إجازة البيع وإنشاء فسخ له  
الإجازة والفسخ إذا كان المعقود عليه باقياً والمتعاقدان مجالهما  
ومن رأى أحد الثوبين فاشترى هاتماً رأى الآخر جازله إن يرى  
ومن مات وله خيار روية بطل خياره ومن رأى شيئاً  
ثم اشتريه بعد مدة فأنكأن ذلك مثله الصفة التي رآه  
فله خيار له وإن وجد متغيراً فله خيار **باب** خيار العيب  
إذا طلع المشتري على عيب في المبيع فهو بالخيار وإنشاء  
أخذه بجميع الثمن وإنشاء رده وليس له أن يمسكه ويأخذ  
النقصان ويطلب ما يرجع نقصان الثمن في عمارة التجار فهو  
عيب والابقاء والبولية القراض والسرقة عيب بالصغير  
مالم يبلغ فإذا بلغ فليس ذلك بعيب حتى يعاوده بعد البيع

والنحو

والنحو والذوق عيب في الجارية دون الغلام وإذا حدث عند المشتري  
عيب ثم طلع على عيب كان عند البائع فله أن يرجع بنقصان العيب  
ولا يرد المبيع إلا أن يرضى البائع أن يأخذ بعيبه وإن قطع الثمن  
وخاطه أو صبغها أو كت السويق لم يرد ثم طلع على عيب رجع  
بنقصانه وليس للبائع أن يأخذه مع الزيادة ومن اشترى  
عبدًا فاعتقه أو مات ثم طلع على عيب رجع بنقصانه فأ  
قتل المشتري العبد أو كان طعاماً أو ثوباً لخرقه فأكله ثم  
اطلع على عيب لم عليه بشيء في قوله الحقيقة ومن باع عبدًا  
فباعه المشتري ثم رده عليه بعيب فإن قبله بقضاء القضاة  
فله أن يردّه على بائعه وإن قبله بغير قضاء القاضي فليس له  
أن يردّه ومن اشترى عبدًا بشرط البائع البهية من كل عيب  
فليس له أن يردّه بعيب وإن لم يسم العيوب ولم يعد لها  
**باب** البيع الفاسد إذا كان أحد العوضين أو كلاهما محرماً  
فالبيع فاسد كالبيع بالخمر والميتة والدم والخنزير وكذلك  
إذا كان غير مملوك كالحرة ومنع أم الولي والمدين المطلق والمكاتب



باطل ولو باع العرض بالخمر فالبيع فاسد ولو باع العرض  
الخمر بالدرهم فالبيع باطل ولا يجوز بيع المحل ولا النتائج ولا  
بيع الدين في الضيق والطوف على ظهر الغنم وفذراع من ثوب  
وخرج من سقف وضربة القاض وبيع المراتبة وهو بيع  
التمر على وس النخل ثمرة تمر ولا يجوز البيع بالقاء والحجر والملا  
ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين ومن باع عبدا على ان يعتقه المنة  
او يدعي او يكاتبه او امتعه ان يستولاهما فالبيع فاسد  
وكذلك لو باع عبدا على ان يستخرجه البائع شهر او دارا  
على ان يسكنها البائع حرلا او على ان يقض عنه المشتري دينها  
او على ان يهدي له هدية او باع عبدا على ان يسلم الى راس الشهر  
او جارية الاحملها ومن اشترى ثوبا على ان يقطعه البائع ويخطه  
تقبضا او قبلا او فعلا على ان يتخذ منها ويشترىها فالبيع فاسد  
او النير ومن المحدثان وصوم النضاي وفطر اليهود اذ لم  
يعرفا المتبايعان فذلك فاسد ولا يجوز البيع الى الحصاد  
والدياس والطاف وقدوم الحاج فان تراضيا على اسقاط

الرجل قبل ان ياخذ الناس ماله باسراجان البيع واذا قبض المشتري  
المبيع في البيع الفاسد بامر البائع وفي العقد عوضان كل واحد  
منهما ماله ملك المشتري المبيع واذا صدقته وكل واحد  
من المتعاقدين فسحق وان باع المشتري وسلم نقد يبعده  
ومن جمع بين حر وعبد او شاة وكبيرة وصيته بطل البيع فيها  
وان جمع بين عبد ومدين او بين عبد وعبد غير فالبيع  
صحح في العبد الذليل بحصة من الثمن وقهر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن التجش وعن السوم على ستم غيره وعن ثلق الجلب وبيع  
الحاضر للبادي والبيع عند اذان الحقة وذلك كله مكروه ولكن  
لا يفسد البيع ومن ملك حملتين صغيرين احدهما ذو رحم  
محرما لاخر لم يفرق بينهما وكذلك ان كان احدهما كبيرا فان فرق  
كوه ذلك وجاز البيع وان كانا كبيرين فلا بأس بالفرق بينهما  
**باب** الاقالة لتجارت في البيع بمثل الثمن الموقوف فان شرط  
التم من ذلك او قل فالشرط باطل ويرد المبيع بمثل الثمن الاطلا  
فسحق في حق المتعاقدين وبيع جديد في حرمها في قوله في حنيفة



وهلاك الثمن لا يمنع صحة الاقالة وهذا المبيع يمنع صحة الاقالة  
 هلك بعض المبيع جازت الاقالة باقية **باب** المراجعة والتولية  
 المراجعة نقد ما ملكه بالعقد **باب** بالثمن الاق مع زيادة ربح والبيع  
 نقدا ما ملكه بالعقد **باب** بالثمن الاق مع غير زيادة ربح ولا يصح المراجعة  
 والتولية حتى يكون عوض ماله مثل ويجوز ان يضيف الى المالك  
 اجرة القصار والصباع والطائر والفنل واجرة حمل الطعام  
 اقام على بكذا او لا يقول اشترى منه بكذا فان اطع المشتري على  
 خيانه في التولية اسقطها من الثمن وقال ابو يونس **باب** يحيط  
 وقال محمد لا يحيط فيهما ومن اشترى شيئا مما ينقد ويجوز  
 له تجزئته ببيع حتى يقبضه عندنا ويجوز بيعه العتق او قبل  
 القبض عند ابي حنيفة **باب** يوفى وقال محمد لا يجوز ان  
 اشترى مكيلة مكالة او موزنة موزنة فاكثاله او ثلثه  
 ثم باعه مكالة او موزنة لم يجز هذا المشتري من ان يبيعه  
 فلان ياكل منه حتى يعيد الكيل والوزن والتصرف في الثمن  
 قبل القبض جائز ويجوز للمشتري ان يزيد للبائع ان يزيد

في الثمن ويجوز  
 لبياعه

في المبيع

في المبيع ويجوز ان يحيط من الثمن ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك  
 ومن باع شيئا بثمن حال ثم اجله اجله معلوما صار من جلا  
 وكل دين حال اذا اجله صاحبا صار من جلا الا ان يرضى  
 تأجيله لا يصح **باب** الربوا الربوا محرم في كل مكيل او موزن  
 اذا بيع بجنسه متفاضلا فالعلة فيه الكيل مع الجنس او الوزن  
 مع الجنس واذا بيع المكيل بجنس او الوزن بجنس  
 مثلا بمثل جاز البيع **باب** اذا اختلف الميزان والبيع ولا يجوز بيع  
 الجيد بالريء مما فيه الربوا الا مثلا بمثل واذا اتم الوصفان  
 الجنس والمعنى المضموم اليه حل التفاضل والنساء واذا  
 وجد احرم التفاضل والنساء واذا وجد احدهما حل  
 الآخر حل التفاضل وجم النساء وكل شيء نص رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل فيه كبله فهو مكيل  
 وان ترك الناس الكيل فيه مثل البر والشعير والتم والمخ  
 وكل ما نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل  
 فيه تركه فهو موزن ابد وان ترك الناس الوزن فيه مثل الذهب

باب المبيع



والفضة والم يبيض فهو محمول على عادات الناس وعقد الفس  
ما وقع على مجلس الاثمان يعتبر فيه قبض العوضيه في  
المجلس وما سواه مما فيه الربا يعتبر التبعين ولا يعتبر  
فيه التقابض ولا يجوز بيع الخطه بالدقيق ولا بالاسويق  
ولا يجوز بيع اللحم بالحيوان عند ابي حنيفة ولا يوقف  
ولا يجوز بيع الرطب بالتمر مثلا بمثل والعنب بالزبيب  
عند ابي حنيفة ولا يجوز بيع الزيتون بالنيت والسهم  
بالشريح حتى يكون الزيت والشريح اكثر مما في الزيتون  
والسهم فيكون الدهن بمثله والن يادة بالنقل العنقا  
ولا يجوز بيع الحمام المختلف بعضها ببعض متفاضلا وكذلك  
بيع الكبان البقد والغنم وخلال الدقل بقل العنب ويجوز  
بيع الخبز بالخطه والدقيق متفاضلا ولا يربو بين المولى  
بين عبده ولا بين المسلم والكافر الحربي في دار الحرب **باب** السلم  
السلم جائز في الكيلات والموزونات والمعدن ولت التي  
لا يطاق وقتها كالجوز والبيض وما اشبه ذلك وفي المذوق

وعند من لا يجوز فيها عدة او عند الشافعي لا يجوز في البيض  
ومن ثا وفي الجوز كيكلا ولا يجوز السلم في الحيوان ولا في الطير  
ولا في الجلود عدة ولا في الخطه خمرها ولا في الرطبة جرة ولا يجوز  
السلم حتى يكون المسلم فيه موجودا من حين العقد الى حين  
المحل ولا يصح السلم الامو جلا ولا يجوز الاباجل معلوم ولا يصح  
السلم بمكيال رجل بعينه ولا بدراع رجل بعينه ولا في طعام  
قربة بعينها او غرة نخلة بعينها ولا يصح السلم عند ابي حنيفة  
الا بسبع شئ فذكر في العقد اجنس والتنع والصفه  
المقدار والاجل ومعرفة مقدار راس المال اذا كان راس  
ما يتعلق العقد على مقدار كالمكيل والموزون والمعدن  
وبيان المكان الذي يوفيه فله اذا كان له حمل ومعرفة وقا  
معرفة مقدار راس المال ليس بشرط بعد ان يكون معينه وكذلك  
بيان مكان الايقاع لكن يسلم في موضع العقد ولا يصح **باب** السلم  
حتى يقبض راس المال قبل ان يفارق ولا يجوز التصرف في راس  
المال ولا في مسلم فيه حتى يقبض ولا يجوز التصرف في **باب** السلم



في المسلم فيه ويجوز السلم في الثياب اذا بدى طولاً وعرضاً  
ورقعة معلومة ولا يجوز السلم في الجواهر واللآلئ وفي الخمر  
والاباس بالسلم البدن والاجزاء اسمياً مملكتاً معلوماً وكلها  
امكن ضبط صفته ومعرفة مقدارها جاز السلم فيه ومالا  
يضبط صفته ولا يعرف مقداره فلا يجوز السلم فيه ويجوز  
بيع الكلب العلم والعقد والسباع ولا يجوز بيع الخمر و  
الخنزير ولا يجوز بيع دود القز الا ان يكون مع القز ولا يخل  
الا مع الكدابة وهذا الذي قد في البياعات كالمسلمين  
الا في الخمر والخنزير خاصة فان عقدهم على الخمر كعقد المسلم  
على العتق وعقدهم على الخنزير كالشاة **باب الصرف في البيع**  
هو البيع اذا كان كل واحد من عوضيه من جنس الاثمان فان  
باع فضة بفضة او ذهباً بذهب لم يخر لا مثلاً بمثل وان  
اختلفت الاجرة والصياغة ولا بد من قبض عوضيه قبل  
الافتراق وان باع الذهب بالفضة جاز التفاضل وجب  
التقاضي فان افتراقه الصرف قبل قبض العوضين او جاز

بطل العقد ولا يجوز الصرف في ثمن الصرف قبل قبضه ويجوز بيع  
الذهب بالفضة بخافضة ومن باع سيفاً محلياً فانه درهم حليته  
خمسون فداق من ثمنه خمسين جاز البيع وكان المقبوض حقة  
الفضة وان لم يبين ذلك فكذلك اذا قال اخذتني الخمسين من  
ثمنها فان لم يبقا بض الخمسين حتى افتراق العقد في الحلية  
والسيف اذا كانت لا يتخلص الا بضير وكانت تتخلص عن  
صنير فالبيع جائز في السيف وبطلان في الحلية ومن باع  
اقاء فضة ثم افتراقا وقد قبض بعض ثمنه وبطل العقد فيما لم يقبض  
وعوضه قبض وكان الاثاء بينهما مشقة كما وان استحق بعض الاثاء  
كان المشتري بالخيار ان يشاء اخذ الباقي بحصة من الثمن و  
الشئ رده وان كان قطعة لقرق فاستحق بعضها اخذ ما بقي بحصة  
ولا خيار له ومن باع درهمين ودينارين درهمين جاز  
وجعل كل واحد بدله الاخر ومن باع احدا عشر درهم بعشرة  
درهما ودينار جاز البيع وكانت العترة مثلهما والدينار بدرهم  
ويجوز بيع درهمين صحيحين بدرهمين غلتين فكذلك بيع درهمين



صحيح بل هم غلبه فاذا كان الغالب على الدائم الفقة فهو حكم الفقة  
 واذا كان الغالب على الدائم الذهب فهو حكم الذهب يعني  
 ما يعتد به الجيا فان كان الغالب على العتس فليست حكم الدائم  
 والذاتين فاذا بيعت بغيرها من مفاضلا جاز واذا اشترى  
 بها سلفه ثم كسدت سلفه ثم كسدت وترك الناس المعاملة  
 بها بطل البيع عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يجب قيمتها  
 يوم البيع وقال محمد عليه قيمتها اخر ما يتعامل الناس بها  
 ويجوز البيع بالفلوس فان كانت ناقصة يجوز البيع وان لم  
 وان كانت كاسدة لم يجز البيع بها حتى يعينها فاذا باع بالفلوس  
 الناقصة ثم كسدت بطل البيع عند أبي حنيفة ومن اشترى  
 بنصف درهم فلوس جاز البيع وعليه ما يباع بنصف درهم  
 من الفلوس ومن اعطى صير في يدهما فقال اعطوني  
 فلوسا بنصفه بنصف درهم الاجبة جاز البيع عند أبي يوسف  
 وعند محمد الفلوس ويطر فيما بقي وعند أبي حنيفة بطل في  
 الكل **كتاب الرهن** ينقذ بالحياب والقبول ويتم بالقبض

فلا فرق

فاذا قبض المرتهن الرهن فهو تام من غايمين ثم العقد قيد <sup>لقبض</sup>   
 فالرهن بالخيار وانشاء سببه وانشاء مرجع عن الرهن فاذا  
 سببه اليه فقبضه دخل في ضمانه والبيع الرهن الا بدلين ضمن  
 وهو مضمون بالاقبل من قيمته ومن الدين فاذا هلك الرهن في  
 يد المرتهن وقيمة الرهن والدين سواء كسدت الرهن مستوفيا  
 لدينه حكما وان كانت قيمة اكثر فالفضل امانة وان كانت اقل سقط  
 من الدين بقدرها ورجع المرتهن بالفضل ولا يجوز رهن المتاع  
 عند اصحابنا وعند الشافعي يجوز ولا يجوز رهن ثمر  
 على دوس النخيل دون النخيل ولا زرع في الارض دون الارض  
 وللهن الارض والنخيل دونهما ولا يبيع الرهن بالمال انا كالا  
 والمصارفات ومال الشركة وفتح الرهن براس مال المسلم ومن  
 والمسلم فيه فان هلك المجلس انعقد ثم الصرق والمسلم  
 لهلك الرهن كان المرتهن استوفى حقه واذا اتفقا على وضع  
 الرهن على يدي عدل جاز وليس المرتهن ولا الذاهن اخذه من  
 يده سالم يتر احنيا فان هلك يده هلك ضمان المرتهن

الأمانة



ويجوز رهن الدينهم والذنانير والمكس والموترة فان  
لھن بجنسها فھلك ھلك بمثلہ من الدين وان  
اختلفا في الجوزة والردية وكذلك من كان له دين على غيره  
فاخذ منه رهنًا مثله دينه فانفقہ ثم علم انه كان في يوفيا  
فلا شيء عليه عند أبي حنيفة وقال لا يرث مثل الزينوف ويخرج  
بأجسادهم ومن رهن عبدین بالف درهم فقبض حصه احدهما  
لم يكن له ان يقبضه حتى يؤدي باقي الدين واذا وكل الرهن  
المرتحن والعالة او غيرهما ببيع الرهن عند اجل الدين والكل  
جائزة فان شرطت في عقد الرهن فليس للرهن عز له عنهما  
وان غرله لم يغزل وان ماله الرهن لم يغزل والمرتحن ان  
يطلب الرهن بدینه ويجبسه به وان كان الرهن في يد  
فليس عليه ان يمكنه من بيعه حتى يقضى الدين من فتمه فاذا  
قضاء الدين قيل له سلم الرهن اليه واذا باع الرهن الرهن  
بغير اذن المرتحن فالبيع موقوف فاذا اجاز المرتحن جاز  
والا فلا وان قضاء الرهن دينه جاز البيع وان اعتق الرهن

عبد الرهن

عبد الرهن فقد عتقه فان كان الرهن موسر والدين حال  
طوبى باطاع الدين وان كان موسرًا اخذ منه قيمة العبد فكل  
رهنًا مكانه حتى يحل الدين وان كان معسرًا استسعى العبد  
في قيمته فيقضى به الدين وكذلك ان استهلك الرهن  
الرهن وان استهلك اجنبي فالمرتحن هو الخصم في تضمينه  
ياخذ منه قيمته فتكون في يده رهنًا وجناية للرهن على الرهن  
مضمونة وجناية المرتحن عليه تسقط من دينه بقدرها  
وجناية الرهن على الراهن والمرتحن وعلى مالهما اهلًا و  
اجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن على المرتحن واجرة القار  
على الراهن ونفقة الرهن على الراهن ومماؤه للرهن  
فيكون رهنًا مع الاصل فان هلك هلك بغير شيء فان هلك  
الاصل وبقي التماق افتك الرهن بخصته يقسم الدين على  
قيمة الرهن يوم القبض وقيمة التماق يوم التفكك فما اصاب  
الاصل سقط من الدين وما اصاب التماق افتكه الرهن  
به ويجوز الزيادة في الرهن ولا يجوز في الدين عند حنيفة







يبلغ خمسا وعشرين سنة فان تصرف فيه قبل ذلك فقد  
تصرفه فاذا بلغ خمسا وعشرين سنة ليس له ماله وان  
لم يونس منه الرشد وقال لا يحجر على السفيه ويمنع من التصرف  
في ماله وان باع لم يقف بيعه فان كان فيه مصلحة اجاز  
الحاكم وان اعتقه كان له وكان على العبد ان  
يسعى في نفسه وان كان له مال كان له فان سمي لها  
مهاجرا لم يملكه ولا يملكه ولا يملكه وقالوا فيمن  
بلغ خمسا وعشرين سنة وهو عيى رشيد لا يدفع اليه  
ماله ابدا حتى يونس منه الرشد ولا يحجر تصرفه فيه و  
تخرج الزكوة من ماله السفيه وينفق على اولاده وزوجته  
ومن تجب نفقته من ذوي الرحمه فان اراد جحد الاسلام  
لم يمنع منها ولا يسلم القاضي النفق اليه ولكن يسلمها الى  
نفقة من اخرج يتفقها عليه في طريق الحج فان مرض ولا ي  
بوصايا في القرب وابواب الخبزها في ذلك في ثلثه وبلغ  
الغلام بالاحتلام والانتزال والاحبال الخاوي فان لم يوجد

في

فحي يتم ثمانية عشر سنة عند احتيقه وبلغ الجارية  
بالاحتلام والحيض والحبل فان لم يوجد ذلك حتى يتم لها  
سبعة عشر سنة وقالوا فان لم يلقها بالغلام والجارية خمس سنة  
فقد بلغا واذا رهاق الغلام والجارية واشكر امرها في  
البلوغ فقال كل واحد منهما قد بلغت والقول قوله في  
البلوغ واحكامه احكام البالغين وقال ابو حنيفة  
لا يحجر في الدين واذا وجبت الديون على رجل قطب اذا ابيت الديون  
عن ماؤه حبسه والحجر عليه لم يحجر عليه فان كان له مال  
لم يتصرف فيه احكامه ولكن يحبسه ابدا حتى يبيعه  
في دينه فان كان له درهم ودينه درهم قضاه  
بغير امره وان كان دينه درهم وله دينار وعلى حنيفة  
ذلك باعها القاضي في دينه وقالوا اذا طلب غلاما او غلاما  
الحجر عليه حجر عليه القاضي ومنعه من البيع والتصرف  
فيه والاقرار حتى لا يضرب بالقرماء وباع ماله ان مشغ  
المفلس من بيعه وقسمه بين غرضه بالخصص وان

اذا ابيت الديون

الاحتلام



اقر في حال الحجر لزومه ذلك بعد قضاء الديون ويتفق  
على المفلس من ماله على وجهه وولد الصغار و  
على ذوى ارحامه وان لم يعرف للمفلس مال وطلب من اقر  
حبسه وهو يقول لا مال لي حبسه احكامه في كل دين  
لزومه بدل لا عن مال حصل في يده كتمن المبيع وبدل القرض  
وفي كل دين التزومه بعقد كالمهر والحالة والكفالة وله  
حبسه فيما سوى ذلك كعوض المقصوب وامر بش  
اجتبايت الا ان يقوم البينة ان له مالا واذا حبسه القضا  
شهرين او ثلثة سال عن حاله فان لم يكشف له مال  
خلى سبيله وكذلك اذا اقام المفلس البينة انه لا مال  
له ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد خروجه من السجن  
فيلاذونهم ولا يمنعونه من البيع والتصرف والسفر <sup>خلاف</sup>  
فضل كسبه ويقسمونه بينهم بالخصص وقالوا اذا فلس  
احكام حال بينه وبين الغرماء الا ان يقوموا بالبينة انه  
قد حصل له مال ولا يحجر على الفاسق اذا كان مصلحا

لماله

لماله والفسق الاصيل والطاري سواء ومن افلس عند  
متاع لم يجل بعينه ابتاعه منه فضا حب المتاع اسوة للغير  
فيه **كتاب** الاقرار اذا اقر بالبالغ العاقل بجزء من ماله او  
مجهول كان ما اقربه او معلوما ويقال له بين المجهول فان  
قال لفلان علي شيء لزومه ان يبين ماله قيمة والقول  
فيه قوله مع يمينه ان ادعى المقر له التزومه واذا قال له  
علي ماله فالمرجع فيه الى بيانه اليه ويقبل قوله في القليل  
والكثير فان قال له مال عظيم لم يصدق في اقر من  
ما نتي درهم وان قال له علي درهم كثير لم يصدق  
في اقر من عشرة دراهم عند الحقيقة وعند عالم يصدق  
في اقر من ما يتي درهم فان قال درهم لزومه ثلثة دراهم  
الا ان يبين اكثر منها وان قال كذا وكذا درهم لم يصدق  
اقر من احد عشر درهما وان قال كذا وكذا درهم لم يصدق  
وعشر درهم او لم يصدق في اقر منه وان قال له علي  
فقد اقر بدين وله ان يبين وان قال اعندي او قبل نقد



اقر بامانة في يد م واذا قال الرجل لي عليك الف درهم فقال  
 لها تترنها او انتقدتها اذ اجلني بها وقد خفيت ما فهدا  
 اقر م منه واذا اقر م بدين مؤجل فصدقه المقوله في الدين  
 وكذبه في التاجيل لزمه حالا وليس تخلف المقوله بالاجل  
 ومن اقر واستثنى متصلا باقر م صحيح الاستثناء  
لزمه الباقي سواء استثنى الاقل والاكثر فان استثنى  
 اجمع لزمه الاقرار وبطل الاستثناء وان قال له علي مائة  
 درهم الدينار او الاقفي حنطة لزمه مائة درهم القيمة  
 الدينار والقفي وان قال له علي مائة درهم لزمه كلها  
 درهم وان قال له علي مائة وثوب لزمه ثوب واحد  
 يرجع في تفسير لمائة اليه ومن اقر م بدين متصلا  
 باقر م لم يلزمه الاقرار بما اختار ومن اقر م بدين م واستثنى

ومن اقر م بدين متصلا  
 باقر م لم يلزمه الاقرار

لزمه

لزمه الدابة خاصة وان قال عصبت ثوبا في منديل لزمه  
 جميعا وان قال له ثوب في عشرة اواب لم يلزمه عند الحقيقة  
 ما يسوقه الاثوب وعند محمد يلزمه احدى عشر ثوبا  
 ومن اقر بغصب ثوب وجاء بثوب معيب قال قوله  
 فيه وكذلك لو اقر م بدينهم وقال هو مزبور وان قال له علي  
 خمسة في خمسة يلزمه به الضرب والحساب لزمه خمسة  
 واحد ولو قال اردت خمسة مع خمسة لزمه عشرة وان  
 قال له علي من درهم الى عشرة لزمه تسعة عند الحقيقة  
 فيلزمه الا ابتداء وما بعده وتسقط الغاية وعند م  
 يلزمه العشرة كلها وقال م في م ثمانية وان قال له  
علي الف درهم من ثمن عبد استثنيت منه الا م القصة  
 فان ذكر عبد بعينه قيل للمقوله ان شئت فسلم العبد م  
 الالف والافلا مثنى لك عليه وان قال من ثمن عبد م بعينه  
لزمه الف وان قال له من ثمن خمير او خنزير لزمه الالف  
 لم يقبل تفسيره ولو قال له علي الف من ثمن متاع م وهو ثوب

وان قال علي ثوب في ثوب لزمه

الله



وقال المقلول جيار لزمه الجياد في قول الحنفية وعندهما  
يصدق ان وصل ومن اقر لغيره بجاهم فله الحلقه والفقير  
وان اقر بسيف فله النصف والحقن والحقن وان اقر له بحقه  
فله العبدان والكسوة وان اقر للجنيين بماله فان اقر بسبب  
وصية او صلى له او ميراث ورثته فالأقرار صحيح وإن اجمع  
الأقرار لم يصح ولو اقر بجملة جارية او حلة لشاة لا انسان صح  
الأقرار ولزمه فاذا اقر الرجل في مرض موته بدينون وعليه  
دينون في صحته ودينون لورثته في مرضه باسباب معلومة  
فالدين الصحة والدين الذي هو معروف سببه مقلول  
فاذا قضيت وفضل شيء صرف الى اقربيه في مرضه وانما  
يكن عليه دين في صحته جازاقراره وكان المقلول اولى من  
الورثة واقرار المريض لورثته باطل الا ان يصدق فيه  
باقى الورثة ومن اقر لاجتهي في مرضه ثم قال هو ابني ثبت  
نسبه وبطل اقراره له وان اقر لاجتهي ثم تن وجهها لم يبطل  
اقرارها ومن طلق امرأته في مرضه ثلث ثم اقر لها بدين

ومات

ومات فلهما الاقل من الدين ومن ميراثهما منه ومن  
اقر بسلام يولد مثله بمثله وليس له نسب معروف  
انه ابنة وصدق الغلام ثبت نسبه منه وان كان مريضا  
ويشارك الورثة في الميراث ويجوز اقرار الرجل بالوالدين  
والولد والزوجة والمولى ويقبل اقرار المرأة بالوالدين  
والزوج والمولى ولا يقبل اقرارها بالولد الا ان يصدق فيها  
الزوج او تشهد بولادتها قابلية ومن اقر بنسب من غير  
الوالدين والولد مثل الاخ والعلم لم يقبل اقراره في النسب  
فان كان له وارث معروف قريب او بعيد فهو اولى  
بالميراث من المقلول وان لم يكن وارث استحق المقلول  
ميراثه ومومات ابوه فاقر باخ لم يثبت نسب حينه  
ولكن يشاركه في الميراث **كتاب** الاجارة الاجارة  
عقد على المنافع بعوض ولا تصح حتى يكون معلومة <sup>المنفعة</sup> والحق  
معلومة وما جاز ان يكون ثمنه في البيع جاز ان يكون  
احرق في الاجارة والمنافع تارة تصير معلومة بالمدة



كاستيجار الدور السكنى والارضين للزراعة فيصير العقد  
 غايمة معلومة اي مدة كانت وقارة تصير معلومة  
 بالعمل والسمية كمن استاجر رجلا على صنع ثوب او  
 حياطة او استاجر دابة ليحمل عليها مقدار معلوما  
 او يركبها مسافة معها وقارة تصير معلومة باليقين  
 والاشارة كمن استاجر رجلا لينقل له هذا الطعام الى موضع  
 معلوم ويجوز استيجار الدور السكنى والحقانية  
 للسكنى وان لم يبين ما يعمل فيها وله ان يعمل كل شيء  
 الاحداد والقصار والطحان ويجوز استيجار الاثر  
 للزينة ولا يصح العقد حتى يسمى ما ينزع فيها ويقال  
 على ان ينزع فيها ما شاء ويجوز ان يستاجر البساتنة  
 لبنى فيها او يغير فيها نخلا او شجرا فاذا انقضت مدة  
 الاجارة لم يدر ان يقلع البناء والقرى وبسببها قارة  
 الان فحشا صاحب الارض ان يغير له قيمة ذلك مقلوها  
 فيملكه او يرضى بتركه على حاله فيكون البناء لهذا والارض

لهذا

لهذا ويجوز استيجار الدواب للركوب والحمل فان طلق  
 الركوب جاز له ان يركبها من شاء وكذا كان استيجار  
 ثوبا لللبس واطلق فان قال على ان يركبها فلان ان لبس  
 الثوب فلان فركبها غير او لبس غير كان ضا  
 ان عطيت الدابة وكذا كل ما يختلف باختلاف المتعل  
 فاما العقار وما لا يختلف باختلاف المتعل فلا ضمان  
 عليه فاشترط سكنى واحد فله ان يسكن غير واحد  
 سمي نوعا وقدما يحمل على الدابة مثلا ان يقول خمسة  
 اقنرة من حنطرة فله ان يحمل ما هو مثل الحنطرة القصر  
 او اقل منه كالشعير والسمسم وليس له ان يحمل ما هو  
 اضر من الحنطرة كالمح والحد يد وان استاجرها  
 ليحمل عليها قطنا سماء فليس له ان يحمل مثله من الحديد  
 وان استاجرها ليركبها فارادف معه رجل فعطيت  
 ضمن نصف قيمتها ولا يعتبر بالنقل وان كسح الدابة بها  
 او ضربها ضربا معتادا فعطيت ضمن عند جنيته وقال

الحائز الدابة يحمل الركوب  
 والركوب لا يحمل الركوب  
 قيمتها منه اجلا

الا ان يكون له حشا  
 وان استاجرها ليركبها  
 فمقدار من الركوب  
 قبل ان يركبها  
 لا يركبها



لا يضمن بالضرب المعتاد **فصل** والاجراء على نوعين  
اجين مشترك واجيد خاص فالمشترك من لا يستحق  
الاجرة حتى يعمل كالضباغ والقضا والمبلغ امانة في  
يده فان هلك بغير صنعه لم يضمن شيئا عند الحقيقة  
ومحمد وما تلف بعلم كتحريق الثوب من دقة او زلق  
الحمال او انقطاع الحمل الذي يشد به المكاري الحمل  
وغرق السفينة من مدها مضمون الا انه لا يجبر عليه  
صمان بني آدم ممن غرق في السفينة او سقط من الدابة  
واذا قصد القضا او بنغ البنغ ولم يجاوز الموضع  
المعتاد فلا ضمان عليه فيما عطب من ذلك والاجين  
الخاص الذي يستحق الاجرة بتسليم نفسه في الخدمة  
وان لم يعمل كمن استوجر شهر الخدم من او الرعي الغنم  
ولا ضمان على الاجين الخاص فيما تلف في يده ولا فيما تلف  
من عمله **فصل** والاجارة تفسد بها الشر وطا فاسدة  
كما يفسد البيع ومن استاجر عبدا لخدمته فليس له

البيار

ان يساق به الا ان يشترط ذلك ومن استاجر محملا  
لحمل عليه محملا وراكبين الى مكة جاز وله الحمل المقاد  
فان شاهد الحمال المحمل فهو جود وان استاجر بعيل  
لحمل عليه مقدرا من الزاد فاكل منه في الطريق جاز له  
ان يروه عوض ما اكل منه **فصل** والاجرة لا يجبر بالعقد  
لستحق باحدى معان ثلث اما بشرط التعجيل او بالتعجيل  
من غير شرط او باستيفاء المعقود عليه عندنا من  
استاجر دابة فليؤم صاحبها ان يطالبه باجرة كل يوم الا  
يبين وقت الاستحقاق في العقد ومن استاجر  
بعيل الى مكة فليجأ ان يطالبه باجرة كل رحلة وليس  
للقضا والخياط ان يطالب بالاجرة حتى يفرغ من العمل  
الا ان يشترط التعجيل ومن استاجر خيلا فيجوز له في ستة  
قفيزا من دقيق بدوهم لم يستحق الاجرة حتى يخرج الخيل  
من القنور ومن استاجر طبائعا يطبخ له طعاما للوليمة  
فالقضا عليه ومن استاجر محملا لضرب له لبنا استحق



الاجرة اذا اقامه عندا بحقيقة وقال لا يستحقها حتى  
يشترجه **فصل** واذا قال الخياط ان خطت هذا الثوب **فانما**  
فبدرهم وان خطته مائة فبدرهمين جاز الشرطان  
واي العملين على استحقاق اجرة وان قال ان خطته اليوم  
فبدرهم وان خطته غدا فبنصف درهم فان خاطه اليوم  
فله درهم وان خاطه غدا فله اجر مثله عندا بحقيقة  
ولا يجاوز به عن نصف درهم وقال الشرطان جاز ان  
وان قل ان اسكنت في هذا الدار كل عطار فبدرهم  
وان اسكنتا حدا فبدرهمين جاز الشرطان  
واي الامرين فعل استحقاق المستحق المسمى فيه عند  
الحقيقة وقال الاجارة فاسدة ومن امتا جاز كل  
بدرهم فالعقد صحيح في شهر واحد وفاسدة في بقية  
الشهور الا ان يسمى جملة الشهور فتكون معلومة  
فان سكن ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه ولم  
ذلك الشهر كله ولم يكن للموكل ان يخرجها الى ان ينقضي المدة

والله اعلم

وكذا الحكم كل شهر يسكن في اوله ساعة واستاجر دارا سنة  
بعشرة دراهم جاز وان لم يبين قسط كل شهر ويجوز اخذ  
اجرة الحمام والحمام ولا يجوز اخذ اجرة عسب التيس ولا  
يجوز الاستيجار على الاقان والحج والغناء والنوح ولا يجوز اجارة  
المشاع عندا بحقيقة الا من الشريك وقال الاجارة المشاع  
جائزة ويجوز استيجار الطائر باجرة معلومة ويجوز بيعها  
وكسوتها عندا وعندهما لا يجوز وليس بالاستيجار ان يمنع  
زوجها من وطئها فان حبست كافله ان يفسخ الا جاز اذا  
خاف على العيب من لبنها ضرر او عليه ان يفسخ طعام العبيد  
فان ارضعت في المدة بلبن شاة فلا اجرة عليها **فصل** وكذا صانع  
لعمل اثر في العين كالقصار والصبان فله ان يجبس العين بعد  
الفرغ من عمله حتى يستوفى الاجرة بخلاف من ليس به لشر  
فليس له ان يجبس العين كالحمال والملاح والاشترط على  
الصانع ان يعمل بنفسه وليس له ان يستعمل غيره واذا اطلق  
العامل فله ان يعمل بنفسه او ان يستاجر من يعمل واذا اختلف

الاجرة



الخياط وصاحب الثوب وقال صاحب الثوب امرتك ان  
 تعلم قباه وقال الخياط لا بل امرتني ان اخيط قميصا او  
 قال صاحب الثوب <sup>الشوب</sup> الصباغ امرتك ان تصبغ احمر فصبغت اخضر  
 فالقوله قول صاحب الثوب مع يمينه فان حلف بالخياط  
 ضامن واذا قال الثوب علمته لي بغير اجره وقال الصانع  
 باجرة فالقوله صاحب الثوب عندا يجتهد وقال البريق  
 اذا كان حريفا له الاجرة وان لم يكن حريفا فليس له الاجرة وقال  
 محمد ان كان الصانع مبتدئا لم يزد الصنعة بالاجر فالقوله  
 والا فلا والواجب في الاجارة الفاسدة اجر المثل لا يتجاوز  
 به عن المسمى فاذا قبض المستاجر الدار فعليه الاجرة وان  
 لم يسكنها فان غصبها غاصب من يده سقطت الاجرة  
 فان وجد بها عيبا يضر بالسكن فله الفسخ واذا خرب  
 الدار وانقطع شرب الصنعة وانقطع الماء عن الحج  
 نفست الاجارة واذا مات احد المتعاقدين وقد عقد  
 الاجارة لنفسه انفسخت الاجارة بخلافه والعقد هالعين

لم ينفذ

لم يفسخ ويصح شرط الخيار في الاجارة ونفسخ الاجارة  
 بالاعذار كمن استاجر دكانا ثم اقلس ولزمته ديون لا يقدر  
 على قضاها الا من ضمن ما اجر ففسخ القاضي العقد وباعها  
 في الدين وكمن استاجر دابة ليسافر عليها ثم بدلها من  
 البتس ففوضه بخلاف المكاري اذا بدله من السفر  
 فليس ذلك بعذر **كتاب الشفعة** واجبة للشريك  
 في نفس المبيع ثم للشريك في نفس الجميع ثم للشريك في حق  
 المبيع كالشرب والطريق وليس للمشارك في الطريق والشفقة  
 واجبة شفعة مع الخليل فان سلم الخياط فالشفقة للشريك  
 في الطريق فان سلمها اخذ الجار فالشفقة يجب بعقد  
 البيع ونستقر بالاشهاد وتلك بالخذ اذا سلمها <sup>لشريك</sup>  
 او حكم بها واذا علم الشفع بالبيع اشهد في مجلسه ذلك  
 المطالبة ثم ينهض منه فيشهد على البايع ان كان المبيع  
 في يده او على المبتاع او عند العقار فاذا فعل ذلك استقر  
 شفعته ولم تسقط بالتأخير عند الاحتية وقال محمد

في السوق ليخبر فيه  
 فذهب عالم او دارا

تم الجار

الله  
 الله



ان تركها بعد الاشهاد شهي بطلت وقالا بوي سقا ان  
تركها مجلس القضاء بطلت والشفقة واجبة في العقار  
وان كان محالا يقسم كالحمام والدي والبيد ولا شفقة في العرض  
والسفن والبناء والتخل اذا بيعت ابد وان العرصة والمسلم  
والذي في الشفقة سواء واذا ملك العقار يعرض هو مالا  
وجب فيه الشفقة ولا شفقة في الدار التي يتن وج الرجل  
عليها ان يتخالف المدة بها واستاجر بها دارا ويصالح عليها  
بانكار او سكوت فان صالح عنها بالاقراء وجبت الشفقة  
واذا قدم الشفيع الى القاضي فادعى الشراء وطالب الشفقة  
سئل القاضي المدي عليه فان اعترف بملك الذي يشفع  
والا فله على فامة البيعة فان عجز عن البيعة استخلف المشتري  
بالله ما تعلم انه ملك والذي ذكره ما يشفع به فان نكل او اقام  
الشفيع بيعة سالة القاضي هل ابتاع ام لا فان انكر لا يباع  
قبل للشفيع اتم البيعة فان عجز عنها استخلف المشتري  
بالله ما ابتاع او بالله ما استحق عليه في هذه الدار

من ومحمد  
يعتق عليها  
عينة او يعصم  
عليها

في البيع والار

من الوجه الذي ذكره ويجوز المنازعة في الشفقة وان لم يحضر  
الشفيع الثمن في مجلس القاضي فاذا قضى القاضي بالشفقة  
فليس شفيع ان يودي الثمن ثم ياخذ الدار بالشفيع ان يرد  
الدار بخيار العيب والرؤية وان احضر الشفيع البائع  
والمبيع في يده فله ان يخاصمه في الشفقة ولا يسمع القاض  
البيعة حتى يحضر فيفسخ البيع بمشهد منه ويقضي  
بالشفقة على البائع ويجعل العمدة على البائع واذا ترك  
الشفيع الاشهاد حين علم وهو يقدر على ذلك بطلت  
شفقته وكذا لكان شهد في المجلس ولم يشهد على  
احد من المتبايعين ولا عند العقار وان صالح من شفقة  
على عرض بطلت ورد العوض واذا مات الشفيع بطلت  
شفقته وان مات المشتري لم يسقط فان باع الشفيع  
ما يشفع به قبل ان يقضى له بالشفقة بطلت شفقة  
وكيل البائع اذا باع وهو الشفيع فلا شفقة له وكذا  
ان كان ضمن الدار عن البائع الشفيع وكذا المشتري

الشفيع



اذا ابتاع فله الشفعة ومن باع بشرط الخيار فلا شفعة للشفيع  
 فان اسقط البائع الخيار وجبت الشفعة وان اشترى  
 بشرط الخيار وجبت الشفعة ومن ابتاع دارا شرا <sup>سدا</sup> فاقطع  
 فلا شفعة فيها وكل واحد من المتعاقدين فسخة فان اسقط  
 الفسخ وجبت الشفعة وان اشترى ذمي دارا بخر او خنيس  
 وشفيعها ذمي اخذها بمثل الخمر وقيمة الخنيس وان كان  
 مسلما اخذها بقيمة الخمر وخنيس ولا شفعة في الهبة  
 الا ان يكون بعض مشروط وان اختلف الشفيع والمشتري  
 في الثمن فالقول قول المشتري مع يمينه فان اقام البينة  
 فالبينة بينة الشفيع عند الجحينة ومحمد فان ادعى  
 المشتري ثمن اكثر وادعى البائع اقل منه ولم يقبض البائع  
 الثمن اخذها الشفيع بما قاله البائع وكان ذلك خطأ عن  
 المشتري وان كان قبض الثمن اخذها بما قاله المشتري  
 ولم يلتفت الى قول البائع واذا حط البائع عن المشتري  
 بعض الثمن سقط ذلك عن الشفيع وان حط جميع الثمن

لم يبق له

لم يسقط عن الشفيع شيء وان زاد المشتري للبائع في  
 الثمن لم يلزمه الزيادة الشفيع واذا اجمع الشهود <sup>بدر</sup>  
 فالشفعة على عدد من ساهم ولا يعتبر اختلاف الاملاك ومن  
 اشترى دارا بعرض اخذها الشفيع بقيمة وان اشترى بها  
 بمكيل او موزون اخذها بمثلها فان باع عقارا بعقار  
 اخذ الشفيع كل واحد منهما بقيمة الاخر واذا بلغ الشفيع  
 انها بيعت بالف فسلم الشفعة ثم علم انها بيعت باقل من  
 ذلك او بالحنطة او بالشعير قيمتها الف او اكثر فتسليمه  
 باطل وله الشفعة وان ابا ان انها بيعت بدنانير قيمتها  
 الف او اكثر فتسليمه باطل فلا شفعة له واذا قيل له ان <sup>المشتري</sup>  
 فلان فسلم الشفعة ثم علم انه غير فله الشفعة من المشتري  
 والاعين <sup>لا المالك</sup> فهو الخصم في الشفعة الا ان يسلمها واذا باع دارا  
 الامتداد فذراع في طول احد الذي يلى الشفيع فلا شفعة له  
 وان ابتاع منها سهما بشئ ثم ابتاع بقيتها فالشفعة  
 للجواز في السهم الاول دون الباقي واذا ابتاع بغير ثم دفع

الشفعة



الياء ثوبا عنه فالشفقة في الثمن ووزن الثوب ولا يكره الحمل  
في اسقاط الشفقة واذ انفي المشتري في الدار او غرس  
ثم قضى للشفيع بالشفقة فهو بالخيار انشاء واخذها <sup>لشئ</sup>  
وقيمة البناء والغرس <sup>مقصودا</sup> في انشاء كلف المشتري قلعه واذا  
اخذها الشفيع فبني او غرس ثم استحقته رجع بالثمن  
ولا يرجع بقيمة البناء والغرس واذا انهدمت الدار  
او احترق بناؤها او جف شجر البستان بغير فعل  
احد فالشفيع بالخيار انشاء واخذها بجميع الثمن  
انشاء ترك وان نقص المشتري البناء للشفيع ان شئت  
فخذ العرصه بحصتها وان شئت فدفع وليس له ان  
ياخذ النقص واذا ابتاع ارضا على نخلها ثم اخذها  
الشفيع بثمرها وان اخذ المشتري سقط عن الشفيع  
حصته من الثمن واذا قضى للشفيع بالدار ولم يكن  
رداها فله خيار الرتبة وان وجد بها عيبا فله ان يرد  
به وان كان المشتري شرط البراءة منه واذا ابتاع دارا بثمن

مؤجل

مؤجل فالشفيع بالخيار انشاء واخذها بثمن حال وانشاء  
صبي حتى ينقض الاجل ثم ياخذها به واذا قسم الشرا  
العقار فلا شفقة بخارهم بالقسمة واذا اشترى دارا فسلم  
الشفيع الشفقة ثم ردها المشتري بخيار الرتبة او بشرط  
او بعيب بقضاء قاضي فلا شفقة للشفيع فان ردها  
بغير قضاء قاضي او قايلا فلملشفيع الشفقة **ك**  
الشركة الشركة على ضربين شركة الاملاك وشركة العقود  
فشركة الاملاك كالعين التي ترفعها جلال او يشترى بها  
فلا يجوز لاحد بما ان يتصرف في نصيب الآخر الا باذن  
وكلا واحد منهما في نصيب صاحبه كالاختصاص والقراب  
الثاني شركة العقود وهي على اربعة اوجه مقايضة وعنا  
والشركة الصنائع وشركة الوجوه فاما شركة المقايضة  
فهي ان يشترى الرجلان يتساويان في مالهما وتصر فيهما  
ودينهما فيجب بينهما بين المحرمين المسلمين البالغين ولا يجوز  
بين احرى والمملوك والاصبي والبالغ والابن المسلم والكافر



وتتفقد على الوكالة والكفالة وما يشترى كل واحد منهما  
يكون على الشركة الاطعام اهله وكسوتهم وما يلزم كل واحد  
منهما من الدين بدينهما يصح فيه الاشتراك فالآخر ضمان  
له فافاد ورث احدهما مالا يصح فيه الشركة او وهب له وصلا  
اليه بطلت المفاوضة وصارت الشركة عذانا ولا تتفقد  
الشركة الا بالدين والدين والفان من النافقة ولا يجوز فيها  
سوى ذلك الا ان يتعامل الناس كالقبول والنقر فيصح  
الشركة بهما وان اراد الشركة بالعروض باع كل واحد منهما  
نصف ماله بنصف مال الآخر ثم عقد الشركة واما شركة  
العنان فتعقد على الوكالة والكفالة ويصح التفاضل  
في المال ويصح ان يتساويا في المال ويتفاضلا في الربح ويجوز  
ان يعقد هاهنا كل واحد منهما ببعض ماله دون البعض ولا يصح  
الاجابيين ان المفاوضة تصح به ويجوز ان يشتركا من جهة  
احدهما ودينين والآخر قدامهما وما اشترى كل واحد منهما للشركة  
طوبى بشئ من ذلك الآخر ثم يرجع على شريكه بحصة منه واذا

هكذا

هكذا الشركة واحد المالكين قبل ان يشترى بشئ بطلت  
الشركة وان اشترى احدهما بماله وهكذا مال الآخر قبل  
الشراء فالمشترى بينهما على ما شرط ويرجع على شريكه  
بحصة من الثمن ويجوز الشركة وان لم يختلط المالك في المفاوضة  
والعنان ولا يصح الشركة اذا شرط لاحدهما درهم مسميات  
من الدج وكل واحد من المتقاضيين وشريكه في العنان  
ان يبضع الماله ويدفعه مضاربة ويتوكل من يصرف فيه  
ويده في الماله يد امانة واما شركة الصنائع فالخياطان  
والصباعان يشترى كل واحد منهما ان يتقبل الاعمال ويكون  
الكسب بينهما فيجوز ذلك وما يتقبله كل واحد من العمل  
يلزمه ويلزم شريكه فان عمل احدهما دون الآخر والكسب  
بينهما نصفان واما شركة الوجع فالرجلان يشترى كل واحد  
للمالهما على ان يشترى باوجعهما وبيعاهما فتصح الشركة  
على هذا وكل واحد منهما وكيل الآخر فيما يشترى به فان شرط  
انما المشتري بينهما نصفان فالربح كذلك فلا يجوز ان

الاستسقاء  
الاستسقاء



يتفاضل فيه وان شرط ان المشتري بينهما اثلاثا فالبيع  
كذلك ولا يجوز للشركة في الاحتطاب والاحتشاش و  
الاصطياد وما اصطاوه كل واحد منهما او خطبته ففعله  
دون صاحبه واذا اشترى كل واحد منهما بغل والآخر راوية  
ليستقى عليها الماء والكسب بينهما لم يبيع الشركة ولكن  
كله للذي استغفأ وعليه اجر مثل الراوية ان كان صاحب  
البغل والكلن صاحب الراوية ان كان صاحب البغل  
فعليه اجر مثل البغل وكل شركة فاسدة فالبيع فيها على قدر  
راس المال وتبطل شرط التفاضل واذا مات احد الشريكين  
او ارتد او حوّل او حارب بطلت الشركة وليس لواحد  
من الشريكين ان يؤدي زكاة مال الآخر الا باذنه فان  
اذن كل واحد منهما لصاحبه ان يؤدي زكاة مال فادي  
كل واحد منهما بنفسه والثاني ضامن علم باء الاول  
او لم يعلم **كتاب المضاربة** وهي عقد على الشركة بمال من  
احد الشريكين والعمل من آخر ولا تقع المضاربة الا بالمال

الذي بينا

الذي بينا ان الشركة يبيع به ومن شرطها ان يكون البيع  
بينهما مشاع لا يستحق احدهما منه درهم مسمات  
ولا بد من ان يكون المال مسلما الى المضارب ولا يد لرب  
المال فيه واذا صحّت المضاربة مطلقة جاز للمضارب  
ان يبيع ويشترى ويسافر ويضع ويؤكل ويودع  
وليس له ان يدفع المال مضاربة الا ان ياذن له وب  
المال في ذلك وان خصر له وب المال التصرف في بخله  
او سلعة بعينه لم يحق له ان يتجاوز عن ذلك وانفقت  
للمضاربة مدة بعينها جاز وبطل العقد بمضيها وليس  
للمضارب المال ولا ابنه ولا من يعتق عليه وان اشترى  
كان مشتريا لنفسه دون المضاربة وان كان في المال  
ربح فليس له ان يشتري من يعتق عليه فان اشترى  
ضمن مال المضاربة وان لم يكن في المال ربح جاز له ان  
يشتريهم فان زادت قيمتهم بعد ما اشترى له اعتق  
نصيبه منهم ولم يضمن لرب المال شيئا ويسعى المعتق

ان يشتري الب ربح



في قيمته نصيب منه وإذا دفع المضارب المال مضاربة  
ولم ياذن له رب المال في ذلك لم يضمن بالدفع حتى  
يرجع الثاني فإذا ربح ضمن المضارب الأول المال للرب  
المال وإذا دفع إليه مضاربة بالنصف وأذله <sup>أذله</sup> <sup>أذله</sup>  
مضاربة فدفعها بالثلث جازا فكان رب المال قاله  
علي ما رزق الله تعالى فهو بيننا نصفان فلو رب المال  
نصف الربح والمضارب الثاني ثلث الربح وللأول <sup>س</sup>  
وإن كان رب المال قال علي إن ما رزقك الله تعالى فهو  
بيننا نصفان فلمضارب الثاني الثلث وما باقي بين  
المال والمضارب الأول نصفين وإن كان قال علي إن ما رزق  
الله تعالى فنصف فدفع المال إلى آخر مضاربة بالنصف <sup>للثاني</sup>  
نصف الربح ورب المال النصف ولا شيء للمضارب الأول  
فإن شرط للمضارب الثاني ثلثي الربح فلو رب المال نصف الربح  
والمضارب الثاني النصف الربح ويضمن المضارب الأول  
للمضارب الثاني مقداره <sup>س</sup> الربح من ماله وإذا مات

رب المال

رب المال أو المضارب بطلت المضاربة فإن ارتد رب  
المال عن الإسلام وكفى بدار الحرب بطلت المضاربة وإذا  
عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشتري وباع  
فتصرف جازا وإن علم بعزله والمال عز وضرفه إن يبيعها  
ولا يئنه العزل من ذلك ثم لا يجوز أن يشتري بثمنها  
شيئا آخر وإن عزله ورأس المال درهم أو دينار قد مضت  
فليس له أن يتصرف فيه وإذا افتقر في المال ديون وقد ربح  
المضارب فيه أجبر الحاكم على اقتضاء الديون وإن لم يكن  
له ربح لم يلزمه الاقتضاء ويقال له <sup>س</sup> رب المال <sup>س</sup>  
وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح وروى رأس المال فإن  
زاد هلك على الربح فلا ضمان على المضارب فيه وإن كان  
اقتسم الربح والمضاربة بحالها ثم هلك المال وبعضه قرضه  
الربح حتى ليستوفي رب المال رأس المال فإن فضل شيء  
كان بينهما وإن نقص لم يضمن المضارب وإن كانا اقتسما  
الربح ونسخا المضاربة ثم عقدا هلك المال لرب أو للربح



الاول ويجوز المضارب ان يبيع بالنقد والنسيئة ولا يبرج  
عبدا ولا امة من مال المضاربة **كتاب الوكالة** كل عقد  
جاز ان يعقده الانسان بنفسه جاز ان يؤكل به غيره ويجوز  
التوكيد بالخصومة في سائر الحقوق وبالثبات ويجوز بالاشارة  
الافى الحدود والعناصر فان الوكالة باستيفائهم الا تصح مع  
عينة المؤكل عن المجلس وقال ابو حنيفة لا يجوز التوكيد بالخصومة  
الا برضا الخصم لان يكون المؤكل من رضاء او غائبا مسير  
لثلاثة ايام فضاعا وقال لا يجوز التوكيد بغير رضاء الخصم  
ومن شرط الوكالة ان يكون المؤكل ممن يملك التصرف ويلزمه  
الاحكام والوكيل ممن يعقل العقد ويقصد واذا وكل الحر العقل  
البالغ او المأذون مثلهما جاز وان وكل صبيا محجرا يعقل  
البيع والشراء او عبدا محجرا عليه جاز ولا يتعلق بهما الحقوق  
وتتعلق بمزكاتها والقود التي يعقدها الوكلاء على صريحي  
كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه مثل البيع والشراء والامارة  
فحقوق تلك العقد يتعلق بالوكيل دون المؤكل فيسلم المبيع

ويقبض الثمن

ويقبض الثمن ويطالب الثمن اذا اشترى ويقبض المبيع  
ويخاضم في العيب وكل عقد يضيفه المؤكل كالكاح و  
الطلاق والخلع والصلح عن دم العمد فان حقوقه تتعلق  
بالمؤكل دون الوكيل فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر ولا يلزم  
وكيل المرأة بتسليمها واذا طالب المؤكل المشتري بالثمن فله  
ان يمنع اياه فان دفعه اليه جاز ولم يكن للوكيل ان يطالب  
ثانيا ومن وكل رجلا بشيء فلا بد من تسميته بجنسه و  
اوجنسه ومبلغ ثمنه الا ان يؤكله وكالة عامة فيقول له  
اشتر لي ما رايت واذا اشترى الوكيل وقبض المبيع ثم اطلع  
على عيب فله ان يرد به ما دام المبيع في يده فاذا اسلمه الى  
المؤكل لم يرد الا باذنه ويجوز التوكيد بعقد الصلح **كتاب السلم**  
فان قارب الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد والتعبد  
مفارقة المؤكل واذا دفع الوكيل بشراء الثمن من مال وقبض  
المبيع فله ان يرجع به على المؤكل فان هلك المبيع في يده قبل  
حبيسه هلك من مال المؤكل ولم يسقط الثمن وله ان يحبس



حتى يستوفي الثمن فان حبسه فملكه يده كان مضمونا  
ضمان الرهن عند ابي يوسف وعند محمد ضمان المبيع  
واذا وكل جارين فليس لاحدهما ان يتصرف بنفسه فيما  
وكلا فيه دون الآخر الا ان يؤكدهما بالخصوص او بطلاق  
زوجته بغير عوض او بعقد عيد بغير عوض او بوديعة  
عنده او بقضاء دين عليه وليس للوكيل ان يوكلا فيما  
وكله الا ان ياذن له المؤكل او يقول له اعمل برك فان وكل  
بغير اذن مؤكله فقد وكله بحضرته جاز وان عقده  
بغير حضرته لم يجز فان اجاز الوكيل الاول جاز وللوكيل  
ان يعزل الوكيل من الوكالة فان لم يبلغه الغرض فهو وكالة  
وتصرفه جاز حتى يعلم وتبطل الوكالة بموت المؤكل وجنونه  
جنونا مطبقا ومحاق بغير حرب مرتدا واذا وكل المكاتب  
ثم غمز او لما دون ثم حج عليه او اشركا ان فاختق قاضيه الرجعي  
يبطل الوكالة ولا يعتبر العلم واذا مات الوكيل او جن جنونا  
مطبقا بطلت وكذلك لو حج بغير مرتد الا ان يعود مسلما

ورب كل

ومن وكل اخر بشئ ثم تصرف بنفسه فيما وكلاه بطلت  
الوكالة والوكيل بالبيع والشرء لا يجوز له ان يعقد عند الخفية  
مع ابيه وجده وولد ولد وزوجته ومكاتبه ولا يجوز  
بيعه منهم بمثل القيمة الا في عبده ومكاتبه والوكيل  
بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير عند الخفية ولا  
لا يجوز بيعه بتقصان لا يتغابن الناس في مثله والوكيل  
بالشرء يجوز عقده بمثل القيمة وزيارة يتغابن الناس  
في مثلهما ولا يجوز بما لا يتغابن والذي لا يتغابن فيه  
ما لا يدخل تحت تعويم المتقربين واذا ضمن الوكيل بالبيع  
الثمن عن المبتاع فضمائه باطل واذا وكل ببيع عبده  
فباع نصفه جاز عند الاعظم وقال لا يجوز وان وكل  
بشرء عبده فاشترى نصفه فالشرء موقوف فان  
اشترى باقية لزمه المؤكل وان وكل بشرء عشرة ارطال  
فحم بدينهم فاشترى عشرة رطل بدينهم من حم ببيع  
مثله عشرة ارطال لحم بدينهم لزمه المؤكل منها عشرة نصف



دريم وقال يلزمه العشر بن واذا وكل بشره شيء بعينه  
فليس له ان يشتريه بنفسه فان وكل بشره عبد بعينه  
عينه فاشترى عبد فهو الوكيل الا ان يقول فريث الشراء  
للموكل او يشتريه بما للموكل والوكيل بالخصوصة ووكيل  
بالقبض عند علمائنا الثلاثة والوكيل يقبض الدين ووكيل  
بالخصوصة وان اقر الوكيل بالخصوصة على موكله عند التقا  
جاء اقراره ولا يجوز عند غير القاضي الا انه يخرج عن  
خصوصة الوكالة هذا عند الاغظم والثاني وقال ابو يوسف  
يجوز اقراره عليه عند غير القاضي ومن ادعى انه وكيل  
الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم امر بتسليم الدين اليه  
فان حضر الغائب فصدقه فيها والادفع اليه الغريم  
الدين ثانيا ويرجع على الوكيل ان كان باقيا في يده فان  
لم ياتي وكيل الغائب بقبض الوديعة فصدقه المودع  
لم يور بتسليم الوديعة اليه **كتاب الكفالة الكفالة** خبرنا  
كفالة بالنفس وكفالة بالمال فالكفالة بالنفس جائز والمفوض

بها احضار المكفول به وتفقدا اذا قال تكفلت بالنفس  
فلان او برقبته او بوجهه او بجسده او بملسه او بنصفه  
او بثلثه وكذلك ان قال ضمنته او قال هو علي او  
انا زعيم به او قبيل فان شرط في الكفالة بتسليم المكفول  
فما وقت بعينه لزمه احضاره اذا طال به اذلك الوقت  
فان حضر برئ ولا حبسه الحاكم واذا حضر واسمه في  
مكان بقدر المكفول له على خاصية برئ الكفيل من  
الكفالة واذا تكفل به على ان يسلمه في مجلس القاضي فسلمه  
في السوق برئ وان سلم في مفارقة لم يبرأ واذا مات المكفول  
برئ الكفيل بالنفس من الكفالة واذا تكفل بنفسه  
على انه ان لم يراف به في وقت الكفالة فمضاه من ياعليه وهو  
فلم يحضر في ذلك الوقت لزمه ضمان المال ولم يبرأ من الكفالة  
بالنفس ولا يجوز الكفالة بالنفس في احد ود القصاص عند  
النجيفة واما الكفالة بالمال فجازة معلوما كان المكفول  
به او مجهولا اذا كان دين صحيحا مثل ان يقول تكفلت عنه



بالف او بما لك عليه او بما يدركك في هذا البيع فالمكفول له  
بالحين انشاء طالب الذي عليه الاصل وانشاء طالب  
كفيل ويجوز تعليق الكفالة بالشروط مثل ان يقول ما بال  
فلان فعل او ما ذاب لك عليه فيل او ما عصبك فلان فعلى  
وان قال تكفلت بما لك عليه فقامت البيعة عليه بالف  
ضمنه الكفيل فان لم يقيم البيعة فالقوله قوله الكفيل مع يمينه  
في مقدار ما يعترف به فان اعترف المكفول عند اكثر من  
ذلك لم يصدق على كفيله ويجوز الكفالة بامر المكفول عنه  
وبغير امره فان كفله بامر مرجع عليه بما يؤدى عليه فان  
كفله بغير امر لم يرجع بما يؤدى وليس للكفيل ان يطالب  
المكفول عنه بالمال قبل ان يؤدى عنه فان لم يؤد بالمال كان  
للمان يلزم المكفول عنه حتى يخلصه واذا ابرع الطالب المكفول  
عنه او استوفى منه برئ الكفيل وان ابرع الكفيل لم يبرئ  
المكفول عنه ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بشرط  
ولا لا يمكن استيفاءه من الكفيل لا يصح الكفالة به كالحمل

والقصص

والقصاص واذا تكفل عن المشتري بالثمن جاز وان تكفل  
عن المشتري بالثمن جاز وان تكفل عن البائع بالمبيع لم  
ومن استاجر دابة للعمل فان كانت بعينها لم يصح الكفالة  
بالحمل وان كانت بغير عينها جازت الكفالة ولا يصح الكفالة  
الا بقبول المكفول له في مجلس العقد الا في مسألة واحدة هي  
ان يقول لمرضى تكفل عني بما علي من الدين فتكفله به  
مع غيبة الغرماء واذا كان الدين على اثنين وكل واحد  
منهما كفيل عن الآخر فادى احدهما لم يرجعه على شريكه  
حتى يزيد ما يؤديه على النصف فيدفع بالزيادة وان  
تكفل اثنان عن رجل بالف وكل واحد كفيل عن صاحبه  
فما اداه احدهما يرجع منصفه على شريكه قليلا او كثيرا  
ولا يجوز الكتابة سواء تكفله به حر او عبد واغماط الرجل  
وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفله رجل عن الغرماء  
لم يصح الكفالة عند ايجنته خلافا لها **كتاب الاحوال**  
احواله جائزة بالدين وتصح برضاء المجمل والمحتال عليه و



المحال له وإذا تمت المحالة يرى المحيل من الدين ولم يرجع  
المحال له على المحيل إلا أن يتوى حقه والتوى عند الخفية  
أحد لا من إيمان المحال له ويحلف ولا بينة له عليه  
أو يموت مفلسا وقال اهذان ووجه ثالث وهو أن يحكم  
الحاكم بالفلاسفة في حال حياته وإذا طالب المحال عليه  
بمثله مال المحالة فقال المحيل أحلت بدين كان لي عليك  
لم يقبل قوله فكان عليه مفلا الدين وإذا طالب المحيل  
المحال له بما أحاله به فقال أنا أحلت لك تقبض لي فقال  
المحال له لا بل أحلتني بدين كان لي عليك فالقوله قول  
المحيل مع عينه ويكره السقاج وهو قرض استفادة  
المقرض من خطر الطريق **باب** الصلح الصلح على ثلث  
أوجه صلح مع أقارب و صلح مع سكوت وهو أن لا يفرض الله  
عليه ولا ينكر و صلح مع انكار وكل ذلك جائز فان وقع  
الصلح عن أفراد يعتبر فيه ما يعتبر في البياعات ان وقع  
عن مال بمال وان وقع عن مال عن ماله يعتبر بالاجارة والصلح

عن السكوت

عن السكوت والانكار في حق المدعى عليه لا افتداء البين  
وقطع الخصومة وفي حق المدعى عليه بمعنى المعاوضة فإذا  
صلح عن دار لم يجب فيه الشفقة وإن صلح على دار من  
بها الشفقة وإذا كان الصلح من أفراد فاستحق بعض المصالح  
رجع المدعي عليه بحصة ذلك من العوض وإذا كان الصلح  
عن سكوت أو انكار فاستحق المثنان فيه رجوع المدعي  
بالخصومة فيه وبالعوض وإن استحق بعض ذلك حصة  
رجع بالخصومة فيه وإذا ادعى حقا في دار لم يبيته  
فصريح من ذلك على شيء ثم استحق بعض الدار لم يرو شيئا  
من العوض لأن دعواه يجوز أن يكون فيما بقي والصلح  
جائز عن دعوى الاموال والمنافع وبجناية العمد والخطأ  
ولا يجوز من دعوى حد وإذا ادعى حلا على امرأة نكاحا  
وهي تتحد فضاكت له على مال بذلته له حتى ترك الدعوى  
جائز وكان في معنى الخلع وإذا دعت امرأة نكاحا على رجل  
فضاكتها على مال بذله لها لم يجوز وإن ادعى على حلا له عليه



فصاحه على مال اعطاه جان وكان في حق المديون في معنى  
العتق على ماله وكل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق  
بعقد المدائنة لم يجز على المعاوضة وانما يجزى على انه  
بعض حقه واسقط باقية كمن كان له على رجل الف درهم  
جاء وفصاحه على خمسمائة ويعرف وصار كانه ابراه عن  
بعض حقه ولو صاحبه على الف مؤجلة جاز صار كانه  
اجل نفس الحق ولو صاحبه على دينارين الى شهر لم يجز ولو كان  
له الف مؤجلة فصاحه على خمسمائة بيض لم يجز حاله لم يجز  
ولو كان له الف سود فصاحه على خمسمائة بيض لم يجز  
ومن وكل رجلا بالصلح عنه فصاح لم يلزم الوكيل ما صاح  
عليه الا ان يضمه والمال لازم للوكيل فان صاح عنه عشي  
بغير امر فهو على التبع او جاز ان صاح بماله وضمنه ثم الصلح  
وكذلك ان قال صاحتك على الف هذه تم الصلح ولو سلمه  
تسليمها وكذلك لو قال صاحتك على الف وسلمها وان قال  
صاحتك على الف ولم يسلمها فالعقد موقوف فان جاء

المستعدي

المديون عليه جان ولو سلمه الف وان لم يجزه بطل وان كان  
الدين بين الشريكين فصاح احدهما من نصيبه على ثوب  
فشريكه بالخيار انشاء اتبع الذي عليه الدين بنصفه  
وانشاء اخذ نصف الثوب الا ان يضم له شريكه ربع  
الدين ولو استوفى احد الشريكين نصف نصيبه من  
الدين كان لشريكه ان يشاكره فيما قبض ثم يرجع ان على  
القيم بالباقي وان اشترى احدهما بنصيبه من الدين  
سبعة كان لشريكه ان يضمه ربع الدين واذا كان السلم  
بين الشريكين فصاح احدهما من نصيبه على رأس  
المال لم يجز وقال ابو يوسف يجزى وان كان التركتين  
ورثة فاحرجوا احدهم منها بماله اعطوه اياه والتركة  
عقار او عروض جان قليلا كان ما اعطوه او كثير <sup>او كثيرا</sup>  
التركة فضة فاعطوه ذهب او ذهب فاعطوه فضة فحق  
كذلك وان كان التركة ذهب وفضة وعين ذلك فصاح  
على ذهب او فضة فلا بد ان يكون ما اعطوه اكثر من <sup>حصة</sup>



ذلك الجبس حتى يكون نصيبه بمثله والن زيادة بحقه من  
بقية التركة وإذا كان في التركة دين على الناس فادخلوه في  
الصالح على أن يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين لهم فالصالح  
باطل وإن شرطوا أن يبدوا الغرماء منه ولا يرجع عليهم بنصيب  
المصالح فالصالح جائز **كتاب** الهبة الهبة تصح بالايحاي  
والقبول ويتم بالقبض فان قبض الموهوب له في المجلس فبين  
اذن الواهب جان فان قبض بعد الاشتراق لم يصح الا ان ياذن  
للاواهب بالقبض وتنفذ بقوله وهبتك واعطيتك  
وتخلتلك وطعمتك هذا الطعام وجعلت هذا الثوب لك  
واعطيتك هذا الشيء وحملتك على هذه الدابة اذ نرى به الهبة  
ولا يجوز هبة المشاع فيما يقسم الامسوس ما عجزت وهبة  
المشاع فيما لا يقسم جائزة ومن وهب شقة فاشاعا  
فما يجتمع القسمة فالهبة فاسدة فان قسمه وسلمه جاز  
وان وهب دقة في حنطة او دهن في سمس فالهبة فاسدة  
فان طحن الحنطة واستخرج الدهن وسلم لم يجز واذا كانت

الدين

العين في يد الموهوب له ملكها بالهبة وان لم يجد فيها  
قبضا واذا وهب الاب لابنه الصغير هبة ملكها الابن بالقبض  
وان وهب له اجنبي هبة تمت بقبض الاب واذا وهب للثيم  
هبة فقبضها وليه له جاز فان كان في حجره فقبضها له  
جانز وكذلك كان في حجر اجنبي يربيه فقبضه له جاز  
وان قبضها الصبي بنفسه وهو يعقل جاز وان وهب  
الاثنان من واحد اذ اجاز وان وهبها واحد من اثنين  
لم يصح عند المجتفة **واذا** وهب هبة لاجنبي فلا يرجع  
فيها الا ان يعرض عنها او ينزل زيادة متصلة او يموت  
احد المتعاقدين او يخرج الهبة من ملك الموهوب له وان  
وهب هبة لذي رحم محرم منه فلا يرجع فيها وكذلك ان  
احد الزوجين للآخر واذا اقال الموهوب له للواهب خذ هذا  
عرضا عن هبتك اقبل لا منها او في مقابلتها فقبضه  
سقط الرجوع وان عوضه اجنبي عن الموهوب له متبرعا فقبض الواهب العرض  
سقط الرجوع وان استحق نصف الهبة رجوع بنصف العرض

الالهة



وان استحق نصف العوض في الهبة لم يرجع في الهبة بشئ  
الا ان يرد ما بقي من العوض ثم يرجع ولا يصح الرجوع في الهبة  
الا بترتيبها او بحكم الحاكم واذ انقضت العين الموهوبة في  
يد الموهوب له ثم استحقها مستحقا فضمن من الموهوب  
لم يرجع على الواهب بشئ اذ لم يعوضه واذ اذهب بشرط  
العوض اعتبر التقابض في العوضين فاذا تقابضا صح  
العقد وصار في حكم البيع يرد بالعيب ويجوز الرجوع  
فيه الشفعة والعمرى جائز للعمول في حال حيوة ولو رثته  
من بعده والرقبي باطله وقال ابو يوسف جائز ومن  
ذهب جارية الاحملها صحت الهبة وبطل الاستثناء  
والصدقة كالهبة لا تصح الا بالقبض ولا يجوز في مشاع يحل  
القسمته واذ انصدق على فقيرين بشئ جائز ولا تصح الرجوع  
في الصدقة بعد قبض ومن نذر ان يتصدق بماله تصدق  
بجنس ما يجيبه الزكاة ومن نذر ان يتصدق بملكه  
لزمه ان يتصدق به بالجميع ويقال له امسك منه

ما تنفق

ما تنفق على نفسك وعلى عيالك الى ان تكتسب مالا فاذا  
اكتسب مالا تصدق بمثل ما امسك به **كتاب الوقف**  
لا يزول ملك الوقف عن الوقف الا ان يحكم به الحاكم او يهلكه  
بموته فيقول اذ امت فقد وقفت واري على كذا او قال ابرئ  
يزول ملك الوقف بمجرد القول وقال محمد لا يزول الملك حتى  
يجعل للوقف وليا ويسلمه اليه واذ استحق الوقف على  
اختلافهم خرج من ملك الواقف ولم يدخل في ملك الوقف  
عليه ووقف المشاع جائز عند ابي يوسف وقال محمد  
لا يصح ولا يتم الوقف عند ابي حنيفة ومحمد حتى يجعل له  
كجعة لا ينقطع ابدا وقال ابو يوسف اذا يسمى فيه خمسة  
بنقطع جائز وصار بعد هالفقر وان لم يسمى ثم يصح  
وقف العقار ولا يصح وقف ما ينقل ويجوز وقال ابو يوسف  
اذا وقف ضيعة ببقرها واكرتها وهم عبيد جائز وقال محمد  
يجوز حبس الكراع والسلاح واذ اصح الوقف لم يجز بيعه  
ولا عمل بملكه الا ان يكون مشاعا عند ابي يوسف فيطلب

كتاب  
الوقف



الشريك بالقسمه فيصح قسمته والواجب ان يتلذذ من  
ارتفاع الوقف بعمارة شرط ذلك الوقت او لم يفتطط  
فان وقف دارا على سكنى ولده فالعمارة على من له السكنى  
فان امتنع عن ذلك او كان فقيرا اجرها الحاكم وعمها  
باجرتها فاذا عمرها ردها الى من له السكنى وماله الهدم  
من بناء الوقف وآلته صرفه الحاكم في عمارة الوقف  
ان احتاج وان استغنى عنه امسكه حتى يحتاج اليه  
فيصرفه فيها ولا يجوز ان يقسمه بين مستحق الوقف  
واذا جعل الواقف غلة الوقف لنفسه او جعل الولايه  
اليه جاز عند ابي حنيفة يوسف واذا بنى مسجدا  
لم ينزل ملكه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه وياذن للناس  
بالصلوة فيه فاذا صل فيه واحد زال عنه ملكه عند  
ابن حنيفة وقال ابو يوسف ينزل ملكه بقوله جعلته  
مسجدا ومن بنى سقاية للمسلمين او خانة ليسكنه بنو السبيل  
او رباطا او جعل ارضه مقبرة لم ينزل ملكه عن ذلك عند

حنيفة

حتى يحكم به الحاكم وقال ابو يوسف انه ينزل عن ذلك بالقبول  
وقال محمد ب اذا استقى الناس من السقاية وسكنوا  
الحان والرباط ودفعوا في المقبرة فذلك الوقت قوله  
الغصب ومن غصب شيئا ماله مثل فملك في يده فعليه  
ضمان مثله فان كان مالا مثله فعليه قيمته وعلى القابض  
والباعين المعضوبه بحالها ان كانت فان ادعى هلاكها  
حبس الحاكم حتى يعلم انها لو كانت باقية لاطورها  
ثم قضى عليه ببطلانها والغصب فيها ينقل ويحول فاذا  
غصب دارا وعقارا فملك في يده لا يضمنه عند حنيفة  
وابو يوسف وقال محمد ب يضمن وما نقص منه بفعله  
ليسكنه ضمن في قولهم جميعا واذا هلك المعضوب في يد  
الغاصب فعليه ضمان بفعله او بغير فعله فعليه ضمان  
وان نقص في يد الغاصب فعليه ضمان النقصان من  
ذبح شاة فدين فالكها باختيار النساء ضمنه قيمتها  
وبسملها اليه والنساء ضمنه نقصانها ومن خرق



ثوب غيره خرقا يسيرا ضمن نقصانه وان خرقه كثير  
يبطل عامة منفعة فلا كذا ان يضمه جميع قيمته واذا  
تغيرت العين المعصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها  
وعظم منافعتها زال ملك المعصوب منه عنها وملكها  
الغاصب ومنهها ولا يجعل له الانتفاع بها حتى يودي  
بذلها كمن غصب شاة فذبحها وشواها او طبخها او غصب  
حنطة فطبخها او غصب حديد فلقطه سيفاً او غصب  
صفرا فعمله آنية وان غصب فضة او ذهباً ففصر بها  
ودهرهم او دنانير او آنية لم يزل ملكها عنها عند <sup>حقيقة</sup>  
ومن غصب ساجدة فبنى عليها زال ملكها عنها  
ولزم الغاصب قيمتها ومن غصب ارضا فبنى فيها <sup>سب</sup> او غصب  
قبلة اقلع البناء والغرس ووردها فان كانت الارض  
ينقص بقلع ذلك فلما كان ان يضم له قيمة البناء و  
الغرس مقلوعا ويكون الشجر والبناء له ومن غصب  
ثوبا فصبغه احمر او سويقا فقلته لبسمن فصاحبه  
بالخيار ان

بالخيار انشاء ضمنه قيمة ثوب ابيض مثل السويقي و  
سلها وانشاء اخذها وغرم ما زاد الصنيع <sup>للمن</sup> و  
من غصب عينا فغيبها فضمنه المالك قيمتها  
ملكها فالقول في القيمة قول الغاصب مع عيئته <sup>الان يقيم</sup>  
المالك للبينة باكثر من ذلك فان ظهرت العين قيمتها  
اكثر مما ضمن وقد ضمنها بقول المالك او ببينة اقامها  
او بنكول الغاصب عن اليمين فلا خيار للمالك  
فان كان ضمنه بقول الغاصب مع عيئته فالمالك بالخيار  
انشاء امضى الضمان وانشاء اخذ العين <sup>منه والغرض</sup>  
وولد المعصوبة وعاقبها وثمره البستان المعصوبة  
امانة في يد الغاصب ان هلك ولا ضمان عليه <sup>الان</sup>  
الغاصب فيها او يطلبها ما ملكها ويمتنعها اياه وما  
نقصت <sup>بالولاية</sup> اجارته فهو في ضمان الغاصب فان كان في قيمة  
الولد وفاء به يجبر النقصان بالولد ولا سقط ضمانه عن  
الغاصب ولا يضم الغاصب منافع ما غصبه <sup>نقص</sup> الان



باستعماله في غير النقصان وإذا استهلك المسلم الخمر  
الذي اوخزنه ضمن قيمتها وإذا استهلكها على  
لم يضمن **كتاب** الوديعة الوديعة امانة في يد المودع  
اذا هلك في يده لم يضمن والمودع ان يحفظها بنفسه  
ومن في عياله فان حفظها بغيرهم او اودعها ضمن  
الان يقع في دهر حريق فسلها الى جاره او يكون في السفينة  
يخاف الغرق فيلقها الى سفينة اخرى فان خلطه المودع  
بماله حتى لا يتبين ضمنها وان طلبها صاحبها فحبسها  
عنه وهو يقدر على تسليمها ضمن وان خلطت بماله بغير  
تعلل فشرى بكم صاحبها في ذلك وان انفق المودع  
بعضها ثم رد مثله فخلطه بالباقي ضمن الجميع ولذا تعدى  
المودع في الوديعة ما كانت دابة فركبها او ثوب فلبسه  
او عبدا فاستعمله او اودعها عند غيره ثم ازال التعبد  
وردها الى يده ولا ضمان وان طلبها صاحبها فحجده  
اياها ضمنها فان عاود الاعتراف لم يبرء من الضمان

والمودع

والمودع ان يسافر بمال الوديعة وان كان لها حمل وموت  
واذا اودع رجلان عند رجل وديعة ثم حضر احدهما فطلب  
نصيبه منها لم يدفع اليه شيئا من نصيبه حتى يحضر  
الآخر عندا يحين فقه وقال لا يدفع اليه نصيبه وان اودع  
رجل عند رجلين شيئا مما يقسم لم يجز ان يدفعه احدهما  
الى الآخر ولكنهما يقسمانه فيحفظ كل واحد منهما نصفه  
وان كان مالا يقسم جاز ان يحفظ احدهما باذن الآخر اذا قال  
صاحب الوديعة للمودع لا تسلمها الى من وجتك فسلمها اليه  
لم يضمن وان قال له احفظها في هذه البيت فحفظها في بيت  
آخر من الدار لم يضمن فان حفظها في دار اخرى ضمن  
**كتاب** العارية العارية جائزة وهي قتيك المنافع بغير العوض  
ويصح بقوله امرتك واطمعتك هذه الارض ومختك هذا  
الشرب وحملتك على هذه الدابة اذا لم يرد به الهبة واحدا منك  
هذا العبد وداري لك سكني وداري لك عري سكني  
واللعين ان يرجع في العارية متى شاء والعارية امانة



ان هلك من غير تعدى لم يقض وليس المستعير ان يجر  
ما استعار وله ان يعين اذا كان مما لا يختلف باختلاف  
المستعمل وعامة الداهم والدناش والمكيد والموزون  
قروض واذا استعار او ضايبين فيها او غرس جانها  
والمعين ان يرجع فيها ويكلف بقلع البناء والغرس فان لم  
يكن وقت العارية فلا ضمان عليه وان كان وقت العارية  
فرجع قبل الوقت ضمن المعين ما نقص البناء والغرس بالقلع  
واجرة من العارية على المستعير واجرة رد العين المستأجرة  
على المعير واجرة رد العين المفصولة على الغاصب واذا استأجر  
دابة فزدها الى اصطبل مالكها فهلكته ضمن وان  
استعار عينا فزدها الى دار المالك ولم يسلم اليه ضمن  
وان رده الوديعة الى دار المالك ولم يسلم اليه ضمن  
**كتاب القبط القبط** حرر ونقطة من بيت المال فان القبط  
رجل لم يكن لغريم ان يأخذه من يده وان ادعى مدعي انه ابنه  
فالقول قوله وان ادعاه اثنان ووصف احدهما علامة في جسده

منقول

فقد اولى به وان وجد في المصر من امصار المسلمين  
او في قرية من قراها فادعى ذمي انه ابنه ثبتت  
نسبه منه وكان مسلما وان وجد في قرية من القرى  
اهل الذمة او في بيعة او كنيسة كان ذميا وان ادعى ان  
اللقبط عبد لم تقبل منه فان ادعى عبد على انه ابنه ثبتت  
نسبه منه وكان حرا وان وجد مع اللقبط مال مشدود  
عليه فهو له ولا يجوز تزويج الملقط ولا تصرفه في مال اللقطة  
ويجوز ان يقبض له الهبة ويسلمه في صناعة او باحة  
**كتاب اللقطة** اللقطة امانة او اشتهد الملقط امانة  
ياخذها ليحفظها ويردها على صاحبها فاذا كانت اقل  
من عشرة دراهم عرفها اياما وان كانت عشرة فصاعدا عرفها  
شهر وان كان مائة او اكثر عرفها حولا فان جاء صاحبها  
والانصدق بها وان جاء صاحبها بعد الصرف فهو  
بالخيار انشاء امضى الصدقة وانشاء ضمن الملقط اذا كانت غير اذن الحاكم  
ويجوز الالتقاط في الشاة والبقر والبعير فان اتفق الملقط

الملك  
الله



عليها بغير اذن احكام فهو متبرع فان اتفق الملتقط بامر  
كان ذلك ديناً على صاحبها فان رفع ذلك الى الحاكم فغير  
فيه وان كان للبيهية منقصة اجزائها وانفق عليها من  
اجزائها وان لم يكن لها منقصة وخاف ان يستغرق النفقة  
تبعها باعها وامر بحفظ ثمنها وان كان الاصلح الاتفاق  
عليها اذن في ذلك وجعل النفقة ديناً على ما يكافئ  
حضر الملتقط ان يمنعها منه حتى ياخذ النفقة ولقطة  
احل واحرم سواء واذا حضر رجل فادعى ان اللقطة له  
لم يدفع اليه حتى يقيم البينة فان وصف علامتها  
حل للملتقط ان يدفعها اليه ولا يجبر على ذلك في القضاء  
ولا يتصدق باللقطة على غني وان كان الملتقط غنيا لم يحسن  
لأن ينفع بها وان كان فقيراً فلا بأس ان ينفع بها ويجوز  
ان يتصدق بها اذا كان الملتقط غنيا على ابيه وابنه  
ومن وجته اذا كان فقيراً **كتاب الخنثى** اذا كان للولد  
فرج وذكر فهو خنثى واذا كان يبول من الذكر فهو غلام

والخنثى

وان كان يبول من الفرج فهو انثى وان كان يبول منهما  
ينسب الى السابق وان كان في السابق سواء قالوا بحقيقة  
لا علم لي بذلك فلا يعتبر بالكثرة وقالوا ينسب الى اكثرها  
واذا بلغ الخنثى وخرجت له الحية او وصل الى النساء  
فظهر رجل وان ظهر له ثدي كثدي الحرة او نزل له  
لبن في تدييه او حاض او حبل او امكن الوصول اليه  
من الفرج فهو امرأة فان لم يظهر له احد هذه العلامات  
فهو خنثى مشكوك واذا وقع خلف الامام قادم بين  
صف الرجال والنساء وتباعد له امره فحسب له ان كان  
له مال فان لم يكن له مال ابتاع له الامام من بيت المال  
فاذا اختنته باعها وردد ثمنها الى بيت المال فانما  
ابوه وخلف ابنا وخنثى فالمال بينهما عند الحقيقة  
على ثلاثة اسهم للابن سهمان والخنثى سهم وانثى  
عنده في الميراث الا ان يثبت غير ذلك فليكن وقال الله  
نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى وهو قول

الكتاب



وهو قول الشعبي واختلف ابو يوسف المالا بينهما على بقية  
اسهم اللابن اربعة والخمسة عشرة وقال محمد المالا بينهما على اثني  
عشر سهم اللابن سبعة والخمسة عشرة **كتاب المفقود اذا**  
غاب الرجل ولم يعرف له موضع ولا يعلم احي هو او ميت  
فصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم عليه ويستوفي  
حقوقه وينفق على زوجته واولاده صغار من ماله ولا نفق  
بين وبين امرته فاذا تم له مائة وعشرون سنة من يوم ولدت  
حكما بموته واعتدت امرته وقسم ماله بين ورثته  
الموجودين في ذلك الوقت ومن مات منهم قبل ذلك الوقت  
لم يرث منه ولا يرث المفقود من احد مات في حال فقد  
**كتاب** الباقي اذا ابقى مملوك في ذمة رجل على مولاه من مسير  
ثلاث ايام فصاعدا فله عليه جعله اربعون درهما وان  
رده اقل من ذلك فبحسابه وان كان قيمته اقل من اربعين  
قضى له بقيته الادرها والباقي من الذي رده فلا شيء له  
ويستغفر له ان يشهد اذا اخذه انه ياخذ له ليرده على مالكها

فان كان الباقي

فان كان الباقي رهنا فاجعل على المرتضى **كتاب** احياء الميراث  
الميراث ما لا ينقطع به من الاراضي لا لقطع الماء والغلبة  
الماء عليه وما اشبه ذلك مما يمنع الزهارة فما كان منها  
عاديا ولا مائلا له اركان مملوكا في الاسلام لا يعرف له مال لا يبيعه  
وهو بعيد من القوية بحيث اذا وقف انسان في اقصى العالم  
فصاح لم يسمع الصوت منه فيه فهو ميراث من احيائها  
باذن الامام ملكها وان احيائها بغير اذن الامام لم يملكها  
عند ابي حنيفة وقال لا يملكها ويملك الذي بالحياء كما يملكها  
المسلم ومن حجر ارضا ولم يهرها بثلاث سنين اخذها  
الامام ودفعها الى غيره ولا يجوز احياء ما قري من العامر  
بل يتركه لاهل القرية مرقى ومطرحا كحصانهم ومن حفن  
بيرا في بوية فله حرمةها فان كانت البير للعطن فخرها اربعون  
درهما وان كانت للناضح فستون درهما وان كانت عينا  
فخرها ثلث مائة دراهم في رواية خمسمائة ومن اراد ان ينفذ  
بيرا في حرمةها منع وماتك القوات او جلة وعلة عنه

الاستيعاب  
الامام



ويجوز عوده اليه لم يجز احياءها واما ان كان لا يجوز ان  
يعود اليه فهو كالموت اذ لم يكن حرا العام عليك من  
احياء باذن الامام ومن كان له نفل في ارض غيره فليس  
له حرمه عند ايجنته **الا ان يقيم بيته على ذلك** وقال  
له مسنة النهر عيش عليها ويلقى عليها طينه  
**كتاب الماذون** واذ اذن المولى لعبده في التجارة اذ ناعا  
جاء تصرفه في سائر التجارات يشتري ويبيع ويهين  
ويسترهن وان اذن له في نوع منها او غيره فهو اذن  
في جميعها وان اذن له بشئ شئ بعينه كشاء اللحم فليس  
بماذون له في غيرها واقرار الماذون بالدين والمفوض  
جائز وليس له ان يتزوج ولا يزوج ماله ولا يكتسب  
ولا يعق على ماله ولا يهب بغيره ولا يبيع بغيره **الا ان**  
اليسير من الطعام او يصنف من يطعمه وديونه متعلقة  
برقبته يباع للغير **الا ان** المولى ان يقدره ويقسم ثمنه  
بينهم بالخصص فان فضل شئ من ديونه طوب العبد

بغيره

بعد الحرية وان حجر عليه لم يصير محجرا عليه حتى يطلع الحجر  
بين اهل سوق علم العبد الحجر وان مات المولى او جن  
جنونا مطبقا او محجرا بدار الحرب من تصار الماذون محجرا  
عليه وان ابق العبد الماذون صا محجرا عليه واذ حجر  
فاقر ارج جائن فيما في يده من المال عند ايجنته وقال  
لا يجوز اقراره واذ اقرته ديون محيط بماله وقربته لم  
يملك المولى ما في يده من المال فان اعتق عبدا لم يعقل  
وقالا يعقل ويملك المولى ما في يده واذ باع من المولى  
شيئا بمثل قيمته جاز البيع وان باع بنقصان لم يجز بان  
باعه المولى شيئا بمثل القيمة او اقر عليه دين جاز البيع  
بالاجماع فان سلم اليه قبل قبض الثمن بطل الثمن وان  
امسكه في يده حتى يستوفي الثمن جاز وان اعتق  
المولى العبد الماذون وعليه ديون فقطه جائن والمولى  
ضامن القيمة للغيراء وما بقي من الديون يطالب به  
المعتق واذ اولدت الماذونة من مولاها فذلك حجر عليها

اعتقوا

الاسية  
الاسية



وإذا اذن ولي الصبي للصبي في التجارة فهو في البيع والشراء  
كالعبد المأذون له إذا كان الصبي يعقل البيع والشراء **كتاب**  
المزارعة قال أبو حنيفة المزارعة بالثلث باطلة وقال الجاني  
وهي عند جماعة الرافضة وجرا إذا كانت الأرض والبذر لواحد  
والبقر والعمل لآخر جاز عقد المزارعة وإن كانت الأرض لواحد  
والعمل والبذر والبقر لواحد جاز وإن كانت الأرض والبقر  
لواحد والعمل لآخر جاز وإن كانت الأرض والبقر  
والعمل والبذر لآخر فهي باطلة ولا يصح المزارعة إلا على معة  
وإن يكون الخراج شائعاً بينهما فإن شرط لأحدهما فهو **كتاب**  
مسمومة فهو باطلة وكذلك شرط ما على المأذونات  
لأحدهما فإذا صححت المزارعة فالخراج بينهما على الشرط فإن  
لم يخرج الأرض شيئاً فلا شيء للعامل فإذا فسدت المزارعة  
فالخراج لصاحب البذر فإن كان البذر من قبل رب الأرض  
فللعامل أجر مثله ولا ينزاع على مقداره ما شرط له من الخراج  
وقال محمد أجر مثله بالعامة يبلغ وإن كان البذر قبل العامل

فالعامل

فلصاحب الأرض أجر مثلهما وإذا عقد المزارعة فاستنع  
صاحب البذر من العمل لم يجبر عليه فإن امتنع الذي ليس  
من قبله البذر أجبر كما كرم على العمل وإن مات أحد المتعاقبين  
بطلت المزارعة وإذا انقضت مدة المزارعة والنزع لم يدر  
كان على المزارع أجر مثله نصيب من الأرض إلا يستحصص  
والنفقة على النزع عليهما على قدر حقوقهما وأجرة الحصاد  
والمحارث والرفاع والدياس والتزمية بالخصص فإن  
شرطاه في المزارعة على العاقل فسدت المزارعة **كتاب**  
المساقات قال أبو حنيفة المساقات بجزء من الثمرة  
باطلة وقال الجاني إذا كومة معلومة ويسعى جزء من  
الثمره مشاعاً ويجوز المساقات في النخل والتين والكمثرى  
والرطب وأصول الباذنجان فإن وقع نخلة فيه ثمره مساق  
والثمره تنزى يد بالعمل جاز وإن كان قد انتهت لم يجز وإذا فسدت  
المساقاة فللعامل أجر مثله وبطلت المساقاة بالموت  
تفسخ بالأعذار كما يفسخ الجارية **كتاب** التكاح ينقذ بالاعانة



والقبول بغيرين يعين بهما عن الماضي او يعبر باحدهما  
 عن الماضي والآخرة المستقبل مثل ان يقول من وجني فيقول  
 قلتم جنتك ولا يتعقد نكاح المسلمين الا بجمعة من شهادتين  
 حزين عاقلين بالغين مسلمين او رجل وامرأتان عدولا  
 كانوا وغير عدول او محمدين في قديم وان تنكح مسلم  
 ذمية بشهادة ذميين جاز ولا يحل لغيره ان يتزوج بامه  
 ولا جارية من قبل الرجال والنساء ولا بابنة ولا بنت ولده  
 وان سفلت ولا باخته ولا بينات اخته ولا بعتة ولا بجانبة  
 ولا بينات اخيه ولا بام امه ته دخل بابنتها او لم يدخل  
 ولا ببنت امه التي دخل بها سواء كانت في حجر وفي  
 غير حجر ولا بامرة ابنته واجدادها ولا بامرة ابنته وبني  
 اولاده ولا بامه من الرضاغة ولا باخته من الرضاغة  
 ولا يجمع بين اختين بنكاح ولا يملك عين وطيا ولا يجمع  
 بين المرأة ومحماتها ولا خالته ولا ابنت اخيها ولا ابنت لختها  
 ولا يجمع بين امرأتين لو كانت كل واحدة منهما رجلا لم يحز

ان ينزله

ان يتزوج بالاخري ولا بأس بان يجمع بين امرؤ وابنته زوج  
 كما كان لها قبله ومن زنى بامرة حرمت عليه امها  
 وابنتها واذا طلق الرجل امرة طلاقا بان لم يحز ان يتزوج  
 باختها حتى تنقض عدتها ولا يحز ان يتزوج المولامة  
 ولا امرة عبدها ويجوز تزويج الكتابيات اذا كانوا احرار  
 بينين وليقون الكتاب واذا كانوا عبيد ون الكواكب ولا  
 كتاب لهم لم يحز مناكحتهم ويجوز للمسلم والمجوس ان يتزوجا  
 في حال الاحرام وينعقد نكاح الحرة العاقلة البالغة برضاها  
 وان لم ينفق عليها الولي ولا يجوز للولي اجبار البكر البالغة  
 العاقلة على النكاح وان استأذنها فسكت او ضحكته  
 فذلك اذن وان ابنت لم ينزحها ولا استأذنت المشي فلا بد  
 من رضاها بالقول واذا زالت بكارتها بغيره او طهره  
 او تعيس او جراحة فهي حكم الابكار وان زالت بغيره  
 كذلك عند ابي حنيفة واذا قال الزوج بلفظ النكاح  
 فسكت وقالت لابل ردت فالقول قولها ولا يمين عليها

ولا يجوز تزويج المجوس والنصارى ولا الوثنيين ولا الكفار ولا  
 النصارى





ولا يستعاف في النكاح عند الحنيفة خلا فالحا ويتعقد  
النكاح بلفظ النكاح والتزويج وكذلك التملك والهبه  
والصدقة ولا يتعقد بلفظ الاجارة ويجوز نكاح الصغير  
والصغيرة اذا تزوجهما الولي بكون كانت الصغيرة او ثيبا  
والولي هو العصبه فان تزوجها الاب والمجد فلا خيار لهما  
بعد البلوغ فان تزوجها غير الاب والمجد فلكل واحد منهما  
الخيار اذا بلغا انشاء اقام على النكاح وانشاء فسخ  
ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا كافر وقال الحنيفة  
غير العصباء من الاقارب التزويج ومن لا ولي لهما  
اذا تزوجها مولاها الذي اعتقها جان واذا غاب الولي  
الاقرب عيشة منقطعة جان لمن هو بعد منه ان يزوجها  
والكفاية في النكاح معتبره فاذا تزوجت المرأة  
غير كفها فلا وليا ان يفرق بينهما والكفاية يعتبر في  
النسب والدين والمال وهو ان يكون مالكا للمهر و  
الثقة ويعتبر في الصنائع واذا تزوجت المرأة ونقص

من مهرها

من مهر مثلها فلا وليا الا على رض عليها عند الحنيفة  
حتى يتم لها مهر مثلها او يفارقها واذا زوج الاب ابنته  
ونقص مهر مثلها او ابنته وزاد في مهر امره تدجى ذلك  
عند الحنيفة ولا يجوز ذلك لغير الاب والمجد ويصح النكاح  
وان لم يسم فيه مهر او اقل المهر عشرة دراهم فان سمى أقل من  
عشرة فلها عشرة ومن سمى مهر عشرة فما زاد فعليه  
المسمى ان دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول  
بها وخلو فلها نصف المسمى وان تزوجها ولم يسم  
لمهرها وتزوجها على ان لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل  
بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول فلها المتعة  
وهي ثلث اقواب من كسوة مثلها وان تزوج المسلم  
على خمر او خنزير فالنكاح جائز ولها مهر مثلها وان تزوج  
ولم يسم لها مهر ثم تراصيا على تسمية فخير ان يدخل بها  
او مات عنها وان طلقها قبل الدخول فلها المتعة وان زاد  
لها في المهر بعد العقد لم يمتد الزيادة وتسقط بالطلاق

الطلاق



قبل الدخول وان عطف عنه من مهرها صح الخط واذا خلا  
الزوج بامرته وليس هناك مانع من الوطى ثم طلقها فلها  
كامل مهرها وان كان احدهما من ايضا او صائما في رمضان  
او محرما بالحج او عمة او كانت حائضا فليست بخلوقة صحيحة  
واذا خلا المحبوب بامرته ثم طلقها فلها كامل المهر ويستجير  
المتعة لكل مطلقة الا المطلقة وهي التي طلقها قبل الدخول  
ولم يسم لها مهرا فانها واجبة واذا تزوج الرجل ابنته على  
ان ين وجه الزوج اخة او ابنته ليكون احدا العقدين مضافا  
عن الآخر فالعقدان جائزان وكل واحد منهما مأمور  
وان تزوج الرجل امرة على خد منه لسنة او على تعليم القرآن  
جاء فلها مهر مثلها وقال محمد لها قيمة اخد منه وان تزوج  
عبد حره باذن مولاه على خد منها سنته جائز واذا اجتمع  
المجنون ابوها وابنها فالولي في نكاحها ابنتها عند الحقيقة  
وابن يوسف وقال محمد ابوها ولي ولا يجوز نكاح العبد  
والامة الا باذن مولاهما واذا تزوج العبد باذن مولاه فالمرء

دين في رقبته يباع فيه فاذا تزوج امرته فليس عليه ان  
يؤتيها بيت الزوج ولكنها تخدم المولى ويقال للزوج  
مهر طفوت بها وطنتها واذا تزوج امرته على الف  
عليان لا يخرجها من البلد او عليان لا يتزوج عليها  
اخرى فان وفا بالشرط فلها المسمى فان تزوج عليها  
او اخرجهما فلها مهر مثلها واذا تزوج على جوف غير  
موصوف صححت التسمية ولها الوسط منه والزوج مخير  
ان شاء اعطاها ذلك وان شاء اعطاها قيمته بخلاف ما  
لو تزوجها على ثوب غير موصوف فلها مهر مثلها او  
نكاح المتعة والموقت باطل وتزويج العبد والامة  
بغير اذن مولاهما موقوف فاذا اجاز المولى جاز ان  
مره بطل وكذلك لو تزوج رجلا امرة بغير رضاها او  
بغير رضيه ويجوز لابن العم ان تزوج بنت عمه من نفسه  
واذا اذنت المرأة لرجل بان ينكحها من نفسه فقد  
الوكيل بحضور شاهدين جائز واذا ضمن الولي المهر



صح ضمانه للمرأة الخيار في مطالبته نزعها أو وليها وإذا  
فرق القاضي بين الزوجين في النكاح الفاسد قبل الدخول  
فلا مهر لها وكذلك بعد الخلق فإن دخل بها فلها مهرها  
ولا يزاد على المسمى وعليها العدة ويثبت نسب ولدها  
ومهر المهر يعقب باخواتها وعماتها وبنات عماتها  
ولا يعقب بأمها وأختها إذا لم يكن من قبيلتها ويعقب  
في مهر المثلان نساؤها المروتان في السن والجمال  
المال والعقل والدين والبند والعصر ويجوز تزويج الأم  
مسلمة كانت أو كاتبة ولا يتزوج أمه على حرة ويجوز  
تزوج الحرة عليها والمحران يتزوج أربعا من الحرات إلا  
واليس له أن يتزوج أكثر من ذلك ولا يتزوج العبيد  
أكثر من اثنين فإن طلق الحر أحد الأربع طلاقا بائنا  
لم يكن له أن يتزوج رابعة حتى تقضى عدتها وإذا زوج  
الامة مولاها ثم اعتقت فلها الخيار حرلا كان زوجها  
أو عبدا وكذا المكاتبه وإن تزوجت أمة بغير ذن لها

ثم انقضى

ثم انقضى صح النكاح ولا خيار لها ومن تزوج امرأتين  
في عقد واحد بهما لا يحل له نكاحها صح التي يحل له نكاحها  
ويطرد الأخرى فإذا كان بالزوج عيب فلا خيار لزوجها  
وإن كان بالزوج جنون أو جرم أو برص فلا خيار لها فإن كان  
عنيا أجله الحاكم حرلا فإن وصل إليها والافرق الحاكم  
بينهما أن طلبت المرأة ذلك والفرقة تطليقة بائنة  
ولها كمال المهر إن كان قد دخل بها وإن كان محجوبا فربا بينهما  
في الحال والكفوي يؤجل كما يؤجل العنين وإذا سلمت  
المرأة وتزوجها كما فرغ من القاضي عليه السلام فإن أسلم  
فهي أموته وإن أبي فرق بينهما وإن كان ذلك طلاقا بائنا  
وإن أسلم الزوج وتحت محجوبة عن غيرها إلا أن أسلم  
أبنت فرق القاضي بينهما ولم يكن الفرقة طلاقا فإن كان  
قد دخل بها فلها المهر والا فلا مهر لها وإن أسلمت المرأة  
في دار الحرب وتزوجها كما فرغ لم تقع الفرقة بينهما حتى تخفى  
ثلاث حيض فإذا أحضت بانت من زوجها وإن أسلم



زوج الكتابية فهما على نكاحهما وإذا خرج أحد الزوجين  
اليان من أمر الحرب مسلم وقعت البينونة بينهما وان  
سبني احدهما وقعت البينونة بينهما وان سبنا معاً  
اخرهما معاً تقع البينونة وإذا خرجت اليان ساجرة  
جان ان يتزوج ولا عدة عليها وان كانت حامل لم تتزوج  
حتى تضع حملها وان كان قد احد الزوجين عن الاسلام  
والعيان بالله وقعت البينونة بينهما ولم يكن الفرقة  
طلاقا بائناً فان كان الزوج هو المرتد وقد دخل بها  
فلما كان المهر وان كان لم يدخل بها فلما انصف المهر  
وان كانت المرتدة هي المرءة قبل الدخول فلا مهر لها وان كانت  
المرءة بعد الدخول فلما كان المهر وان ان قتل معاً وسلما  
معاً فهما على نكاحهما ولا يجوز ان يتزوج المرتد مسلم  
ولا كافرة ولا مرتدة وكذا المرتدة لا يتزوج بها مسلم ولا  
كافر ولا مرتد وإذا كان احد الزوجين مسلم والولد عليه  
دينه وكذا لأن اسلم احدهما وله ولد صغير صداق مسلم

باسلامه وإذا كان احد الابوين كتابيا والآخر مجوسيا  
فالولد كتابي وإذا اتزوج الكافر بغير شهود او في عدة  
كافر آخر وذلك في دينهم جائز ثم اسلم اقر عليه وإذا  
تزوج المجوسي امه او ابنته ثم اسلم فرق بينهما وان كان  
للرجل امرأتان حرقان فعليه ان يعد لبينهما والقسم  
بكرين كانتا او ثيبين واحد هما بكر والآخر ثيبا وان كانت  
احدهما حرة والاخرى امه فللمحرة ثلثان من القسم والامه  
الثلث ولا حق لهن في القسم حال السفر فيسا الزوج عن  
شاء منهن والاولى ان يقرب بينهن فيسا فرمين  
خرجت قوتها وإذا ارضيت الحدان وجات بترك  
قسمتها الصاحبة اجاز وطها ان ترجع في ذلك كتاب  
الرضاع قليل الرضاع وكثير سواء اذا حصل قيمة  
الرضاع يتعلق به التحريم ومدة الرضاع عند الاحتية  
ثلثون شهرا وقال اسنن ان إذا امضت مدة الرضاع  
لم يتعلق بالرضاع تحريم وبعد من الرضاع ما يحرم



من النسب الام اخيه من الرضاع ولا يجوز تزويج الام  
اخيه من النسب واخت ابنه من الرضاع يجوز  
ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج اخت ابنه من النسب  
وامرأة ابية وابنه من الرضاع لا يتزوج كما لا يجوز ان  
يتزوج امرأة ابنه وابيه من النسب ولبن الفحل  
يتعلق به التحريم وهو ان ترضع المرأة صبية فتقدم  
هذه الصببة على من زوجها وعلى آباءه وابنائها ويصير  
الزوج الذي نزل منه اللبن آبا للرضعة ويجوز ان  
يتزوج باخت اخيه من الرضاع كما يجوز ان يتزوج  
باخت اخيه من النسب وذلك مثل الاخ من الاب  
اذا كان له اخت من الام جان اخيه من ابية ان يتزوجها  
وكذا صبيان اذا اجتمعوا على ثدي واحد لم يحزن احدهما  
ان يتزوج الآخر ولا يتزوج المرصعة احدا من ولد  
التي ارضعتها ولا ولدها ولا يتزوج الصبي  
المرضع اخت الزوج المرصعة لانها عمته من الرضاع

وإذا اختلط اللبن بالماء والماء هو الغالب يتعلق به التحريم  
وان غلب الماء لم يتعلق به التحريم وان اختلط بالطعام  
لم يتعلق به التحريم وان كان اللبن غالباً عند الحقيقة وإذا  
اختلط بالبدن والغالب هو اللبن هو الغالب يتعلق به التحريم وإذا  
حلب اللبن من المرأة بعد موتها فاجل الصبي يتعلق به  
التحريم وإذا اختلط اللبن بلبن الشاة وهو الغالب يتعلق به  
التحريم وان غلب لبن الشاة لم يتعلق به التحريم وإذا اختلط  
لبن امرأتين نعلق التحريم بالكثرهما عند الحقيقة وإذا  
وقال عمر يتعلق التحريم بهما جميعاً وإذا نزل اللبن من  
فارضعته به صبياً يتعلق به التحريم وإذا نزل اللبن من  
فارضع به صبياً لم يتعلق به التحريم وإذا شرب صبياً  
من لبن شاة فلا رضاع بينهما وإذا تزوج الرجل صغيرة  
وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة حرمتهما على الزوج  
فان كان لم يدخل بالكبيرة فلا مهرها والمصغرة نصف  
ويرجع به الزوج على الكبيرة ان كانت تعذرت به الفساد



وان لم تعدت فلا يثبت عليها والقبول في الرضاع شهادت  
النساء المنفردات وانما يثبت بشهادة رجلين او رجل  
وامرأتين **كتاب الطلاق** الطلاق على ثلثة اوجه حسن  
والسنة والبدعة فاحسن الطلاق ان يطلق الرجل  
امرأته تطليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه ويتكهما  
حتى تنقضي عدها وطلاق السنة وهو ان يطلق المخل  
بها ثلثا في ثلثة اطهار وطلاق البدعة ان يطلقها  
ثلثا بكلمة واحدة او ثلثا في طهر واحد واذن في ذلك  
وقع الطلاق وبات منه وكان النكاح عاصيا والسنة  
في الطلاق على وجهين سنة في الوقت وسنة في العدة  
فالسنة في العدة يستري فيها المدخل بها وغير المدخل  
بها والسنة في الوقت يثبت في حق المدخل بها خاصة  
وهو ان يطلقها في طهر لم يجامعها فيه وغير المدخل  
يطلقها في حال الطهر والحيض واذ كانت المرأة لا تحيض  
من صغير او كبير فاذ ان يطلقها ثلث للسنة طلقها

واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخري ويجوز ان يطلقها في غير  
بين وطهرها وطلاقها بزمان وطلاق الحامل يجوز عقبا بجماع  
ويطلقها للسنة ثلثا يفصل بين كل تطليقتين بشهر  
وقال محمد لا يطلقها للسنة الا واحدة واذ اطلق الرجل امرأته  
في حالة الحيض وقع الطلاق ويستحب له ان يرجعها فاذا طهرت  
وجازت ثم طهرت فبها الخيار انشاء طلقها اخري  
انشاء امسكها ويقع طلاق كل زوج او كان عاقلا بالغاً  
ولا يقع طلاق الصبي والمجنون والذائم واذ اطلق العبد امرأته  
وقع طلاقه ولا يقع طلاق من لا وعي امرأته والطلاق على ضربين  
صريح وكناية فالصريح قوله انت طالق ومطلقه  
طلقتك فهذا يقع به الطلاق الصريح واليقع به الا واحدة  
وان قوى اكثر من ذلك واليقع في هذه الاقوال بالشيء  
وقوله انت الطالق او انت طالق الطلاق او انت طالق  
طلاقا فاذا لم يكن له نية فهي واحدة رجعية وان قوى  
ثلثا كان ثلثا والصرب الثاني الكنايات لا يقع



بها الطلاق بالنية او بدلالة الحال وهي على ضربين منها  
ثلاثة الفاظ يقع بها الطلاق الرجعي ولا يقع بها الا واحدة  
وهي قوله اعتدي واستيتوي مرحك وانت واحدة  
وبقية الكنايات اذا نوي بها الطلاق كانت واحدة  
باشئة واذا نوي ثلثا كان ثلثا وان نوي ثنتين كانت  
واحدة وهذا قولنا انت بائن وبنتك وبنت وحرلم وحرلم  
على غار بك والحقي باهلك ووهبتك لاهلك وخليت  
وبيرة وصرحتك وفارتك وانت حرة وتقني وتسي  
والغربي وابتغى الزواج فان لم يكن له نية لم يقع به  
الالفاظ طلاقا الا ان يكون في حال مذكورة الطلاق فيقع  
بها الطلاق في القضاء ولا يقع في ما بينه وبين الله تعالى  
الا ان ينوي وان لم يكونا في حال مذكورة الطلاق وكانا في  
غضب او خصومة وقع الطلاق بكل لفظة لا يقصد به  
السب والتمني ولا يقع بل يقصد به السب والتمني  
الا ان يزيه واذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة و

الشر

والشدة كان بائنا مثلان يقول انت طالق بائن وانت  
طالق الشدة الطلاق او الخش الطلاق او طالق الشيطان  
او البدعة او كالجبل او ملء البيت واذا اضاف الطلاق  
الى جملة او الى ما يعبر عن الجملة وقع الطلاق مثل ان يقول  
انت طالق او رقتك او عنقك او رحتك او بدلك او  
حبسك او فرجك او وجهك وكذلك ان طلق جزءا شأنا  
منها مثل ان يقول نصفك او ثلثك طالق وان قال بك  
طالق او رحتك طالق لم يقع الطلاق وان طلقها نصف  
تطليقتا او ثلث تطليقتا كانت تطليقتا واحدة وطلاق  
المكره وطلاق السكوان واقع ويقع الطلاق بالامر بالارادة  
واذا اضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيب النكاح مثل  
ان يقول ان تزوجتك فانت طالق او طامس واثم وجهها  
فهي طالق واذا اضافه الشرط وقع عقيب الشرط مثل ان  
يقول لامرؤته ان دخلت الدار فانت طالق ولا يصح اضافة  
الطلاق الا ان يكون الحالف صانعا للطلاق او يضيفه الى ملكه



ولو قال لا جنبية ان دخلت فانت طالق ثم تزوجها وخطب  
الدار لم تطلق والمقاطعة الشرط ان واذا واذا ما وكل وكلما  
ومتى ومتى وفي هذه الشرط اذا وجد الشرط انحلت  
اليمين الا في كل ما فان الطلاق يتكرر بتكرار الشرط حتى يقع  
ثلاث تطليقات فان تزوجها بعد ذلك وتكرر الشرط لم يقع  
شيء وزوال الملك بعد اليمين لا يبطلها فان وجد الشرط  
في ملكه انحلت اليمين ودفع الطلاق وان وجد في غير ملكه  
انحلت اليمين ولم يقع شيء وان اختلفا في وجوب الشرط  
فالقول قول الزوج الا ان يقيم المرأة البينة فان كان الشرط  
مما لا يعلم الا من جهةها فالقول قولها في حق نفسها مثل  
ان يقول ان حضنت فانت طالق فقالت قد حضنت  
طلقت واذا قال الزوج ان حضنت فانت طالق <sup>وقالته</sup> فقالت  
قد حضنت طلقت هي ولم يطلاق فلائته فاذا قال لها  
ان حضنت فانت طالق قرأت الدم لم تطلق حتى يتم  
ثلاثة ايام فاذا تمت ثلثة ايام حكمت بالطلاق من حين

حاضت

حاضت وان قال لها ان حضنت خيضة فانت طالق لم تطلق  
حتى يظهر من حيضها وطلاق الامة تطليقتان حل كان بينهما  
او عبدا وطلاق الحق ثلاث تطليقات حل كان زوجها او عبدا  
واذا طلق الرجل امرأته قبل الدخول ثلاث ابدقة واحدة  
وقعت عليها فاذا فرق الطلاق عليها باثنت بالاق لم يقع  
الثانية والثالثة وان قال لها انت طالق واحدة واحدة  
وقعت عليها واحدة وان قال انت طالق واحدة قبل  
واحدة او قال انت طالق واحدة بعد واحدة واحدة وقعت  
واحدة وان قال لها انت طالق قبلها واحدة وانت طالق  
واحدة بعد واحدة وانت طالق واحدة مع واحدة او معها  
واحدة وقعت ثلثان وان قال لها ان دخلت الدار فانت  
طالق واحدة واحدة فدخلت الدار وقعت عليها واحدة  
عندما يجنيقة وقال يقع ثلثان وان قال لها انت طالق بركة  
فهي طالق بالحل في كل البلاد وكذلك ان قال انت طالق في الدار  
واذا قال انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلقها حتى تدخلها

شبه  
ال



وان قالها انت طالق غدا وقع عليها الطلاق بطلوع الفجر  
وان قالها اختي امري ينوي بذلك الطلاق او قالها طلق  
نفسك فلها ان تطلق نفسها اما طاعت في مجلسها ذلك فان  
قامت منه او خذ في عمل آخر خرج العمل من يدها وان خالف  
نفسها في قوله اختي كانت واحدة بائنة ولا تكون ثلثا  
وان نوى الزوج ذلك ولا بد من ذكر النفس في كلامها في  
كلامه وان طلقها نفسها في قوله طلق نفسي ففي واحدة  
مرجعية وان طلقت نفسها ثلثا وقد اراد الزوج ذلك  
وقعن عليها وان قالها طالق نفسي متى شئت فلها  
ان تطلق نفسها في المجلس وبعده واذا قال الزوج لزوج  
طلق امرؤي فلها ان يطلقها في المجلس وبعده وان قالها  
ان شئت فلها ان يطلقها في المجلس خاصة وان قالها ان  
تحبني او كنت تبغضني فانت طالق فقلت انا احبك  
او ابغضك وقع الطلاق وان كان في قلبها اخلاق اظهرت  
واذا طلق الرجل امرؤه في مرضه وانه طلاقا بائنا فانت في

العدت

في العدت ورثت منه وان مات الزوج بعد انقضائه  
عدتها فلا ميراث لها واذا قال لامرؤته انت طالق انشاء الله  
متصلا لم يقع الطلاق وان قالها انت طالق ثلث الا  
واحدة طلقت ثنتين وان قال انت طالق ثلث الا ثلثا  
طلقت ثلثا وبطل الاستثنى وان ملك الزوج امرؤه  
او شقصا منها او ملكت المرأة زوجها او شقصا  
وقعت الفرقة بينهما **كتاب الرجعة** واذا طلق الرجل  
امرؤه تطليقة رجعية او تطليقتين فلان يراجعها  
في عدتها وصيت بذلك او لم يرض والرجعة ان يقول  
راجعتك او راجعت امرؤي او ان يعطها او يقبلها  
او يمسها بشهوة ويستحب له ان يشهد على الرجعة  
شاهدين فان لم يشهد صحت الرجعة واذا انقضت  
العدة فقال قد كنت راجعتها في العدة فصدقت في رجعة  
وان كذبته فالقول قولها ولا يلين عليها عند الاطعم  
واذا قال الزوج قد راجعتك فقلت مجيبة له قد







وطيها في اربعة اشهر حنث في يمينا ولزمه الكفارة  
وسقط الابلاء وان لم يقربها حتى صفت اربعة اشهر كانت  
منه بتطليقة واحدة فان كان حلف على اربعة اشهر  
فقد سقط اليمين وان كان حلف على الابد فاليمين  
باقية فان عاد وتزوجها عاد الابلاء فان طليها لزمه الكفارة  
لم يقع شيء والواقع بمضي اربعة اشهر تطليقة اخرى فان  
تزوجها عاد الابلاء ووقعت بمضي اربعة اشهر  
تطليقة اخرى فان تزوج بعد نكاح آخر لم يقع بذلك  
الابلاء طلاق واليمين باقية فان طليها كفرت بميمنة  
وان حلف على اقل من اربعة اشهر لم يكن موليا  
وان حلف بحج او صوم او صدقة او عتق او بطلاق فهو  
مولى وان آلى من المهر المطلق الرجعية كان موليا  
وان آلى من المباشرة او المطلقة نكاح لم يكن موليا  
ومدة ابلاء الامة شهران وان كان المولى مريضا لا يقدر  
على الجماع او كانت المهر من ربيعة او كانت بينهما مسافة  
لا يقدران على

لا يقدران على ابلاء في مدة الابلاء فقيسه ان يقربها  
فئت اليها فان قال ذلك سقط الابلاء وان صح في المدة  
بطل ذلك الغي وصار فيمنه بالجماع واذا قال الامر  
انت على حرام سئل عن نية فان قال اردت الكذب  
فهو كما قال وان قال اردت به الطلاق فهي تطليقة بائنة  
الملان ينوي الثلث وان قال اردت الظهار فهو ظهار  
وان قال اردت التحريم ولم ارد به شيئا فهو يمين نصي  
موليا **كتاب الخلع** اذا التمس الزوجان وبخا فان  
لا يقيما حدود الله فلا بأس ان يفسل في نفسه منه بما  
يخلعهما به فاذا فعل ذلك وقع بالخلع تطليقة بائنة  
ولزمها المال وان كان النشوز من قبل كونه الى ان يخذ  
منها عوضا وان كان النشوز من قبل كونه الى ان يخذ  
الشرع اعطاها فان فصل ذلك جاز في القضاء وانطلقها  
على ماله وقبلت وقع الطلاق ولزمها المال فكان الطلاق  
بائنا وان بطل العوض في الخلع مثل ان يخالف المهر المستبد



على خمر او خنزير فلا شيء للمزوج والفرقة بائنة وان بطل  
العوض في الطلاق كان مرجعيا وما جاز ان يكون بدلا  
مهر في النكاح جاز ان يكون بدلا في الخلع وان قالت المرأة  
خالعني ما في يدي فخالعها فلم يكن في يدها شيء  
فلا شيء له عليها وان قالت خالعني علي ما في يدي  
من مال ولم يكن في يدها شيء ردت عليه مهرها  
وان قالت خالعني علي ما في يدي من درهم فلم يكن في  
يدها شيء فعليها ثلثه درهم وان قالت طلقني ثلثا  
بالف فطلقها واحدة فعليها ثلث الالف وان قالت لاني  
نثنا على الالف فطلقها واحدة فلا شيء عليها ولو قال الزوج  
لها طلقي نفسك ثلثا بالف او على الف وطلقت نفسها  
واحدة لم يقع عليها شيء والمباينات كالخلع والمبارات  
والخلع ليس سلطانا على الزوج الا اذا كان من الزوجين على  
الاخر ما يتعلق بالنكاح عند ايجافه **كتاب الطها**  
وان قال الزوج لامرئته انت علي كظهر امي فقد حرمت <sup>عليه</sup>

لا يكون له

لا يجعل له وطئها ولا مسها ولا قبيلها حتى يكفر عن ظهارها  
وان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله تعالى ولا شيء عليه  
غير الكفارة الا ان لا يعاود حتى يكفر والعهد الذي يجب به  
الكفارة ان يغفر على وطئها واذ قال انت علي كظهر امي  
او كخذيها او كغزبها فهو مظاهر وكذلك ان تشبهها  
لا يجعل له النظر اليها على التابيد مثل اخته وعمته وامه من  
الرضاعة وكذلك اذا قال راسك علي كظهر امي فزوجك  
وجهلك او رقبته او نصفك او ثاقلك وان قال انت علي  
مثل امي يرجع الى نيتهم وان قال ردت والكرامة فهو كذا  
وان قال ردت الطها ردت طها من دون ردت الطها <sup>طها</sup>  
بائن وان لم يكن له نية فلا يثبت شيء منها ولا يكون الطها  
الا من الزوجة فان كان ظاهرا من امته لم يكن مظهرا من قال  
لنساءه انتن علي كظهر امي كان الزوج مظهرا من جماعتهم  
وعليه لكل واحدة منهن كفارة وكفارة الطها رعتن قربة فان  
لم يجده فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعاه



ستين مسكينا كل ذلك قبل المسيس فيجزى عتق  
الرقبة الكافرة والمسلمة والذكور والانثى والصغير والكبير  
ولا يجوز العمياء ولا مقطوعة اليدين او الرجلين ويجوز  
الاصم والمقطوع احد اليدين واحدا من الرجلين من خلل  
ولا يجوز مقطوع الابهام من اليدين ولا المجنون الذي <sup>يعقل</sup>  
ولا يجوز عتق المذنب وام الولد والمكاتب الذي ادي  
بعض المال وان اعتق مكاتب لم يؤد شيئا جازا واذا اشتد  
اباه وابنه ينوي بالشراء الكفارة جازعه وان عتق  
نصف عبد مشترك عن كفارة وضمن قيمة باقية  
فاعتقه لم يجز عند ابي حنيفة وان اعتق نصف عبد عن  
كفارة ثم اعتق باقية عنها جاز وان اعتق نصف <sup>عبد</sup>  
عن كفارة ثم جامع التي ظاهر منها ثم اعتق باقية لم <sup>يجز</sup>  
عند ابي حنيفة وان لم يجد المظاهر ما يعتق فكفارة  
صوم شهرين متتابعين ليس بينهما شهر رمضان  
ولا يوم الفطر وايام النحر وايام التشريق فان جامع التي

ظاهرها

ظاهر منها في خلال الشهرين ليلا عاملا او نهارا ناسيا  
استأنف الصوم عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
يمضي بصيامه وان فطر يوما منها يعتد او بغيره  
استأنف الصوم وان ظاهر العبد من امره لم يجز  
في الكفارة الا الصوم فان اعتق المولى عتقا واطعم  
لم يجز وان لم يستطع المظاهر اطعم ستين مسكينا  
كل مسكين نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير  
او قيمة ذلك فان غداهم وعشا لهم جاز قليلا اكثرا  
وان اعطى مسكينا واحدا ستين يوما اجزاه وان اعطى  
في يوم واحد لم يجز الا عن يومه وان قرب التي ظاهر منها  
في خلال الطعام لم يستأنف ومن وجب عليه كفارتان  
طهارتين فاعتق رقبتهن لا يتوى عن احداهما بعينها  
جازعهما وكذلك ان صامه اربع اشهر او اطعم مائة  
وعشرين مسكينا وان اعتق رقبة واحدة او صام شهرين  
كان لان يجعل ذلك عن ايهما شاء **كتاب** اللعان



وإذا قذف الرجل امرأته بالزنا وهما من أهل الشهادة والمروة  
من يحد قاذفها أو نفى نسب ولدها وطالبت بموجب  
القذف فعليه اللعان فإن امتنع منه حبسه الحاكم  
حتى يلاعن أو يكذب نفسه فيحد فإن لا عن وجب عليها  
اللعان فإذا امتنعت المروة عن اللعان حبسها الحاكم  
حتى تلاعن أو تصدقه وإن كان الزوج عبدا أو كافرا أو  
محدودا في قذف فقد قذف امرأته فعليه الحد فإن كان الزوج  
من أهل الشهادة وهي أمه أو كافرة أو محدودة في قذف  
أو كانت ممن لا يحد قاذفها فلا حد عليه في قذف ولا  
لعان وضمنة اللعان أن يبتدئ القاضي بالزوج <sup>فيشهد</sup>  
أربع شهادات يقول في كل مرة أشهد بالله أني لم  
الصدقين فيما رويتها به من الزنا ثم يقول في الخامسة  
إن لعنة الله عليه إن كان من الكذابين فيما رويتها به  
من الزنا ويشيخ اليها في جميع ذلك ثم تشهد المروة  
أربع مرات وتقول في كل مرة أشهد بالله أنه من الكذابين

فيما رأت

فيما رأتني به من الزنا وتقول في الخامسة ان غضب  
الله عليها إن كان الزوج من الصدقين فيما رأتني  
به من الزنا وإذا التعناف في الحاكم بينهما وكانت  
الفرقة تطليقة بائنة وقال أبو يوسف <sup>في</sup> تحريم من يدوانا  
كان القذف بولد نفى القاضي نسب منه وإحققه به  
فإن عاد الزوج فكذب نفسه حده القاضي وحده  
أن ينزجها وكذا كان قذف غيره يحل أخذ أو زنت فحدت  
وإذا قذف امرأته وهي صغيرة أو مجنونة فلا لعان  
بينهما وقذف الآخر من لا يتعاقب به اللعان وإذا قال الزوج  
ليس حملي مني فلا لعان ولا حد وإذا قال الزوج زنيته <sup>هذه</sup>  
الحمل مني من الزنا يلاعنها ولم يبق القاضي يحل ولا نفى  
الرجل ولدا مروتة عقيب الولادة أو في الحال التي تقبل  
التحفة أو يبتاع آلتها الولادة صح نفيه ولا عن به  
وإن نفاه بعد ذلك لا عن ويثبت النسب ولا يصح نفيه  
ثلاثة النفاس وإذا ولدت المروة ولدين في بطن واحد

اللعان



نفى الاول وان اعترف بالثاني ثبت نسبهما وحده  
الزوج وان اعترف بالاول ونفى الثاني ثبت نسبهما  
ولاعن **كتاب العلق** واذا طلق امرؤ تطلقا بئنا  
او رجعا او ثلثا او وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق  
وهي حرة من تحيض فعدتها ثلثة افرق والاقراء الحيض  
والكانت لا تحيض من صغير او كبير فعدتها ثلثة  
اشهر والكانت حاملا فعدتها ان تضع حملها  
والكانت امة فعدتها حيضتان والكانت امة  
لا تحيض فعدتها شهر ونصف واذا مات الرجل عن  
امره تاحق فعدتها اربعة اشهر وعشر ايام والكانت  
امة فعدتها شهر وخمسة ايام والكانت حاملا  
فعدتها ان تضع حملها واذا وراثت المطلقة في الرض  
فعدتها بعد الاسباين وان اعتقت الامة في عدتها  
من الطلاق الرجعي استقلت عدتها العدة الحرام  
وان اعتقت وهي ميتة او متوفى عنها زوجها

لم ينفى

لم ينفى عدتها والكانت آيسة فاعتدت بالشهر  
ثم رأت الدم استقض ما مضى من عدتها وكان عليها  
ان تستأنف العدة بالحيض واذا مات مؤام الوالد  
عنها او اعتقها فعدتها ثلث حيض والمكورة كائنا  
فاسدا او الموطوءة بشبهة عدتها بالحيض في  
الفرقة والموت واذا مات الصغير عن امرئه وبها  
حمل فعدتها ان تضع حملها وان حدث الحمل بعد الموت  
فعدتها اربعة اشهر وعشر ايام واذا طلق الرجل في  
حال الحيض لم تعد بالحيضة التي وقع فيها الطلاق واذا  
وطئت المعتدة من الطلاق بشبهة فعليها عدة اخرى  
وتداخلت العلقان فيكون ما تدل من الحيض محسبا  
منها واذا انقضت العدة من الاول ولم تكمل الثانية فأن  
عليها تمام عدة الثانية وابتداء العدة في الطلاق عقيب  
وفي الوفاة عقيب الوفاة فان لم تعلم بالطلاق والوفاة  
حتى مضت مدة العدة وقد انقضت عدتها والعدة



والنكاح الفاسد عقيب التفريق بينهما وتحرم الوطئ  
على ترك وطئها وعلى المبنونة وعلى المتوفى عنها زوجها  
إذا كانت بالغة مسلمة الحلال وهو ترك الطيب والزينة  
والدهن والكحل الآمن عذر ولا تخضب بالحناء و  
لا تلبس ثوبا مصبغا بعصفر ولا زعفران ولا حناء  
على كافة ولا صغيرة وعلى الأمة الحداد وليس في عتق  
النكاح الفاسد ولا في عتق أم الولد حلال ولا ينبغي أن  
يخطب المعتدة ولا بأس بالتحريض في الخطبة ولا يجوز  
للمطلقة الرجعية والمبنونة الخروج من بيتها بلا ولا  
فإنها لو المتوفى عنها زوجها فتخرج نهائرا وبعض السبل  
ولا يثبت في غير ذلك والأصل المعتدة أن تعتد في النكاح  
الذي يضاهي الزمان بالسكنى حال وقوع الفرج ونكاح  
نفسها من دار الميت لا تكليفها وإخراجها الوارثة  
من نصيبهم انتقلت ولا يجوز أن يسافر الزوج بال  
الرجعية وإذا طلق الرجل امرأة طلاقا بائنا ثم تزوجها

فمهرها

في عدتها وثم طلقها قبل أن يدخل بها فعليه مهر كامل  
وعليها عدة مستقبله هذا عند الأعظم والثاني  
وقال محمد والشافعي لها نصف المهر وعليها إتمام  
العدة الأولى **باب** ثبوت النسب ويثبت نسب ولد  
المطلقة الرجعية إذا جاءت به السنتين أو أكثر ثم لم  
تقد بانقضاء العدة وإن جاءت به لأقل من سنتين  
بانت وإن جاءت به لأكثر من سنتين يثبت نسبه  
منه وكان رجعية ويجعل كانه وطئها في العدة والمبنونة  
يثبت نسب ولدها إذا جاءت به لأقل من سنتين  
فإن جاءت به لتمام سنتين حتى يوم القرعة لم يثبت  
نسبه إلا أن يدعيه ويثبت نسب ولد المتوفى عنها  
زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين وإذا اعتقت  
المعتدة بانقضاء عدتها ثم جاءت بولد لأقل من  
أشهر يثبت نسبه منه وإن جاءت به لستة أشهر  
لم يثبت نسبه وإذا ولدت المعتدة ولدا لم يثبت نسبه



عند الحنفية الا ان يشهد بولائها جلان او رجلان  
 الا ان يكون هنا جيل ظاهرا واعتراف من قبل الزوج  
 فيثبت النسب بغير شهادة وقال لا يثبت في الجميع  
 قابلية واحدة واذا تزوج اموة فجاءت بولد لاقل من  
 ستة اشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسبه فان جاء  
 به ستة اشهر فصاعدا يثبت نسبه ان اعترف به  
 الزوج او سكك وان مجد الزوج الولادة يثبت بشهادة  
 اموة واحدة تشهد بالولادة واكثر مدة الحمل سنتان  
 واقل ستة اشهر واذا طلق الذمي فميتة فلا عدة  
 عليها عند الحنفية واذا تزوج الحامل من الزنا  
 جاز نكاحها ولا يطأها حتى تضع حملها وقال ابو يوسف  
 لا يجزئ **كتاب النفقات** النفقة واجبة للزوجة على  
 مسلمة كانت او كافرة اذا سلمت نفسها في منزله فعليه  
 نفقتها وكسوتها وسكنها ما يعتبر ذلك بحالهما  
 موثرا كان الزوج او معسرا وان امسعت عند تسليم

نفقها

نفسها حتى يعطيها مهرها فلها النفقة وان نفقت  
 عن بيت زوجها فلا نفقة لها حتى تعود الى منزلها  
 وان كانت صغيرة لا يستمتع بها فلا نفقة لها وان سكنت  
 نفسها اليه وكان الزوج صغيرا لا يقدر على الرزق  
 والمروءة كبيره فلها النفقة والسكنى من ماله واذا  
 طلق الرجل امرأته فلها النفقة والسكنى في عدتها  
 رجعييا كان او بائنا والنفقة للميت في عتقها زوجها  
 وكل فرقة جاءت من جهة المرأة بمحضه فلا نفقة لها  
 وان طلقها ثم ائدت سقطت نفقتها وان مكنت  
 ابن زوجها من نفسها بعد الطلاق فلها النفقة  
 وان حبس المرأة في الدين او غصبها رجل فاقصبا  
 كرها فذهب بها ان حجت المرأة مع غيرها فلا نفقة لها  
 فان مرضت في منزل الزوج فلها النفقة وتقدر على  
 الزوج نفقتها ونفقة خادمها اذا كان موثرا ولا  
 لاكثر من خادم واحد وعند ابي يوسف تقدر بها خادمتان

النفقة  
 الا



وعليه ان يسكنها في دار مضافة ليس فيها احد من  
اهله الا ان تختار ذلك وان كان له ولد من غيرها فليس  
لله ان يسكنه معها والنزوح ان يمنع والديها وولدها  
من غيرهم واهلها من الدخول عليها ولا يمنعهم من  
النظر اليها وكلامها معها في اي وقت اختاروا ومن  
اعسر بنفقة امرأته لم يفرض بينهما ويقال لها استد  
عليه واذا غاب الرجل وله مال في يده جلد يعتد  
به به وبالزوجة فرض القاضي في ذلك المال نفقة  
زوجة الغائب وولده الصغار والديه واولاده  
الكبار الزموني وبأخذ قبلا منها بها ولا يقضى <sup>بنفقة</sup>  
في مال الغائب الا بقرائن واذا قضى القاضي لها نفقة  
الا عسار ثم ليس فحاصته ثم لها بنفقة المهر واذا  
مضت مدة لم يقض الزوج عليها وطالبته بذلك  
فلا شيء لها الا ان يكون القاضي فرض لها النفقة او <sup>بمقتضى</sup>  
النزوح على مقلدها فيقضى لها بنفقة ما مضى واذا

الزوج

الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهرين  
سقطت النفقة وان اسلفها نفقة ستة اشهر  
ثم مات احدما لم يسترجع منها بشئ وقال محمد  
يجتنب لها نفقة ما مضى وما بقي للزوج واذا  
تزوج العبد حره باذن المولى فنفقته ابن عليه فيسبغ  
فيها واذا تزوج الرجل امه غير ذواتها مولى لها  
منذ لا فعليه النفقة وان لم يولد لها فلا نفقة لها ونفقة  
اولاد الصغار على الاب لا يشترط فيه احد كما لا  
يشترط فيه في نفقة الزوجة احد وان كان الصغير <sup>مستقرا</sup>  
فليس على امه ان ترضعه ويستاجر له الاب من رضعه  
عندها فان استاجرها وحدها وجدها من رضعه  
ولدها لم يجز فان انقضت عدتها واستاجرها على  
ارضاعه جاز وان قال الاب لا استاجرها وجاء  
بغيرها فرضيت الام بمثل اجره الا حثيثه كانت الام حتى  
به وان التمسست الزيان لم يجبر الزوج عليها ونفقة

الأ



الصغير واجبة على ابيه وجده وان خالف في دينه كما  
يجب نفقة الزوج على الزوج وان خالفت في دينه  
**كتاب الخضاثة** اذا وقعت الفسقة بين الزوجين  
فالام احق بالولد وان لم تكن للام فام الام ولي من الام  
فان لم تكن له ام فام الاب اولى من الاخوات وان  
لم تكن له جدة فاخوات اولى من العمام والمخالات  
وتقدم الاخت من الاب والام ثم الاخت من الام ثم اخت  
من الاب ثم المخالات اولى من العمام والمخالات ينزل  
كما نزلت الاخوات ثم العمام ينزلن كذلك وكما من  
تزوجت من هؤلاء سقط حقها الابجد اذا كان  
زوجها احدا وان لم يكن للصبي امرأة من اهله فاما  
فيه الرجال فاولى اقربهم تقصيبا والام وابجد  
احق بالغلام حتى ياكل وحده ويشرب وحده وبالحكم  
حتى يجيئ من سوا الام وابجد احق بالجارية حتى  
تبلغ حد الشبهة والامة اذا اعتقها مولاهام

وام الولد اذا اعتقت فهي في حق الولد كاتمة وليس  
للامة وام الولد قبل العتق حق في المهر الولد والامة  
احق بولدها المسلم ما لم يعقل الا ويا ان الان يخاف  
ان يالف الكفر واذا اردت المطلقة ان تخرج بولدها  
من المصر فليس لها ذلك الا ان تخرجها الى وطنها وقد  
كان الزوج تزوجها فيه وعلى الرجل ان ينفق على ابيه  
واجدته واجداته اذا كان فقرا وان خالف في دينه  
ولا يجب النفقة مع اختلاف الدين الا للزوج والابوين  
والاجداد واجدات والولد وولم الولد ولا يشترك الله  
في نفقة ابويه احد والنفقة لكما في رحمهم اذا كانوا  
صغيرا فقبل او كانت امرؤ بالغة فقيرة او كان فكل من  
او اعمى فقيل يجب ذلك على قدر الميراث ويجب نفقة  
الابنة البالغة والابن البالغ الزمن على ابويه ان ارشاه  
على الاب الثلثان وعلى الام الثلث ولا يجب نفقتهم  
مع اختلاف الدين ولا يجب على الفقير اذا كانت



الغائب مالا قضى بنفقة ابويه فيه وان باع ابوه ماله  
في نفقة ما جاز عند الاعظم ولا يبيع العقار واذ كان  
للابن الغائب مال في يد ابويه فانفق منه لم يضمننا  
وان كان له مال في يدا جنبيه فانفق عليها بغير إذن  
القاضي ضمن واذ قضى القاضي للولد والوالدين  
وذا في الارحام بالنفقة فمضت مدة سقطت عنه  
الا ان ياذن القاضي في الاستدانة عليه وعلى المولي  
ان ينفق على عبده وامته فاذا امتنع من ذلك وكان  
لها كسب اكتسبا وانفق وان لم يكن لهما كسب  
اجبر المولى على بيعهما **كتاب** العتاق العتق يقع  
من الحر البالغ العاقل في ملكه فاذا قال لعبده او امته  
انت حر وانت معتق او انت عتيق وانت محرر  
او قد حررتك او عتقتك فقد عتق نوعي المولى العتق  
او لم يثنى وكذلك يقع اذا قال واسك حر او وجهك  
حر او رقبته حر او بدتك حر او قال لامته فوجك حر

وان قد لا ملك

وان قد لا ملك لي عليك ونوي به الحرية عتق وان  
لم يثنى لم يعتق وكذلك سائر كنايات العتق وان قال  
لا سلطان لي عليك ونوي به العتق لم يعتق واذ قال  
اي هذا وثبت على ذلك او قال هذا مولاي عتق وان  
يا ابني او يا اخي لم يعتق وان قال لغلام لا يولد مثله  
لمثله هذا ابني عتق عليه عند ايجنفه واذ قال  
لامته انت طالق ينوي به الحرية لم يعتق وان قال العبد  
انت مثل الحر لم يعتق واذ قال ما انت الا حر عتق واذ  
ملك الرجل ذمارا محرم منه عتق عليه واذ عتق المولى  
بعض عبده عتق ذلك البعض وسعى في بقية فبعته  
لمولاه وقال يعتق كله واذ كان العبد يدين شيئا كان قال  
احلها تضليله عتق فان كان مؤسرا فشره بالخير  
النشاء عتق والنشاء ضمن شره بالقيمة بضيقه  
النشاء استسقى العبد واذ كان المعتق معسرا  
قال لشره بالخير انشاء عتق والنشاء استسقى



وقال ليس له الاضمان مع اليسار والسعاية مع  
الاعسار واذا اشتري الرجلان ابن احدهما عتق  
نصيب الاب ولا ضمان عليه وكذلك اذا ورثاه فا  
لشريك بالخير انشاء عتق نصيبه وانشاء استيع  
العبد عندا بجنيفة واذا شهد كل واحد من الشريكين  
على الآخر بالحرية عتق كله وسعى العبد لكل واحد منهما  
في نصيبه موسرين كانا او معسرين عند الاعظم  
وقال لا فرق بين ان كانا موسرين فلا سعاية عليه وان كانا  
معسرين سعا لهما وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا  
سعى للموسر ولا يسعى للمعسر ومن عتق عبدا لم يجز  
الله او لوجه للشيطان او للصنم عتق وعتق الملك  
والسكوان والقع واذا اضاف العتق الى ملك او شرط  
صح كما يصح في الطلاق واذا خرج عبدا من دار الحرب  
اليها مسلما عتق واذا عتق جارية حاملا عتقها  
وعتق حملها وان عتق الحمل خاصة عتق ولم يعتق الام

وان عتق

وان عتق عبدا على مال فقبل العبد عتق ولزمه ولا يقبر  
قبوله في المجلس ولو قال ان اديت الي الفافات حر  
صح ولم يعتق في الحال وان قبل العبد حتى يؤدى صل  
ما دونها فاذا حضر المال اجبر الحاكم المولى على قبضه  
وعتق العبد وولد الامة من مولاها حر وولدها من  
نحوها مملوك لسيدها وولد الحر من العبد حر  
**كتاب التدبير** واذا قال المولى للموكل اذ امرت فانت  
حر عن ديني او انت مدب او قد دينك فقد صلت  
مدبر لا يجوز بيعه ولا هبته ولا مولى ان يستعمله  
ويواجه وان كانت امة فله ولدا وله ان يزوجها  
واذا مات المولى عتق المدين عتق ثلث ماله من ماله  
وان لم يكن له مال عتق سعي في ثلثي قيمته فان كان  
على المولى دين سعى في جميع قيمة الدين وولد المدبرة  
مدبر تبعا فان علق التدبير عبثه على صفته مثل  
ان يقول ان مت من مرض هذا وسقري هذا ومن

التدبير  
المدبر



مرض كذا فليس بمديد ويجوز بيعه فان مات المولى  
على الصفة التي ذكرها عتق كما يقتضيه المدبر المطلق  
**كتاب الاستيلاء** واذا ولدت الامة من مولاهما  
فقد صارت ام ولد له لا يجوز بيعها ولا تملكها وله  
وطبها واستخذامها وجاراتها وتزوجها ولا يثبت  
نسب ولدها الا ان يعترف به المولى فان جاء وقت بعد  
ذلك بعد يثبت نسبه بغير اقرار وان نفاه انتفى بغير  
فان تزوجها فجاوزت بولد فهو في حكم امه واذا مات  
المولى عتقت من جميع المال ولا يلزمها السعاية للثمن  
وان كان على المولى دين وان وطى من جلا امه عنى ببتكاح  
فولدت منه ثم ملكها صارت ام ولد له واذا وطى  
الاب جارية ابنته فجاوزت بولد فارعاه ثبتت نسبه  
وصارت بجارية ام ولد له وعليه قيمتها وليس عليه  
عقدها ولا قيمته ولدها واذا وطى اجد مع بقاء الاب  
لم يثبت النسب فان كان الاب مكنتها ثبت من اجد كما

ينبغي

يثبت من الاب واذا كانت ايجاريتين بين الشريكين فيجب  
بولد فارعاه احدهما يثبت نسبه منه وصارت ام ولد  
له وعليه نصف عقرها وعليه نصف قيمتها وليس عليه  
شئ من قيمة ولدها فان ادعياه معا يثبت نسبه  
منهما وكانت الام **كتاب** او على الواحد منهما نصف  
العقر قصاصا بماله على الآخر ويرث الابن من كل واحد  
منهما ميراث ابن كاهل من ثمة فان منده ميراث اب  
واحد واذا وطى المولى جارية مكنته فجاوزت بولد  
فارعاه فان صدقة المكنته ثبتت نسب الولد منه  
وكان عليه عقدها وقيمتها ولدها ولا ميراث لجارية ام ولد له  
وان كفى بته في النكاح لم يثبت **كتاب المكاتب** واذا  
كاتب المولى عبدا او امته على مال شرط عليه وقبل العبد  
فلكل صاهر مكاتباً ويجوز ان يشترط المالك الجلاء ويجوز ان  
يجوز منجما ويجوز كتابة العبد الصغير اذا كان يعقل  
الشراء والبيع واذا صحت الكتابة خرج المكاتب من يد المولى



ولم يخرج من ملكه فيعجز له البيع والشراء ولا يجوز له  
التزويج الا باذن المولى ولا يهب ولا يصدق الا بشي اليسير  
ولا يتكفر فان ولد له ولد من امته دخل في كتابته  
ان كان حكمه كحكم ابيه وكسبه له فان تزوج المولى امته  
من عبده ثم كاتبها فولدت منه ولدا دخل في كتابتها  
وكان كسبه لها وان طلى المولى مكاتبته لزمه العقر  
وان جنى عليها او على ولدها لزمه ارض الحنانية وان  
اتلف ماله لها غرمه وان اشترى المكاتب اباه او ابنه دخل  
في كتابته ولذا اشترى ام ولده دخل ولدها في الكتابته  
لم يجزله بيعها وان اشترى ذمار حم محرم منه لا ولده له  
لم يدخل في كتابته عند الجنيحة واذا عجز المكاتب عن  
اداء جهما ينظر الحاكم في حاله فان كان له دين يقبضه  
او مال يقدم اليه لم يجز له انتقل عليه اليومين او الليلة  
وان لم يكن له وجه وطلب المولى تعجيزه اعجزه وفتخ  
الكتابة وقال النبي فدا لا يعجزه حتى يتولى عليه بخان واذا

عجز المكاتب عاد الى احكام الرق وكان ما فيه من  
الكسب له لمواه وان مات المكاتب وله ماله لم يفسخ  
الكتابة وقضيت كتابته من الكسب له وحكم  
بعقده في آخر جزء من اجزاء حياته فان لم يترك وفاء  
وترك ولدا مولودا في كتابته ليسعى في كتابته اياه  
على نجسه فاذا ادى حكما بعق ابيه قبل موته وعق  
الولد وترك ولدا مشترا قيل له امان تؤد في الكسب  
حالة والارث في الرق واذا كاتب المسلم عبده على  
خمر او خنزير او على قيمة نفسه فالكتابة فاسدة فاذا  
ادى الخمر عتق ولزمه ان يسعى في قيمته ولا ينقص من  
المسمى ويناد عليه وان كاتب على حيوان غني موصوف  
فالكتابة جائزة واذا كاتب عبدا في كتابة واحدة با  
درهم جازت الكتابة ان اديا عتقا وان عجز امرد الرق  
وان كاتبهما على ان كل واحد منهما ضامن عن الآخر جازت  
الكتابة وايهما ادى عتقا ويرجع على شريكه بنصف



ما ادي واذا اعتق المولى مكاتبه عتق بعقده وسقط  
عنده مال الكتابة واذا مات مولى المكاتب لم ينسخ الكتاب  
وقيل له اوى المال الى ورثة المولى على نحو ذلك واذا اعتقه  
احدا لورثته لم ينفذ عتقه وانما عتقوه جميعا عتق وسقط  
عنده مال الكتابة واذا كاتب المولى ام ولد له جاز فان مات  
المولى سقط منها مال الكتابة واذا ولدت مكاتبته  
فيها باختيار انشاءت مضت على الكتابة وانشاءت  
عجزت نفسها وصارت ام ولد واذا كاتب مدبرته  
جاز فان مات المولى ولا مال له غيرها كانت باختيار  
بين ان تسعي في ثلثي قيمتها او جميع مال الكتابة <sup>اكتسفت</sup>  
وعند سفيان تسعي في الاقل منهما وقال محمد تسعي <sup>في الاقل</sup>  
من ثلثي القيمة ومن ثلثي الكتابة وان دبر مكاتبته  
صح التدبير ولها اختيار ان شاءت مضت على كتابتها  
وانشاءت عجزت نفسها وصارت مدبرة <sup>مضت</sup>  
على كتابتها فان مات المولى ولا مال له فيها باختيار انشاءت

تمت

سعت في ثلثي قيمتها او ثلثي مال الكتابة واذا اعتق  
المكاتب عبدا على مال لم يجز وان وهب على عرض لم يصح  
وان كاتب عبده جاز فان ادي الثاني قبل ان يعق الاول  
فولاه المولى وان ادي بعد عتق المكاتب الاول فولاه  
**كتاب** الولاء واذا اعتق الرجل مملوكه فولاه وكذلك  
المرأة تعتق فان شرط انه سائبة فالشرط باطل والولاء  
لمن اعتق واذا ادى المكاتب عتق وولاه المولى وكذلك  
ان عتق بعد موت المولى وان مات المولى عتق ماله  
واسمها اولاده وولاءهم له ومن ملك في احم محرم منه  
عتق وولاه له واذا تزوج عبد من امته الاخر فاعتق  
مولى لأمته وهي حامل من العبد عتق وعق حواجا  
ولاه الحمل لمولى الام لا ينتقل عنه اهل فان ولدت  
بعد عتقها الاثني من ستة اشهر ولدا فولاه لمولى الام  
فان عتق العبد جاز ولها ابنة وانتقل عن مولى الام <sup>الاب</sup>  
الاب ومن تزوج من البع بمعتقة العرب فولدت للام

الاب



قوله ولدها المولودها وقال اللثافي ولدها للبيه ووالدها  
نقصيب فان كان للمعتق عصبة من النسب فهو ولي  
وان لم يكن له عصبة من النسب فيؤاثره للمعتق فان مات  
المولود مات المعتق فيؤاثره لبي المولى دون بناته  
وليس للنساء من ولده الا ما اعتقن او اعتق من  
او كاتب او كاتب من كاتب او دين او دين من دين  
واذا ترك المولى ابنا او اولاد ابن آخر فليترك المعتق  
للابن دون بني الابن والولاء للكبير واذا اسلم رجل على  
رجل ووالاه عيان يرثه ويعقل عنه اذا جنى او اسلم على  
غيره ووالاه فالولاء صحيح وعقله على مولاه فان مات  
ولا يترك له فليؤاثره للمولى فان كان له وارث فهو  
منه والمولى المولات ان ينقل عنه بولاه الوارثين مسلم  
عنه فاذا عقله الا على عنه لم يكن له ان يتحول بولائه  
وليس لمول العتاة ان يتولى احد **كتاب** الجنايات  
القتل على خمسة اوجه **وجه** عدو وجهه عدو وخطا ما اجري

بجرى

بجرى الخطاء والقتل بسبب فالعدو ما تعدى بجرى بسلاح  
وما اجري بجرى السلاح في تفريق الاجزاء كالمجد ومن  
اختشب الحجر وليطقت القصب والمرءة المجددة والنكاح  
وموجب ذلك المانم والقود الى يعقولا اولياء ولا فاقا  
فيه وشبهه العدو عند الخيفة ان يتعدى الضرب بما ليس  
بسلاح ولا بما اجري بجرى السلاح وقال الاضرب به بجرى  
عظيم او خشية عظيمة فهو عدو وشبهه العدو ان يتعدى  
ما لا يقتل به قالوا وموجب ذلك على القولين المانم في  
الكفارة ولا قود فيه وفيه دية مغلفة على العاقلة والخطا  
على وجهين مخطا في القصد وهو ان يربى شخصه وانقله  
صيدا فاذا هو آذي ومخطا في القتل وهو ان يربى شخصه  
فيصيب آرميا وموجب ذلك الكفارة والدية  
على العاقلة والمانم فيه وما اجري بجرى الخطا مثل المانم  
ينقلب على رجل فقتله فحكمه كخطا واما القتل  
بسبب كحافى البس او واضع الحجر في غير ملكه وموجب



اذا تلقى به انسان الدين على العاقلة ولا كفارة فيه والقصاص  
واجب بقتل كل محقق الدم على التابيد اذا قتل عمدا  
ويقتل الحر بالحر والحر بالعبد والعبد بالحر والعبد  
بالعبد والمسلم بالذمي ولا يقتل المسلم بالمستمن  
ويقتل الجبل بالمرءة والمرءة بالرجل والكبير بالصغير  
والصحيح بالاعمى والزمن ولا يقتل الرجل بابنته ولا بعبده  
ولا بعبد برة ولا بمكاتبه ولا بعبيد ولده ومن ورث  
قصاصا على ابنه سقط ولا يستوفى القصاص الا  
بالسيوف واذا قتل المكاتب عمدا وليس له وارث  
الا المولى ولم ترك خلفه القصاص فان ترك وفاء  
وارثه غير المولى فلا قصاص لهم وان اجتمعوا مع المولى  
واذا قتل عبد الرهن لا يجب القصاص حتى يجمع الرهن  
والموتقن ومن جرح رجلا عمدا فلم يزل صاحب فراشه  
حتى مات فعليه القصاص ومن قطع يد غيره عمدا  
من المفصل قطعت يده وكذلك الرجل وما من الا

والاذن ومن ضرب عين رجل فقلعها فلا قصاص  
عليه فان كان قائمة وذهب ضوؤها فعليه القصاص  
ان تخفى له المرأة ويجعل على وجهه قطن رطب ويقال  
عينه بالمرءة حتى يذهب ضوؤها وفي السن القصاص  
وفي كل شجرة يمكن فيها المماثلة القصاص ولا قصاص  
في عظم الا في السن وليس فيما دون النفس شبهة محد  
انما هو عمدا او خطأ ولا قصاص بين الرجل والمرءة  
فيما دون النفس ولا بين الحر والعبد ولا بين العبد  
ويجب القصاص في الاطراف بين المسلم والكافر ومن  
قطع يد رجل من نصف ساعدا او جرحه جرحا فبطل منها  
فلا قصاص عليه وان كان يده المقتلع صحيحة ويد  
القاطع شلاء او ناقصة الاصابع فالمقتلع عا حيا  
النشاء وقطع اليد المعيب فلا شيء له غيرها والنشاء  
احسن الارش كاملا ومن شج رجلا فاستوعب الشجرة  
ما بين قرونيه وهي لا تستوعب ما بين قرونيه الشج



فالمشجوع بالخيار انشاء اقتص بمقدار شجرة يتدثر  
من اي ايمانين شاء والنشاء اخذ الارش ولا قصاص  
في اللسان ولا في الذكرا لان يقطع الحشيفة واذا اصلح  
القاتل اولياء المقتول على مال سقطت القصاص وحب  
المال قليل كان او كثير واذا عفا احد الشر كاه من الدم  
او صالح من نصيبه على عوض سقط حق الباقيين من  
القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية واذا قتل جماعة  
واحد عمل اقتص من جميعهم واذا قتل واحد جماعة  
فحضر اولياء المقتولين قتل بجماعتهم ولا شيء لهم  
غير ذلك فان حضر واحد وقتل له سقط حق الباقيين  
ومن وجب عليه القصاص فمات سقطت القصاص واذا  
قطع رجلان يد رجل واحد فلا قصاص على كل واحد منهما  
وعليهما نصف الدية وان قطع واحد يميني رجلين  
فحضر كلهما ان يقطع ايده وياخذ منه نصف الدية  
ليقتسمانه وان حضر واحد منهما قطع يد فلا خير

عليه ينفق

عليه نصف الدية واذا قتل العبد بقتل العبد لزمه القود  
ومنزح رجل عمل فنقد السهم منه الى اخر فمات فعليه  
القصاص للاول والدية للثاني على العاقلة **كتاب الدية**  
واذا قتل رجل رجله شبه عمد فعلى عاقلة دية مقطوعة  
وعليه كفارة ودية شبه العمد عند ايجيفة واسوق  
مائة من الابل ارباعا خمس وعشرون بنت مخاض  
وخمس عشرة بنت لبون وخمس عشرة حق و  
عشرون جذعة وعند محمد ثلثون حق وثلثون  
جذعة واربعون ثنية كلها خلفات ويطلقها اولادها  
ولا يثبت التقليظ الا في الابل خاصة فان قضى في الدية  
من غير الابل لم يقطر وقتل خطأ يجب به الدية على  
العاقلة والكفارة على القاتل والدية في الخطأ مائة  
من الابل ارباعا عشرة بنت مخاض وعشرون ابن  
مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حق وعشرون  
جذعة ومن الغن الف دينار ومن الوريث عشرة الف

الدية



وهم ولا يثبت الدية الا من هذه الانواع الثلاثة عند  
الحنيفة وقال منها ومن البقر ما تابقه ومن الغنم  
الف شاة ومن الحمل ما تاحله ثوبان ودية المرأة نصف  
الدية الرجل ودية المسلم والذي سواه وفي نفس الدية  
وفي المارن الدية وفي اللسان الدية وفي الذكور الدية  
وفي العقل الدية اذا ضرب راسه فذهب عقله وفي  
الليحة اذا لم يثبت حلقت فلم يثبت الدية وفي شمس  
الراس الدية وكاحابين الدية وفي العينين الدية  
وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي الاذنين  
الدية وفي الشفتين الدية وفي الاثنين الدية وفي ثدي  
المرءة وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية  
وفي الشفا العينين الدية وفي احدهما ربع الدية  
وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشر الدية  
والاصابع كلها سواء وكل اصبع فيها ثلاثة مفاصل  
في احدها ثلث دية الاصبع وما فيها مفصلان في كل

كل حلة

لنفقة

نصف دية الاصبع وفي كل سن خمس من الابل والاسنان  
والاخراس سواء ومن ضرب عضوا فانهب من فقهه  
دية كاملة كاليد اذا شلت والعين اذا ذهب ضرها  
والشجاج عشرة امارضة ودامعة والامية والبصقة  
والملاحة والسمحاق والموضحة والحاشية والمقلدة  
والامة ففي الموضحة القصاص اذا كانت عمدا واقتصاص  
في بقية الشجاج وما دون الموضحة ففيه حكومة عدله وفي  
الموضحة النكاحات خطأ ففيه نصف عشر الدية وفي الحاشية  
عشر الدية وفي المنقلة عشر ونصف عشر الدية وفي الامة  
ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية فان نكحت ففيها ثلثان  
ففيهما ثلثاء الدية وفي اصابع اليد نصف الدية  
وان قطعها مع المكف البصر نصف الدية وان قطعها  
مع نصف الساعد ففي الكف نصف الدية وفي الزيادة  
حكومة عدله وفي الاصبع الزائدة حكومة عدله وفي عين  
البصير وذكره ولسانه اذا لم يعلم صحة حكومة عدله من

والاخراس

المسند  
الاصابع



شجر جلا فذهب عقله او شعر راسه وغدا ريش الموضحة  
 في الدية وان ذهب سمعه او بصر او كلامه فعليه  
 ارش الموضحة مع الدية ومن قطع اصبع رجل شلت  
 اخرى الى جنبها ففيهما الارش ولا قصاص عليه  
 عند الجنيقة ومن قلع السن رجل فندبت مكانها  
 اخرى سقط الارش ومن شجر رجل فالتحت الجرحه  
 ولم يبق لها شربت الشعر سقط الارش عند الام<sup>عظم</sup>  
 وقال ابو بربغ عليه ارش المالم وقال محمد عليه اجر  
 الطبيب ومن جرح رجلا جرحه لم يقتصمنا حتى يبرأ  
 ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله قبل البرء فعليه الدية  
 وسقط عند ريش اليد وكل عمد سقط فيه القصاص  
 لتبشيرة فالدية في مال اللقائل وكل ارش وجب بالصالح  
 فهو في مال اللقائل واذا قتل الاب ابنه عمدا فالدية  
 في ماله في ثلث سنين وكل جنائية اعترف به الجاني  
 فحج في ماله ولا يصدق عاقلة وعمد الصبي والمجنون

خطا

خطا وفيه الدية على عاقلة ومن حفر بئر في طريق المسلمين  
 او صنع حجر فتلف بذلك انسان فلدية على عاقلة وان  
 اتلف فيه بهيمة فضما لها في ماله وان اشع في الطريق شيئا  
 او كنيفا او ميزانا فسقط على انسان فعطب فالدية على  
 عاقلة ولا كفارة على خاف البير وواضع الحجر ومن حفر في ملكه  
 فعطب بها انسان لم يضمن والركب ضامن لما وطأت  
 الدية وما اصاب يديها او كدمت واليضمن ما نقت الدية  
 برجلها وزينها واذا راشت او بالقت في الطريق فعطب انسان  
 لم يضمن والسائق ضامن لما اصاب يديها او رجلها  
 والقائد ضامن لما اصاب يديها او رجلها واذا قاتل  
 قطار فهو ضامن لما وطى وان كان معه سائر الضمان  
 عليها واذا جنى العبد جنائية خطأ قيل للمولاه اما ان  
 ارتد عليه وان دفعه مملكه ولي الجنائية وان قتل او بار<sup>شها</sup>  
 فان عاد فجنى كان حكم الجنائية الثانية حكم الاول فان جنى  
 جنائتين قيل للمولى اما ان تدفعه الى ولي الجنائتين

نسخة  
 الأمانة



فيقسما نه على قدر حقهما وامان تقديره بامر من كل واحد  
منهما وان اعتق المولى وهو لا يعلم بالجناية ضمن الاقل  
من قيمته من ارشها وان باعه المولى او اعتقه بعد  
العلم بالجناية وجب عليه الارش كاملا واذا جنى المدين  
او ام الولد جناية ضمن المولى الاقل من قيمته ومن ارشها  
ان جنى اخرى وقد دفع المولى القيمة الى الله بقضاء  
فلا يثني عليه ولكن يتبع وفي الجناية الثانية وفي جناية  
الاولى فيشاركه فيما اخذ وان كان المولى دفع القيمة يعني  
القضاء فالولي بالخيار النشاء اتباع المولى والنشاء  
اتباع ولي الجناية الاولى واما الاحاط الى طريق المسلمين  
فطوبى صاحب بقبضه واشهد عليه فلم يقض <sup>منه</sup>  
بقدر علمه نقضه فيها حتى سقط ضمن ما تلف <sup>نفس</sup> به من  
او ماله فليس في ان يطالبه بقبضه ومسلم او ذي مال  
الوامر رجل فالمطالبة الى مالك الدار خاصة واذا اصطلم  
فامرسان فاما عاقلة كل واحد منهما دية لا خري <sup>قتل</sup> واما

مهر عبد اخطاء فعليه قيمته لايزداد على عشرة آلاف درهم والكائنات قيمته عشرة آلاف  
او اكثر قضى عليه بعشرة آلاف الا عشرة وفي الامة اذا ارادت  
قيمتها على الدية قضى بخمسة آلاف الا عشرة وفي يد العبد  
نصف قيمته لايزداد على خمسة آلاف الا خمسة وكما يقدر  
من دية الحر فهو قدر من قيمة العبد واذا ضرب بطن امرئة  
فالقت جنيئا صبيئا فعليه غرة والغرة نصف عشرة للدية  
وان القت حيا ثم مات ففيه دية كاملة وان القت ميتا  
ثم ماتت الام فعليه دية والغرة <sup>الام</sup> وان ماتت الام ثم القت  
ميتا فلا يثني في الجنيين فعليه الدية وما يجب للجنيين  
فهو معروف عنه وفي جنيين الامة اذا كان ذكر انصف <sup>عشر</sup>  
قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان انثى والكفارة في  
الجنيين والكفارة في شبهة العهد والخطاء عتق  
مرقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين  
ولا يجزئ فيها الاطعام **كتاب** القسامة واذا وجد  
القتيلة محلة لا يعلم من قتلها استخلف خمسة رجال

القسامة



منهم يتخيرهم الولي بالله ما قتلناه وما علمنا له قاتلا  
واذا حلفوا قضى على اهل المحلة بالدية ولا يستخلف  
الولي ولا يقضي له بالبخاية وان لم يكن اهل المحلة خمسين  
كثرت الايمان عليهم حتى يكون خمسين ولا يدخل  
في القسامة حبي ولا حنث ولا امرؤ ولا عبد وان  
وجد ميت لا اثر به فلا قسامة ولا دية فيه وكذلك  
ان كان الدم ليسيل من النقا ومن دين او من فيه  
فان كان يخرج من عينيه او اذنه فهو قتل واذا وجد  
القتيل على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلته  
دون اهل المحلة وان وجد في دار انسان فالقسامة  
عليه والدية على عاقلته ولا يدخل السكان في القسامة  
مع الملاك وهي على اهل الخطة دون المشتري ولو بقي  
واحد هذا عند الاغظم وان وجد قتيلا في سفينة  
فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين وان  
وجد في مسجد محلة فالقسامة على اهلها وان في المسجد

الجامع والشوارع الاغظم فلا قسامة والدية على بيت  
المال وان وجد في البرية ليس بقربها عامر فهو هدر  
وان وجد بين قريتين كان على اقربها وان وجد في  
وسط القرية يمر به الماء فهو هدر وان كان محبسا  
بالشامي فهو على قرب القرى من ذلك وان ادعى  
الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم يسقط القسامة  
عنهم وان ادعى على واحد من غيرهم سقط عنهم  
واذا قال المستخلف قتله فلان استخلف بالله ما  
ولا عرفت له قاتلا غير فلان واذا شهد اثنان من اهل  
المحلة على رجل من غيرهم انه قتله لم يقبل شهادتهما  
**كتاب** المعاقل الدية في شبه العمد والخطاء والديات  
وجبت بنفس القتل على العاقلة والعاقلة اهل الدية  
ان  
الكان القاتل من اهل الديوان يخذل من عطاياهم  
في ثلث سنين فان خرجت العطايا في اكثر من ثلث  
سنين او اقل اخذ منها ومن لم يكن من اهل الديوان



فعاقله قبيلة يقسم عليهم في ثلث سنين ولا يزداد  
الواحد على اربعة دنانير في كل سنة وينقص منها فان لم يستع  
القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب العقبانك ويدخل القائل  
مع العاقلة فيكون فيما يوجب كاحد منهم وعاقلة المقتن  
قبيلة مولاة ومولى المولات يعقل عنه مولاة وقبيلة  
ولا يتحمل العاقلة اقل من نصف عشر الدية وتحمل  
العاقلة نصف العشرة فصاعدا وما نقص من ذلك  
يكون في مال الجاني ولا تعقل العاقلة جناية العبد  
والاجنابية التي اعترف بها الجاني الان يصدر  
ولا ما وجب بالصلح واذا جنى الحر على العبد جناية  
خطاء كانت على عاقلة **كتاب الحدود** التي ثابتت  
بالبينية والاقرار واليمين ان يشهد امر بقتل الشئ  
على رجل وامرأة بالن تافيسا لهم الامام عز الدين  
ما هو وكيف هو ابن زني وعن زني ومتى فاذا  
بينوا ذلك وقالوا لا بيناه وطيهافي فرجها كالميل

في المكة

في المكة وسال القاضي عنهم فعلموا في السر والعلانية  
حكم بشهادتهم والاقرار ان يعقل العاقل البالغ على نفسه  
بالزنا اربع مرات في امر بقتل مجالس من مجالس كلما  
اقر به القاضي اقراره فاذا تم اقراره اربع سال عن الزنا  
ما هو وكيف وابن هو ومن فاذا بين ذلك لزمه  
احد فان كان الزاني محصنا رجم بالحجارة حتى يموت  
يخرجها الى الارض فضاء يبتدي الشهود من الابدان ونقط  
الامام ثم الناس فاذا امتنع الشهود من الابدان ونقط  
احد فاذا كان يبتدي الامام ثم الناس ويقتلون  
ويصل عليه وان لم يكن محصنا وكان من احد امرائه جلد  
مائة جلدة يامر الامام بصنعه بسوط فاما من لم يصر با  
متوسطا يذبح بمذبة ثيابه ويفرق الضرب على اعضاءه  
الاراسه ووجهه وفرجه وان كان عبدا جلد خمسين  
وكذلك الامه فان رجم المقتن من اقراره قبل اقامته  
احد او في وسطه قبل رجوعه وحلي سبيله **كتاب**



وتستحب للامام ان يلحق المقلد الرجوع ويقول لعلمك لمست  
او قبلت والرجل والمرء في ذلك سواء غير ان المرء لا ينزع  
عنها من ثيابها الا الفرقة كحشوه وان حفر لها في الرجم جاز  
ولا يقيم المولى احد على عبده الا باذن الامام واذا مرجع احد  
الشهود بعد الحكم قبل الرجم ضربوا احد وسقط احد عن  
المشهد وعليه فان رجع بعد الرجم حلال الرجوع وحده <sup>صفت</sup>  
مراجع الدية وان نقص عدد الشهود عن اربعة <sup>حدا</sup> حلالا  
ان يكون حر عاقرا ابالغا مسلما قد تزوج نكاحا صحيحا  
ودخل بها وجماعا على صفة الاحصان ولا يجمع في الحصن  
بين الجلد والرجم ولا يجمع في البكر بين الجلد والبقى <sup>الان</sup>  
الامام في ذلك مصلحة فيغير به على قدر ما يرى واذا فرغ  
المريض وجده الرجم رجمه وان كان حده جلدة لم يجز حتى  
يبث واذا ثبت الحامل لم تحد حتى تضع حملها فان كان <sup>حدا</sup>  
اجلدا لم تجلد فحتى يتعالى من نفاسها واذا شهد  
الشهود بعد مقتول لم يمنعهم عزاقته بعد من <sup>الامام</sup>

المقتول

لم يقبل شهادتهم الا في حد القذف خاصة ومن وطئ  
اجنية فيما دون الفرج عذرها ولا حد على من وطئ جارية  
ولده او ولد له وان قال علمت انها علي حرام واذا وطئ جارية  
ابيه او امه او زوجته او وطئ العبد جارية مولاه وقال  
علمت انها علي حرام حد وان قال ظننت انها تحل لي بعد  
ومن وطئ جارية اخيه او عمه وقال ظننت انها حلال  
حد ومن تزفت اليه غير امره وقالت النساء انه تزف <sup>جك</sup>  
فوطئها فلا حد عليه وعليه المهر ومن رجم امراة على <sup>فراشه</sup>  
فوطئها فعليه الحد ومن تزوج امرأة لا يحل له نكاحها كما <sup>نكحت</sup>  
مثلا فوطئها لم يجب عليه الحد ومن اتى امرأة في الموضع  
المكروه او عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه عند <sup>بعض</sup> الحنفية  
وعند شافعية كالزنا ومن وطئ بجميمة فلا حد عليه ومن تزف  
في دار الحرب او في دار البغي ثم خرج اليها لا يقيم احد عليه  
**كتاب حد الشرب** ومن شرب الخمر فاخذوا به يجرأون  
فشهد الشهود بذلك عليه او اقرب فعليه الحد وان اقر بعد

واقعة عند القاضي

الامام



ذهاب راحة يالم يجد ومن سكر من النبيذ حد واحد  
على من وجد منه راحة الخمر أو قضاها ولا يجد السكران  
حتى يعلم أنه سكر من النبيذ وشربه طوعا ولا يجد السكران  
حتى ينزل عنه السكر وجد الخمر والسكر في الحرثا من طوا  
يفرق على بدنه كما ذكرنا في الزنا وإن كان عبدا فحد العبد  
سوطا ومن قو يشرب الخمر والسكر ثم رجع لم يجد <sup>بش</sup>  
حد الشرب باقره رق واحدة وبشهادة شاهدين <sup>بش</sup>  
فيه شهادة النساء مع الرجال **كتاب** حد القذف <sup>بش</sup>  
الرجل جلد محصنا امرأة محصنة بصريح الزنا وطالب المقتد  
بالحد حده الحكم قاتنين سوطا إن كان حر ويفرق الضرب  
عنا أعضائه ولا يجزى عن ثيابه غير أنه ينزع عنه اللبس <sup>بش</sup>  
وإن كان عبدا جلد أو يعزى الإحصان أن يكون المقتد  
حر عاقلا بالغ مسلما عفيفا عن فعل الزنا ومن نفى نسب  
فقال لست أنت <sup>بش</sup> لا يبيك يا ابن الزانية وأمه ميتة محصنة  
وطالب الابن جدها حدا القاذف ولا يطالب بمجد <sup>بش</sup> لا يبيك

الامن يقع القدح في نسبه بقذفه وإن كان المقتد محصنا  
جان لا يبيد الكافر والعبد أن يطالب بالحد وإن اقرب جلد  
بالقذف ثم رجع لم يقبل جوعه وليس للعبد أن يطالب  
مولاه بقذف أمه الحق ومن قال لعربي يا بني لم يجد  
ومن قال للرجل يا ابن ماء السماء فليس بقاذف وإذا <sup>بش</sup>  
الرجل عمله أو خاله أو زوج أمه فليس بقاذف ومن وطئ <sup>بش</sup>  
حرما في غي ملكه لم يجد قاذف والملاعة بولد لا يجد قاذف  
ومن قذف أمه أو عبدا أو كافرا بالزنا أو قذف مسلما بعين <sup>بش</sup>  
نقال يا فاسق أو يا كافرا أو يا خبيثا عزير <sup>بش</sup> إذا قال يا جارا <sup>بش</sup>  
لم يعزير والتعزير الكفر تسعة وثلاثون سوطا وأقل ثلث جلدات  
وقال أبو يوسف يبلغ بالتعزير خمسون سوطا <sup>بش</sup> وإن كان  
الامام أن يعظم في التعزير الجبس ففعل وأشد الضرب <sup>بش</sup>  
ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف ومن حده الامام أو غيره  
فمات قدمه هدر وإذا حد المسلم في القذف سقط شهادته  
وإن تاب وإن حد الكافر في القذف ثم أسلم قبلت شهادته



**كتاب السرقة** وقطع الطريق اذا سرق العاقل البائع عشرة  
درهم مضروبة اربعة اربعة عشر درهم مضروبة كانت او غير  
مضروبة من حرز الاشياء فيه وجب عليه القطع والحرق  
والعبد في القطع سواء وجب القطع باقرانه مرت واحدة  
او بشهادته شاهدين واذا اشترى جماعة في سرقة فاضا  
كل واحد منهم عشرة درهم قطعوا وان اصاب اقل من ذلك  
لم يقطع ولا يقطع فيما يوجد تا فيها مباحا في دهر الاسلام  
كالحشيش والفضة والخشب والصيد فكل ذلك لا يقطع  
فيما يسرع اليه الفساد كالقراة الرطبة واللبن والخبز  
والبطيخ والفاكهة في الشجر والزرع الذي لم يحصد ولا يقطع  
في الاشربة المطربة ولا في الطنبور ولا في سرقة المصحف ولا في  
عليه حليلة ولا في الصليب من الذهب ولا الشطرنج ولا  
النرد ولا قطع على السارق الصبي الحر وان كان عليه حلي  
ولا في سرقة العبد الكبيس ويقطع في العبد الصغير ولا يقطع  
في الدفاتر كلها الا في دفاتر الحساب ولا في سرقة فهد ولا كلب

ولا ادب ولا طبل ولا فر مار ويقطع في الساج والقناء  
والابنوس والصندل واذا اخذ من الخشب اوان او بول  
او صناديق قطع فيها ولا قطع على خائن ولا خائنة ولا  
نباشا ولا مختلس ولا غاصب ولا منتهب ولا يقطع  
السارق من بيت المال ولا يقطع السارق من مال  
للسارق فيه مشاركة ومن سرق من ابويه او ولد  
او ذي رحم محرم منه لم يقطع وكذلك اذا سرق احد الزوجين  
من الاخر او العبد من سيده او من امرئة سيده او زوج  
سيده او المولى من مكاتبه والسارق من المغنم والحرز  
على من بين حرز المغني فيه كاليهود والدور وحرز  
بالخافض ومن سرق شيئا من حرز او غير حرز وصاحب  
عنده يحفظه وجب عليه القطع ولا قطع على من سرق  
من حمام او بيت اذن للناس دخوله ومن سرق من المسجد  
متاعا وصاحبه عنده قطع ولا قطع على الصنف الذي  
من اضافته واذا ثقب اللص البيت ودخل فاخذ المال



وناوله آخر خارج البيت فلا قطع عليهما وان الفقه في  
الطريق ثم خرج فاخذه قطع وكذلك ان حمله على حماره <sup>نفسا</sup>  
فاخرجه واذا دخل الحمار جماعة فتولى بعضهم الاخذ  
قطعو جميعا ومن نقيب البيت وادخل يده فاخذه  
شيئا لم يقطع وان ادخل يده في صندوق الصيرفي  
او في كبره فاخذه الما لقطع وتقطع يمين السارق  
من الزند وتقسم فان سرق ثانيا قطع جلد اليسرى  
فان سرق ثالثا لم يقطع وخله في السجن حتى يتوب <sup>واذا</sup>  
كان السارق اسير اليد اليسرى او قطع او مقلع  
الرجل اليمنى لم يقطع ولا يقطع السارق الا ان يحضر <sup>المشرك</sup>  
منه فيطالب بالسنة فان وهبها من السارق  
باعها اياه او نصبت قيمتها من النصاب لم يقطع  
ومن سرق عينا فقطع فيها وردها ثم عاد فسرقها  
وهي جالها لم يقطع فان تغيرت عن حالها مثل ان كان  
غزلا فسرقه فقطع فيه ورده ثم شبع فعاد فسرقه قطع

واذا قطع

واذا قطع السارق والعين قائمة في يده ودها وان كانت  
ها لك لم يضمن فاذا ادعى السارق ان العين المسروق  
ملكه سقط القطع عنه وان لم يقر بنية واذا خرج جماعة  
مشتعين او واحد يقدم على الامتناع فقصده واطع  
الطريق فاخذ واقتل ان ياخذ واملا ويقتلوا <sup>نفسا</sup>  
حبسهم الامام حتى يجد ثوابه فاذا اخذ واملا اسلم  
افدي وما اخذ اذا قسم على جماعة هم اصاب كل واحد  
منهم عشرة دراهم فصاعدا او قيمة ذلك قطع الامام ايديهم  
وامر جلهم من خلاف وان قتلوا ولم ياخذ واملا اقتلهم الامام  
حدا فان عفي الاولياء عنهم لم يقتص الى عفوهم وان قتلوا  
واخذوا المال فالامام بالخيار ان يشاء اقطع وايديهم  
وامر جلهم من خلاف وقتلهم وصلبهم وان شاء قتلهم <sup>نشا</sup>  
صلبهم من غير قطع يصلب حياتهم سبع بطنة برح  
ان يموت ولا يصلب اكثر من ثلثة ايام وان كان فيهم  
صبي او مجنون او ذورهم من المقتول عليه سقط

الامام



الحمد عن الباقين وصار القتل الى الاولياء وانشاء واقبال  
وانشاء واعفوا وان باشر الفعل واحد منهم اجري الحد  
على جماعةهم **كتاب** الاشربة للاشربة المحرقة اربعة الخمر  
وهي عصير العنب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد و  
العصير اذا طنج حتى ذهب اقل من ثلثيه ونقع الزبيب  
اذا اشتد وغلا ونقع التمر والزبيب اذا طنج كل واحد  
منهما اذنى طنجته حلال وان اشتد اذا شرب منه ما  
يغلب على ظنه انه لا يسكر من غير فهو والطوب ولا بأس  
بالخليطين ونبيذ العسل والتين والحنطة والشعير  
والذرة حلال وان لم يطنج وعصير العنب اذا طنج  
حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه حلالا وان اشتد ولا بأس  
بالانتباز في الدباء والختم والمنقوت والمنقير واذا اخذت  
الخمر حلت سوا صارت خلا بنفسها او بشي يطبخ ولا بأس  
تخليتها بالحديث **كتاب** الصيد والذبائح يجوز الا  
بالكلب والفهد والبانري وسائر اجوارح المأكلة

وتنظيم

وتعليم الكلب ان يترك الاكل ثلث مرات وتعليم البانري ان  
يرجع اذا دعوته فاذا ارسل كلب المعلم او بانيه او صقعه  
وذكر اسم الله تعالى عند امره فاحذر الصيد وجره  
فمات حل اكله فان اكل منه الكلب لم يؤكل وان اكل منه  
البانري اكل وان اذرك المرسل الصيد حيا وجب عليه  
ان ينكبه وان ترك نكته حتى مات لم يؤكل وان خنقه  
الكلب ولم يجره لم يؤكل وان شدا كلب غير معلم او كلب  
محبوسي او كلب لم يذكر اسم الله لم يؤكل وان رمي الرجل  
سهما الى صيد فسمي عند الرمي اكل ما اصاب اذا  
جره السهم فمات وان ادركه حيوان كاه وان ترك نكته  
لم يؤكل واذا وقع السهم بالصيد فتحاملا حتى غاب عنه  
ولم يزل في طلبه حتى اصابه ميتا اكل وان تعاد عن طلبه  
ثم اصابه ميتا لم يؤكل وان رمي صيدا فوقع في الماء لم يؤكل  
وكذلك ان وقع على سطح او وقع على جبل ثم يردى منه  
الارض لم يؤكل وان وقع على الارض ابتداء اكله وعا اصاب



المعارض بعرضه لم يؤكل وان جرحا كل ولا تاكل ما اصابه  
البندقة اذا مات منها واذا رمي الى الصيد فقطع عضو  
منه اكل الصيد ولا يؤكل العضو وان قطع اثلا ثا والاكث  
ما يلي العجز اكل الكروا كان اكثر ما يلي الراس اكل الاكثر ولم  
يؤكل الاقل ولا يؤكل صيد المجوسي ولا صيد المرتد  
والوثني والمحرم ومن رمي صيدا فاصابه ولم يتجنه  
ولم يخرج منه من حين الامتناع فرماه آخر فقتله فهو  
للثاني ويؤكل وان كان الاول امتنعه فرماه الثاني فقتله  
لم يؤكل والثاني صا من القيمة للاول ويجوز اصطفا  
ما يؤكل من الحيوان وما لا يؤكل وذبحته المسلم والكفا  
حلال ولا يؤكل ذبحته المجوس والمرتد والوثني ولا يحل  
ذبحته المحرم من الصيد وان ترك الذابح التسمية عند  
ذبحته ميتة لا يؤكل وان توكلها ناسيا اكل والذبح في  
الحلق بين الخيتين واللبة والعروق التي يقطع في الزكاة  
اربعه الحلقوم والمري والودجان فاذا قطعها حلالا

وان قطع اكثرها فكذلك وقال لا بد من قطع الحلقوم  
والمري واحدي الودين ويجوز الذبح بالليطة والرق  
وبكل شئ انقهر الدم الا السن القائم والظفر القائم  
وليس يجب ان تحذف الاربعة شفرته ومن قطع الخناج  
او قطع الراس كره له ذلك ويؤكل ذبحته وان ذبح الشاة  
من قفاها فان بقيت حية حتى قطع العروق جازية  
وان ماتت قبل قطع العروق لم يؤكل وما استانس  
من الصيد فزكاته الربح وما وجش من النعم فزكاته  
العقر والمستحب والابل النحران فان ذبحها جاز الذبح  
ويكرو والمستحب في البقر والغنم الذبح فان نحرها جاز  
ويكرو ومن نحر ناقدا وذبح بقرة او شاة فوجدت بطنها  
حينئذ ميتا لم يؤكل لشعره ولم يشعر ولا يجوز اكل ذبيحة  
من السباع وذبيحة مذب من الطير ولا باس بغرب  
الذرع ولا يؤكل اللبغ الذي ياكل الخيف ويكره اكل الضبع والضب  
والحشرات كلها ولا يجوز اكل الحمار والاهلية والبغال



ويكره اكل لحم الفرس ولا يابس باكل الارنب وان ذبح ما  
لا يؤكل لحمه طهر لحمه وحبله الا لادمي واخذ يوفان  
الذكاة لا تعمل نيها ولا يؤكل من حيوان الماء الا السمك  
ويكره اكل السمك الطافي ولا يابس باكل البحر والشجر  
ويجوز اكل الجراد **كتاب** الاضحية واجبة على كل حر مسلم  
مقيم مودل في يوم الاضحية عن نفسه وعلوه الصغار  
يذبح عن كل واحد منهم شاة او يذبح بدنة او بقرة عن بقرة  
وليس على الفقير والمسافر اضحية وقت الاضحية  
يدخل بطلوع الفجر يوم النحر لانه لا يجوز لاهل الامصار  
الذبح حتى يصلي الامام الذبح حتى يصلي الامام <sup>العبد</sup>  
فاما اهل السواد بعد الفجر وهي جائزة في ثلثة ايام  
يوم النحر ويومان بعده وايضا بالعمياء والعوراء  
والعرجاء التي لا تمتشي الى المنسك والعجفاء ولا يجوز  
المقطوع الاذن والذنب والتي ذهب الكثر اذنها  
فان بقى الاكثر من الاذن جاز ويجوز ان يضحي بالجماع <sup>النجس</sup>

والشوا والاضحية من الابل والبقر والغنم بحري من ذلك  
كله التي الاضحية فان اكل من ذبح منه بحري ولا يؤكل من لحم  
الاضحية ويطعم الاغنياء والفقراء ويدخر ويستحب  
ان لا ينقص الصدقة من الثلث ويصدق بحبلها  
او بحمل منه <sup>التي</sup> لا يستعمل في البيت والا ففضل ان يذبح  
اضحية بيده ان كان يحسن الذبح ويكره ان يذبح الكلبا  
واذا غلط رجلان فذبح كل واحد اضحية الاخر اخرج منها  
ولا ضمان عليهما **كتاب** الايمان الايمان على ثلثة اشياء  
<sup>يؤمن</sup> يؤمن العروس ويؤمن منعقة ويؤمن لغويين الغرس  
هو الحلف على امر ماض يتعد الكذب فيه هذه اليمين  
ياثم بها ولا كفارة الا الاستغفار والتوبة واليمين  
المنعقة هي الحلف على امر المستقبلي ان يفعله ولا يفعله  
فاذا احسنت في ذلك لمسا لكفارة واليمين اللغو ان  
يحلف على امر ماض وهو يظن انه كاذب ولا امر بخلافه  
هذه اليمين من جوارن الايمان اخذ الله بها صاحبها والقاصد



في اليمين والمكره والناسي سواء ومن فعل المحلوف عليه  
 مكرها او ناسيا سواء واليمين بالله او باسم آخر  
 من الاسماء كالنحر والرحيم او بصفت من صفات  
 ذاته كقوله الله وجلاله وكبريائه الا قوله وعلم الله فانه لا  
 يمينا وان حلف بصفت من صفات الفعل كغضب الله  
 وسخطه لم يكن حالفا كالنبي والقول والكعبة والحلف  
 بحروف القسم وحروف القسم ثلثة الواو وكقوله والله  
 والباء كقوله بالله والتاء كقوله تالله وقد يصح  
 الحروف فيكون حالفا كقوله الله لا افعل كذا وقال ابن  
 انا قال وجوز الله فليس بحالف واذا قال اقسم ان اقسم  
 بالله او احلف او احلف بالله او اشهد او شهدا  
 فهو حالف وكذا كقوله وعهد الله وميثاقه وعلم نذره  
 او نذر الله وان قال ان فعلت كذا انا يهودي او نصي  
 او كافر فهو يمين وان قال ان فعلت كذا فاعلي غضب الله  
 او سخطه او اذا قال او شارب خمر او كل الربوا فليس

ومن حلف بغير  
 الله لا يكون  
 حالفا

وكفارة

وكفارة اليمين عتق رقبة ويجزي فيها ما يجزي في  
 الظهار والنشاء وكساء عشرين مساكين كل واحد شوبا  
 فما زاد وادني ما يجزي فيه الصدقة والنشاء اطعم  
 عشرين مساكين كل طعام في كفارة الظهار فان لم يقدر  
 على احدا لا شيئا الثلثة صام ثلثة ايام متتابعات  
 فان قدم الكفارة على الحنث لم يجز وان حلف على سعة  
 مثله ان لا يصلي او لا يكلم اباه او يقتل فلان فينبغي  
 ان يحنث ويكفر عن يمينه واذا حلف الكافر ثم حنث  
 في حال الكفر او بعد الاسلام فلا حنث عليه ومن حلف على  
 نفسه شيئا مما يملكه لم يصح يمينها وعليه ان يستباح  
 كفارة يمين وان قال كل عدل اعلم ان من حلف على الطعام والشراب  
 الا ان ينوي غني فملك ومن نذر نذرا مطلقا ففعله او نذر  
 به وان علق نذره بشرط فوجد الشرط ففعله الوفاء بنفس  
 النذر وروي ان ابا حنيفة رجع عن ذلك وقال ان  
 فعلت كذا فيد حجة او صوم سنة او صدقة ما املكه

لا  
 الا



اجزاء من ذلك كفاتح يمين ومن حلف لا يدخل بيتا قد  
 الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة لم يحث ومن  
 حلف لا يتكلم فقد في الصلوة لم يحث ومن حلف لا يلبس  
 وهو لبسه فتزعه في الحال لم يحث وكذا اذا حلف لا ين  
 هذه الدابة وهو لا يلبسها فتزله في الحال وان مكث ساعة  
 حث وان حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحث  
 بالقعص حتى يخرج ثم يدخل وان حلف لا يدخل دارا قد دخل  
 دارا خرايا لم يحث ومن حلف لا يدخل في هذه الدار قد  
 بعد ما انقضى وصار محذرا حث وان حلف لا يدخل  
 هذه البيت قد دخل بعد ما انقضى حث ومن حلف  
 لا يكلم زوجة فلان فطلقها فلان ثم كلفها  
 لم يحث وان حلف لا يكلم عبدا فلان او لا يدخل دار فلان  
 فباع عبده وداره فكلم العبد ودخل الدار لم يحث ولو  
 حلف لا يكلم صاحب هذه الطيلسان فباعه ثم كلفه حث  
 ولو حلف لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعد ما صار شيخا

لم يحث

او حلف لا يتكلم بكم هذا الحما فصا ركبشا فاكل حث فيها  
 وان حلف لا ياكل هذه النخلة فهو على ثمرها ولو حلف  
 لا ياكل من هذه البسر فصار طبا فاكله لم يحث وان  
 حلف لا ياكل طبا فاكل بسرا من ذنبها حث ومن حلف  
 لا ياكل بسرا فاكل طبا لم يحث ومن حلف لا ياكل حما  
 فاكل سمكا لا يحث ولو حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها  
 باذنا ولم يحث حتى يكرع منها كروعا ومن حلف لا يشرب  
 من ماء دجلة فشرب منها باذنا حث وان حلف  
 لا ياكل من هذه الخنطة فاكل من غيرها لم يحث وكذا حلف  
 لا ياكل من هذه الدقيق فاكل من غير حث ولو استق  
 كما هو لم يحث وان حلف لا يكلم فلان فكل من حث  
 لسمع الا انه قائم حث فان حلف لا يكلم الا باذنه فان اذ  
 له ولم يعلم بالاذن حتى كلمه حث واذا استخلف الوالي  
 رجلا ليعلمه بكل داعر دخل البلد فهو على حال ولا يتخذه  
 ومن حلف لا يركب دابته فلان فركب دابته عبده صادق

الأمانة



له لم يحث ومن حلف لا يدخل هذا الدار فوقه على سطحها  
 او دخل دهلينها حث وان وقف في طاق الباب  
 بحيث اذا غلق الباب كان خارجا لم يحث ومن حلف  
 لا ياكل الشوى فهو على اللحم دون الباذنجان والمجنج <sup>من</sup>  
 حلف لا ياكل البطيخ فهو على ما يطبخ من اللحم ومن حلف  
 لا ياكل الراس فيمينه على ما يكبس في التنايد ويباع  
 في المصر ومن حلف لا ياكل خبز فيمينه على ما اعتاد اهل  
 المصر اكله خبز فان اكل خبز القضايف او خبز الانبار <sup>لحاق</sup>  
 لم يحث ومن حلف لا يبيع او لا يشتري او لا ياجر فوكل  
 من فعل ذلك لم يحث ولو حلف لا يتزوج او لا يطبخ  
 ومن حلف لا يجلس او لا يعتق فوكل ذلك غير حث ومن حلف لا يجلس  
 على الارض فليس <sup>على بساط او حصير</sup>  
 على بساط او حصير <sup>لم يحث</sup>  
 سري آخر فجلس عليه لم يحث وان حلف لا ينام على فراش  
 فنام عليه وفوق قوام حث وان جعل فرقة فراشا آخر  
 لم يحث وان حلف بيمين وقال انشاء الله متصلا يمينه

يد  
 الطبخ

فلا حث

فلا حث وان حلف ليا تينه ان استطاع فهو على استطاعة  
 الصحة دون القدرة وان حلف لا يكلم زبانا او جينا او كمين  
 والزمان على ستة اشهر وكذلك الدهر عندهما ولو حلف  
 ولو حلف لا يكلمه اياما فهو على ثلثة ايام ولو حلف  
 لا يكلمه الايام فهو على عشرة ايام وقال الايام سبع و <sup>حلف</sup>  
 لا يكلمه الشهور فهو على عشرة اشهر عندا يحث <sup>في</sup>  
 عندهما اثني عشر شهرا وان حلف لا يفعل كذا اذ كان  
 حلف ليفعل كذا افعله مرة واحدة بر فيمينه من حلف  
 لا يخرج امرؤ الا باذنه فاذن لها مرة ثم خرجت  
 مرة اخرى بغير اذنه حث ولا بد من الاذن في كل خروج  
 وان قال الا ان اذن لك فاذن لها مرة واحدة ثم خرجت بعدا  
 بغير اذنه لم يحث وان حلف لا يفعل كذا فافعل الاكل  
 من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من صلوة الظهر الى نصف  
 الليل والسحور من نصف الليل الى طلوع الفجر وان حلف  
 ليقضين دينه الى قريب فهو على ما دون الشهر <sup>بمسد</sup>

الاكل



فقر أكثر من الشهر وان حلف لا يسكن هذه الدار فخرج منها  
بنفسه وترك فيها اهله ومناعه حنث وان حلف لصيغ  
النساء او ليقبلن هذه الحجة فذهبوا ففقدت يمينه حنث  
عقبها ومن حلف ليقضين فلانا دينه اليوم فقط  
ثم وجد فلانا بعضهما زوفا او بنه زوجة او مستحقة  
لم يحنث وان وجدها موصاة او مستوقة حنث  
ومن حلف لا يقبض دينه درهمين او درهمين فيقبض بعض  
لم يحنث حتى يقبض جميعا متفرقا فان قبض دينه  
في ورين لم يتشاغل بينهما الا بعلا الورين لم يحنث  
ومن حلف لياتين البصر فلم يات بها حتى مات حنث  
في آخر جزء من اجزاء حيوة **كتاب** الدعوى المدعى من  
لا يجبر على الخصومة اذ تركها والمدعى عليه من يجبر على  
الخصومة ولا يقبل الدعوى حتى يذكر شئ معلوما في  
جنسه وقدره فان كان عينا في يد المدعى عليه كلف حفظها  
لشئ المدعى اليها بالدعوى وان لم يكن حاضرة ذكر قيمتها  
وان لم يدر

وان ادعى عقار ذكر حدوده وذكراته في يد المدعى عليه  
يطالب به وان كان حقا في الزمة ذكر انه يطالب به واذا  
صحت الدعوى سال القاضي المدعى عليه عنها قال  
اعترف قضا عليه وان انكر سال المدعى البينة قال  
احضرها قضى بها فان عجز عن ذلك وطلب يمين  
استحلف عليها وان قال لي بينة حاضرة وطلب اليمين  
لم يستحلف المنكر عند ايمينه ولا يمينه على المدعي  
ولا تقبل بينة صاحب اليد في الملك المطلق واذا انكأ  
عليه عن اليمين قضى عليه بالنكول والزنا ما ادعى عليه  
ويستغني للقاضي ان يقول له اني اعرض عليك اليمين  
ثلثا فان حلفت خليت سبيلك والا قضيت بما ادعى  
فاذا كرم العرض عليه ثلثا قضى عليه بالنكول وان كان الكا  
نكاحا لم يستحلف المنكر فلا يستحلف في النكاح و  
الرجعة والفق في الابل والرق والاستيلاء والولاء و  
الحردة وعندهما يستحلف في ذلك كله الا في الحردة



وأن ادعى اثنان عينا في يد أخرى كل واحد منهما من غم  
انفاله واقاما البينة قضى بها بينهما وإن ادعى  
كل واحد منهما نكاح امرأة واقاما البينة لم يقض <sup>حقة</sup>  
من البينتين ويرجع إلى تصديق المرأة لأحدهما أو  
إن ادعى اثنان كل واحد منهما أنه اشتد مشهدا  
العبد واقاما فكل واحد منهما بالخيار وإنشاء أخذ  
نصف العبد بنصف الثمن وإنشاء تركه فإن قضى  
القاضي بالعبد فقال لأحدهما الاختيار لم يكن للآخر  
أن يأخذ جميعه وإن ذكر كل واحد منهما تاريخا فهو للآخر  
منهما وإن لم يذكر تاريخا ومع أحدهما قبض فهو أولى  
وإن ادعى أحدهما شراء والآخر هبة وقبضا واقاما  
بينة ولا تاريخ معهما فالشري أولى وإن ادعى أحدهما  
الشري وأدعت المرأة أنها تزوجها عليه فحما  
سواء وإن ادعى أحدهما رهنا وقبضا والآخر هبة وقبضا  
فالرهن أولى وإن اقاما الخارجا البينة على الملك والتاريخ

فصل في التاريخ

فصاحب التاريخ لا قدم أولى وإن ادعى الشري من  
واحد واقاما البينة على التاريخين فالأول أولى وإن  
اقام كل واحد منهما بينة على الشري من الآخر ذكرنا  
تاريخا فحما سواء وإن اقام الخارج البينة على ملك شري  
واقام صاحب اليد على ملك مطلق أقدم تاريخا  
كان أولى وإن اقام الخارج وصاحب اليد كل واحد  
منهما بينة على المتاج فصاحب اليد أولى وكذلك  
الشيخ في الثياب التي لا يسهل الامتاع واحدة وكذلك  
كل سبب في الملك لا يتكرر وإن اقام الخارج لبينة  
على الملك واقام صاحب اليد بينة على الشراء منه  
كان صاحب اليد أولى وإن اقام كل واحد منهما  
البينة على الشراء من الآخر والتاريخ معهما تها توت  
البينات وترتك الدار في يد ذي اليد وإن اقام  
أحد المدعين شاهدين والآخر اربعة فحما سواء  
ومن ادعى فصا صا على غيره فيجد استخلافه فان نكل



عن اليمين فيما دون النفس لزمه القصاص وان كان في  
النفس حبس حتى يقن او يحلف وقال يلزمه الارش  
فيها وان قال المدعي ليس لي بينة حاضرة فيلزمه  
اعط كفيلا بنفسك ثلثة ايام فان <sup>مته</sup> فقد والا امر على ان  
الان يكون غريبا على الطريق فيلزمه مقدم مجلس القضاة  
واذا قال المدعي عليه هذا الشيء او دعيته فلان الغائب  
او رهنة عندي او غصبته منه واقام بينة على ذلك  
فلا خصومة بينه وبين المدعي وان قال ابقته من الغائب  
فمخضمه وان قال المدعي سرق مني وقال لصاحب <sup>البيت</sup>  
او دعيته فلان واقام البينة لم تدفع الخصومة وان  
قال المدعي ابقته من فلان وقال ذواليد او دعيته فلان  
ذلك سقط الخصومة بعين بينة واليمين بالله تعالى  
لا غير ويؤكد بذكر الارصاف ولا يستخلف بالطلاق  
ولا بالعتاق ولا يستخلف اليهودي بالله الذي انزل  
التنزيل على موسى والنصايح بالله الذي انزل الانجيل

عند عيسى والمجوس بالله الذي خلق النار ولا يحلفون  
في بيوت عباداتهم ولا يجب تغليظ اليمين على مسلم  
بن مان ولا مكان وان ادعى انه ابتاع من هذا عبده  
بالف فجد استخلف بالله ما بينكم ما بيع قائم  
ولا يستخلف ما بيعت ولا يستخلف في الغصب بالله ما  
يستحق عليك ربه ولا يستخلف بالله ما غصبت  
وفي النكاح بالله ما بينكم انكاح قائم في الحال وفي  
دعوى الطلاق بالله ما هي بائن الساعة ولا يستخلف  
بالله ما طلقها وان كانت دار في يده جردا دعاها  
اثنان احدهما جميعا والاخر نصفها واقام بالبينة  
فلصاحب الجميع ثلثة ارباعها ولصاحب النصف  
ربعها وقال بينهما اثلاقا ولو كانت الدار في ايديها  
سلمت لصاحب الجميع كلها ونصفها لغيره القضاة  
ونصفها لغيره القضاة واذا تنازعا في دابة فقام  
كل واحد منهما بينة انها تحت عنده وذكر ان تاريخا



فمن الدابة يوافق احد التارحين فهو اولى وان لم يكن  
ذلك كانت بينهما واذا تنازعا في دابة احدهما كان  
والآخر متعلق بلجامها فالركب اولى وكذلك اذا  
تنازعا في بعير وعليه حمل لاحدهما فصاحب الحمل  
اولى واذا تنازعا في قميص احدهما لا يسه والآخر  
متعلق بكفه فالابس اولى واذا اختلف المتبايعان  
في البيع فادعى المشتري ثم ادعى البائع الثمنه او  
اعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري <sup>بشيء</sup>  
واقام احدهما البينة قضى له بها وان اقام كل واحد  
منهما بينة كانت البينة المثبت للزيادة اولى وان  
لم يكن لكل واحد منهما بينة قيل للمشتري اما ان ترضى  
بالثمن الذي ادعاه البائع والا فسنحن البائع وان لم  
يتراضيا استخلف احكامه كل واحد منهما على دعوى  
الآخر يبيدي يمين المشتري فاذا اختلفا فسنحن البائع  
العقد بينهما وان نكل احدهما عن اليمين لزمه دعوى الآخر

وقيل لبائع  
اما ان ترضى  
ادعاه المشتري  
من المبيع والا  
فسنحن البائع

وان اختلف

وان اختلفا في الاجل او في شرط الخيار او في استيفاء  
بعض الثمن فلا تخالف بينهما والقول قول من ينكر  
الخيار والاجل مع يمينه وان هلك المبيع ثم اختلفا  
لم يتخالفا عند ابي حنيفة وابي يوسف والقول قول  
المشتري مع يمينه وقال محمد يتخالفان ويفسخ البيع  
على قيمة الهالك وان هلك احد العبدین ثم اختلفا  
في الثمن لم يتخالفا عند ابي حنيفة الا ان يرضى البائع  
ان يترك حصته الهالك وقال يتخالفان ويفسخ  
البيع في الحي وقيمة الهالك واذا اختلف الزوجان  
في المهر فادعى الزوج انه تزوج بها بالف فقالت تزوجتني  
بالفين فاريها اقام البينة قبلت بيئته وان اقام البينة  
فالبينة المروءة وان لم يكن لها بينة تخالفا عند ابي حنيفة  
ولم يفسخ النكاح ولكن يحكم بمهر المثل فان كان مهر  
مثلا اعترف به الزوج او اقل قضى بما قال الزوج  
وان كان مثله ما ادعت به المرأة او اكثر قضى <sup>باعت</sup>

واستيفاء البعض



المرة وان كان مهر المثل اكثر مما اعترف به الزوج واقل  
مما اذنت المرأة قضى بها مهر المثل واذا اختلفا  
في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه تحالفوا وتزاد  
وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحلفا وكان القول  
قول المستاجر وان اختلفا بعد استيفاء بعض  
المعقود عليه يتحلفا وفسخ العقد فيما بقي وكان القول  
قول المستاجر في الماضي واذا اختلف المولى <sup>المكاتب</sup>  
في مال الكتابة لم يتحلفا وقالوا يتحلفان ويفسخ الكتاب  
واذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما يصلح  
للرجال فهو له وما يصلح للنساء فهو للمرأة وما  
يصلح لهما فهو للرجل واذا مات احدهما واختلف  
ورثته مع الآخر فما يصلح للرجال والنساء فهو للباقي  
منهما وقال ابو يوسف يدفع الى المرأة ما يحجر به مثلها  
والباقي للزوج واذا باع الرجل جارية فجاءت بولد  
فادعاه البائع فان جاءته به لاق من ستة اشهر

من يوم البيع

من يوم البيع فهو لبن البائع وامه ام ولد له ويفسخ  
البيع ويرد الثمن فان ادعاه المشتري مع دعوة البائع او بعد  
فدفع البائع اولى وان جاءته به لاق من ستة اشهر  
لم يقبل دعوة البائع فيه الا ان يصدره المشتري واذا مات  
الولد فادعاه البائع وقد جاءته به لاق من ستة  
اشهر لم يثبت الاستيلاء في الام وان ماتت الام فادعاه  
البائع الابن وقد جاءته به لاق من ستة اشهر يثبت  
منه في الولد واخذ البائع ويرد الثمن كله وقال ابو  
حصة الولد ولا يرده حصته الام ومن ادعى نسب احد  
التوملين ثبت نسبهما منه **كتاب** الشهادات  
الشهادة فرض تكلم الشهود ولا يسعهم كتمانها اذا  
طلبهم المدعي والشهادة في احد <sup>يختار</sup> فيها الشاهد بين  
السنة والظهار والسنة افضل الا ان يجب ان يشهد  
بالمال في السرقة فيقول اخذ ولا يقول سرق والشهادة  
على مراتب منها الشهادة في النفاي اعتبر فيها اربعة



من الرجال ولا تقبل فيها شهادة النساء ومنها  
الشهادة ببقية الحدود والقصاص يقبل فيها  
شهادة رجلين ولا تقبل فيها شهادة النساء ومما  
ذلك من الحقوق تقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتين  
سواء كان الحق مالا او غير مالا كالنكاح والطلاق والوصية  
ويقبل في الولادة والنفقة والعيوب بالنساء في موضع  
لا يطلع عليه الرجال شهادة امرة واحدة ولا بد في ذلك  
كله من العدالة ولغة الشهادة فان لم يذكر لفظة الشها  
وقال علم او اتيقن لم يقبل شهادته وقال ابو حنيفة  
يقبض الحاكم على ظاهر عدالة المسلم الا في الحدود والقصاص  
فانه يستل عن الشهود وان طعن الخصم  
يسأل عنهم وقال الابد ان يسأل عنهم في السر والعلانية  
وما يجتمعه الشاهد على ضربين احدهما ما ثبت بنفسه  
مثل البيع والاقامر والعصب والقتل وحكم الحاكم فاذا  
سمع الشاهد ذلك او رآه وسعه ان يشهد به وان لم

والوكالات

يشهد

وان لم يشهد عليه ويقول اشهد انه باع ولا يقوله <sup>شاهد</sup>  
والثاني ما لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشاهد  
فاذا سمع شاهد يشهد بشئ لم يجوز له ان يشهد  
على شهادته الا ان يشهد عليها وكذا لو سمعه يشهد  
الشاهد على شهادته لم يسع للمسامع ان يشهد  
ولا يحل للشاهد اذا رأى خطه ان الا ان يتذكر الشاهد <sup>يشهد</sup>  
ولا يقبل شهادة الاعمي ولا المملوك ولا المحدث في قتل  
وان تاب ولا تقبل شهادة الوالد الاول وولد له  
ولا شهادة الولد لابويه واجدادهم ولا يقبل شهادة  
احد الزوجين للآخر ولا شهادة المولى لعبد ولا المكاتب  
ولا شهادة الشريك للشريك فيما هو من شركتهما <sup>يقبل</sup>  
شهادة الرجل لاجنه وعماه ولا شهادة نخخت ولا ناجة  
ولا مغيرة ولا مد من الشرابي على اللقي ولا من يلعن بالطريق  
ولا من يعنى للناس ولا من ياتي بابا من الكباش <sup>يشهد</sup>  
يتعلق بها الكد ولا من يدخل الحمام بغين اثم او ياكل



الربا او يقام بالذند والسطر نج ولا من يفعل الاعمال  
المستقيمة كالبول على الطريق والاكل على الطريق ولا يقبل  
شهادة من يظهر سب السلف ويقبل شهادة اهل  
المهول الا الخطابة ويقبل شهادة اهل الذمة بعضهم  
على بعض وان اختلف ملتهم ولا يقبل شهادة الحري  
على الذي واذا كانت الحسنات اغلب من السيئات  
والرجل من يجتنب الكبائر فقبلت شهادته وان  
الم بمبعضته ويقبل شهادة الاقلف والكفوي وولد الزنا  
والخنثى واذا واقفت الشهادة الدعوي قبلت والا  
يعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى فان شهد  
احدهما بالالف والاخر بالالفين لم يقبل الشهادة وان  
شهد احدهما بالف والاخر بالف وخسمائة والمدعي  
يدعي الف وخسمائة تقبل شهادتهما بالف واذا شهد  
بالف وقال احدهما قضاه منها خسمائة قبلت شهادته  
بالف ولم يسمع قوله انه قضاه الا ان يشهد معه الاخر

ويشتر

ويستغني للشاهد اذا علم بذلك ان لا يشهد بالف حتى  
يقن المدعي انه قبض خسمائة واذا شهد شاهداً  
انه قتل من يدعي يوم النحر بمكة وشهد آخر ان قتل يوم  
النحر بكوفة اجمعوا عند الحاكم لقبول الشهادتين فان  
سبقت احدهما ففقدت بها ثم حصرت الاخرى لم تقبل  
ولا يسمع القاضي الشهادتين على جرح ولا يحكم بذلك  
للساهد ان يشهد بشئ لم يعاينه الا بالنسب والموت والشكاح  
والدخل وولاية القاضي فانه يسعه ان يشهد بهذه  
الاشياء اذا اخبر بها من يثق به والشهادة على الشاهد  
جائز في كل حق لا يسقط بالشبهة ولا تقبل في احد  
والقصاص ويجوز شهادة شاهدين على شهادة شاهدين  
ولا تقبل شهادة واحد على شهادة واحد وصفت الاشهاد  
ان يقول شاهد الاصل لشاهد الفرع اشهد على شاهد  
اني اشهد ان فلان ابن فلان اقر عندني بكذا واشهد  
على نفسه وان لم يقبل اشهدني على نفسه جائز

الاشهاد



ويقبل شاهد الفرع عند الاداء اشهدان فلان <sup>بشهادتهما</sup>  
على شهادتهما انه يشهدان فلان اقر عنده بكذا او قال لي  
اشهد على شهادتي بذلك ولا تقبل شهادته فهو الفرع  
الا ان يموت شهود الاصل او يغيبوا مسيرة ثلثة ايام <sup>على</sup> فصار  
او يمرضوا لا يستطيعون معه حضور مجلس الحاكم  
فان عدله شهود الاصل شهود الفرع جان فلا تسكن  
عن تعديلهم جان ويطلب القاضي في حالهم فان انكر  
شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادته فهو الفرع  
وقال ابو حنيفة في شاهد الزور اشهد في السوق  
ولا اعز به وقال ابو جعفر ضرابا ويجبسه **كتاب الرجوع**  
عن الشهادة واذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل حكم  
الحاكم بها سقطت وان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ  
الحكم ووجب عليهم ضمانا ما تلفوا بشهادتهم ولا  
يصح الرجوع الا بحضرة الحاكم واذا شهد شاهداً بما  
فهم الحاكم به ثم رجعا ضمنا المالا للمشهود عليه فان رجعا

احدهما ضمن النصف وان شهد بالمالا ثلثة فرجع جميعهم  
فلا ضمان عليه فان رجع آخر ضمن الرجعا نصف المالا  
وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرة ضمن ربع  
الحق وان رجعتا جميعا ضمنتا نصف الحق وان شهد  
رجل وعشرة نسوة ثم رجع ثمان فلا ضمان عليهن وان  
رجعت اخري كان على النسوة ربع الحق وان رجع الرجل  
والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة  
اسداس الحق عند ابو حنيفة وقال ابو حنيفة النصف  
وعلى النسوة النصف وان شهد شاهداً على امرة  
بالنكاح بمقدار مهر مثلهما ثم رجعا فلا ضمان عليهما  
وكذلك اذا شهدا على رجل بتزويج امرة بمقدار مهر مثلهما  
وان شهدا بالكفر من مهر المثل ثم رجعا ضمن الزانية  
وان شهدا ببيع شئ بمثل القيمة ثم واكثر ثم رجعا ضمنا  
وان كان اقل من القيمة ضمنا النقصان وان شهد على  
رجل انه طلق امرة قبل الدخول ثم رجعا ضمن نصف المهر



وكان بعد الدخول لم يضمن شيئا ولم يضمن بعد الدخول  
لم يضمن شيئا وان شهد على رجل انه اعتق عبده ثم رجعا  
ضمننا قيمته واذا شهد القصاص ثم رجعا بعد القتل  
ضمننا الدية ولا يقتصر منها واذا رجعا شهود الفروع ضمنوا  
وان رجع شهود الاصل بعد القضاء وقالوا لم نشهد  
شهود الفروع على شهادتنا فلا ضمان عليهم وان قالوا  
اشهدناهم وغلطنا ضمنوا وان قالوا شهد الفروع كذب  
شهود الاصل او غلطوا في شهادتهم لم يلتفت الى ذلك  
واذا شهد اربعة بالزنا وشاهدان بالاخصان فرجع  
شهود الاخصان لم يضمنوا واذا مرجع المذكون عن  
التزكية ضمنوا واذا شهد شاهدان باليمين وشاهد  
بوجود الشرط ثم رجعا فلا ضمان على شهود اليمين خاصة  
**كتاب آداب القاضي** ولا تصح ولاية القاضي حتى يجمع  
في المعلى شرائط الشهادة ويكون من اهل الاجتهاد  
ولا باس بالدخول في القضاء لمن شق بنفسه انه يؤدي

بدله  
القضاء

لزمه

فرضه ويكره الدخول فيه لمن يخاف العجز عنه ولا باس من عجز  
نفسه كيف فيه ولا ينبغي ان يطلب الولاية والاسما  
ومن قلد القضاء سلم اليه ديوان القاضي الذي قبله  
وينظر في حال المجتوبين فمن اعترف بحق الزمة اياه  
ومن انكر لم يقبل قوله المقر ولا عليه الا ببينة فان لم يقيم  
لم يعمل بتجليته حتى ينادي عليه وينظر في امره في الدائع  
وارتفاع الوقت فيعمل فيه على ما يقوم به البينة  
او يعترف به من هو في يده ولا يقبل قوله المقر ولا  
ان يعترف الذي هو في يده ان المقر لم سلمها اليه  
فيقبل قوله المقر منها ويجلس للحكم جلوسا ظاهر  
في المسجد ولا يقبل هدية الامن ذي رحم محرمة او ممن  
جرى عادته قبل القضاء وبها دارة ولا يحضر دعوة الا ان  
يكون عامدا ويشهد اجنابة ويعود المريق ولا يصف  
احدا خصمين ودين خصمه واذا حصل سوي بينهما  
في الجلوس والاقبال ولا يشان احدهما ولا يشير اليه



ولا يلحقه حجة فاذا ثبت الحق عنده وجب صاحب الحق  
حبس غريمه لم يجعل القاضي حبسه وامره بدفع عليه  
فان امتنع حبسه في كل دين لزمه بدلا عن ما حصل  
في يده كمن المبيع وبدل القرض او الذمة بعقد كالمهر  
والكفالة ولا يحبس فيها سوى ذلك اذا قال في فقي  
الا ان يثبت الغرم ببينة ان له مالا فيحبسه شئ من  
او ثلثة فان لم يظهر له مالا خلا سبيله ولا يجوز اسبه  
وبين غريمه ويحبس الزوج في نفقة زوجته ولا يحبس  
الوالد في دين ولده الا اذا امتنع من الاتفاق عليه ويحبس  
قضاء المرأة في كل شئ الا في الحد ود القصاص وقيل  
كتاب القاضي الى القاضي في حقوق اذا شهد به شاهدا  
عنده فان شهد واعيا خصم حاضر حكم بالشهادة <sup>كتب</sup>  
بحكمه فان شهدا بغير حضر الخصم لم يحكم <sup>لشهادة</sup> وكتبت  
ليحكم بها المكتوب اليه ولا يقبل الكتاب الا بشها  
رجلين او رجل وامرأتين ويجب ان يكون الكتاب <sup>عليهم</sup>

يسلمون

ليعلموا ما فيه ثم يختمه ويسلمه اليهم فاذا وصل القاضي  
لم يقبله الا بحضرة الخصم فاذا سلم الشهود اليه ينظر الى  
ختمه فاذا شهد وانه كتاب فلان القاضي سلمه اليها  
في مجلس حكمه وقراء علينا وختمه فتحه القاضي وقراء  
على الخصم والزومه ما فيه ولا يقبل كتاب القاضي في  
الحد ود القصاص وليس للقاضي ان يستخاف على  
القضاء الا ان يفرض ذلك اليه فاذا رفع القاضي حكم حاكم  
امضاء الا ان يخالف الكتاب او السنة او الاجماع او يكون  
قولا لا دليل عليه ولا يقضى القاضي على الغالب الا ان يحضر  
من يقدم مقامه واذا حكم رجلان ليحكم بينهما ورضيا حكمه  
جائز وهذا اذا كان بصفة الحاكم فلا يجوز تحكيم العبد <sup>الكافر</sup>  
والذي والمخلوق في القذف والفسق والصبى وكلوا  
من المحكمين ان يرجع مالم يحكم عليهما فاذا حكم لهما  
واذا رفع حكمه الى القاضي فوافق مذهبه امضاء وان خالفه  
ابطله ولا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص وان حكما قدم

شبهة  
الاحكام



خطأ ففرضي الحكم بالدية على العاقلة لم يتخذ حكمه ويجوز  
ان يسمع البينة ويقضى بالنكول وحكم الحكم لا يويه ووله  
ومن وجهه باطل **كتاب** القسمة وينبغي للمام ان ينصب  
قاسما يترقه من بيت المال المقسم بين <sup>الشر</sup> بغير اجر فان لم  
نصب قاسما يقسم بالاجر **ويجب** ان يكون القاسم عدلا  
مامونا عالما بالقسمة ولا يجبر القاضي الناس على قسم  
واحد ولا يترك القسم ليشتركون واجرة القسمة على عدل  
الرءوس عند الحقيقة **وقال** على قدر الانصاء واذ حضر  
الشركاء عند القاضي وفي ايديهم دأرا وصيغة ادعوا  
انهم ومنوها عن فلان لم يقسمها القاضي عند الحقيقة  
حتى يقيموا البينة على موته وعدله ورثته **وقال** يقسم  
باعتدافهم وذكر القاضي في كتاب القسمة انه قسمها  
بقولهم وان كان المال المشترك ما سبق العقار فادعوا انه  
مبذلت قسم بينهم بقولهم اجماعا وان ادعوا في العقار  
انهم شترن وقسم بينهم وان ادعوا الملك ولم يذكر وكيف

انتقل اليهم

انتقل اليهم قسمه بينهم واذا كان كل واحد من الشركاء يتوقع  
بنصيبه قسمه بطلب احدهم فان كان يتوقع به احدهم والاخر  
ليستضر لقلته نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسمه  
فان طلب صاحب القليل لم يقسم وان كان كل واحد منهما  
ليستضر لم يقسمها الا بتراضيهما ويقسم العرض اذا كان  
من صنف واحد ولا يقسم الجنتين بعضها في بعض  
الا بالقيمة **وقال ابو حنيفة** لا يقسم الرقيق ولا الجواهر **وقال**  
يقسم الرقيق ولا يقسم حمام ولا بين ولا رجي الا بتراضي الشركاء  
واذا حضر وارثان فاقام البينة على الوفاة وعاد الوفاة  
والدليل في ايديهما او معها وارث غائب قسمها القاضي بطلب  
الحاضرين وينصب للغائب وكيله ليقبض نصيبه  
وان كانوا مشترين لم يقسم مع غيبة احدهم وان كان  
العقار في يد الوارث الغائب لم يقسم وان حضر الوارث  
واحد لم يقسم واذا كانت الدفء مشتركة في مصر واحد  
قسمت كل دأر على حدة **وقال** ان كان الاصلح لم يقسم



بعضها في بعض قسمها وإذا كانت دارا وضعية  
أودارا أو خانقا أو قاسم كل واحد منهما على حدة بالاجماع  
ويستغني للقاسم أن يصور ما يقسمه ويعدله ويذكره  
ويقوم البناء ويفرض كل نصيب عن الباقي بطريقه  
وشربه حتى لا يكون لنصيب بعضهم بنصيب الآخر  
تعلق ثم يكتب أساميهم ويجعلها قرعة ثم يلقب  
نصيبا بالاول والذي يليه الثاني والثالث وهكذا  
ثم يخرج القرعة من خرج اسماء اوله فله السهم الاول ومن  
خرج ثانيا فله السهم الثاني ولا يدخل الدراهم والقسم  
الابتراضينهما فان قسم بينهم ولا حلهم مسيل في  
ملك الآخر أو طريق لم يشترط في القسمة فان أمكن  
صرف الطريق والمسيل عنه فليس له أن يستطرق  
وليسيل في نصيب الآخر وإن لم يمكن فسخ القسمة  
وإذا كان سفلا لأعلى أو علوا لأسفلا أو سفلا  
علوق كل واحد على حدة وقسم بالقيمة ولا معتبرا

فلك

ذلك وإذا اختلف المتقاسمون فشهد القاسمان  
قبلت شهادتهما وإن ادعى أحدهما الغلط ونعم أنه  
ما أصابه شيء في يد صاحبه وقد اشهد على نفسه  
بالاستيفاء لم يصدق على ذلك إلا ببينة وإن قال استوفيت  
حقني ثم قال أخذت بعضه فني فالقول له خضه مع <sup>تسنة</sup>  
وإن قال أصابني إلى موضع كذا فم يسله إلى ولم يشهد  
على نفسه بالاستيفاء وكان به شركه تحالف أو فسخت <sup>القسم</sup>  
وإذا استحق بعض نصيب أحدهما بعينه <sup>القسم</sup> يفسخ القسمة  
عند الحقيقة ويرجع بحقه ذلك من نصيب شركه فقا  
أبويوسف يفسخ القسمة **كتاب** الأكره يثبت حكمه إذا <sup>حصل</sup>  
من يقدر على القناع ما توجد به سلطانا كان أو صا فإذا  
أكره الرجل على بيع ماله أو على شيء سلقه أو على أن يقر لرجل  
بالف أو على أن يواجر داه فأكروا على ذلك بالقتل وبالفسخ  
الشديد أو بالحبس فباع أو اشتري فهو بالخيار وإنشاء  
امضى البيع وإنشاء فسخته ورجع بالمبيع فإن قبض الثمن



طوعا فقد اجاز البيع فان كان قبضه مكرها فليس ذلك  
باجازة وعليه مرده ان كان قائما في يده وان هلك المبيع  
في يد المشتري وهو غير مكره ضمن قيمته للبائع والمكره  
ان يضمن المكره النشاء ومن اكره على ان ياكل الميتة او يشرب  
الخمر فان اكره على ذلك بحبس او ضرب او قيد لم يحل له الا  
ان يكون بما يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه  
فاذا خاف وسعه ان يقدم على ما اكره عليه ولا يسعه ان  
يصبر على ما توعده فان صبر بها حتى وقع به ولم ياكل  
فصل ثم وان اكره على الكفر بالله او سب النبي صلى الله عليه وسلم  
بقيد او ضرب او حبس لم يكن ذلك اكرها حتى يكون بامر يخاف  
منه على نفسه او على عضو من اعضائه فاذا خاف ذلك  
ان يظهر ما امر به ويؤدي فاذا ظهر ذلك قلبه مطمئن  
بالايمان فلا ما ثم عليه فان صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر  
كان ما جوز ومثا بان اكره على ان لا زال مسلم بامر يخاف  
منه على نفسه او على عضو من اعضائه وسعه ان يفعل

ذلك ولصاحب المال ان يضمن المكره وان اكره يقتل على  
قتل غيره لم يسعد ان يقدم عليه ويصبر حتى يقتل  
قتله كان آثما والقصاص على الذي اكرهه ان كان قتل عمدا  
وان اكره على طلاق امرته او عتق عبده ففعل يقع ما اكره  
عليه ويرجع على الذي اكرهه بقيمة العبد ونصف  
مهر المرأة ان كان قبل الدخول وان اكره على الزنا وجب  
الحكم عند الحقيقة الا ان يكون السلطان وقال لا يلزم الحد  
واذا اكره على الرد لم يتبين امره منه **كتاب**  
السيوف والجهاد فرض على الكفاية فاذا قام به فرقا  
من الناس سقط عن الباقيين ولم يقيم به احد آثم  
جميع الناس بتركه وقتال الكفار واجب وان لم يتبدلوا  
ولا يجب الجهاد على صبي ولا عبد ولا امرأة ولا اعمى ولا  
مقعذور ولا اقطع فان هجم العدو على بلد وجب على جميع  
الناس الدفع فتخرج المرأة يعين اذن زوجها والعبد يعين  
اذن المولى واذا دخل المسلمون ديارا حارب فحاصروا مدينته



او حصنا دعوهم الى دار الاسلام فان اجابوا كفوا عن قتالهم  
وان استنصروا دعوهم الى دار الجحيم فان بدلوا بها فلم يمسوا  
للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ولا يجوز ان يقتل  
من لم تبلغه الدعوة الى الاسلام الا بعد ان يدعواهم اليه  
واستجب ان يدعوا من بلغته الدعوة وان ابوا استعاضوا  
بالله تعالى عليهم وجاريتهم ونصبوا عليهم المجانيق <sup>حرقهم</sup>  
وامرسلوا عليهم الماء وقطعوا اشجارهم وافسدوا نهرهم  
ولا باس بنبيهم وان كان فيهم مسلم اسير او تاجر وان  
تفرسوا بضبيبا من المسلمين او بالاسارى لم يكفوا عن  
مهمهم ويقصدون بالهوى الكفار ولا باس باخراج النساء  
والمصاحف مع المسلمين اذا كان عسكرا عظيما في  
عليه ويكون اخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها ولا تقتل  
المرءة الا باذن زوجها ولا العبد الا باذن سيده الا ان  
يجمع العدو ويتبع المسلمين ان لا يغدر به ولا يغلول ولا <sup>غشوا</sup>  
ولا يقتلوا المرءة ولا شيخا فانيا ولا صبيا ولا امي ولا

الا ان يكون

الا ان يكون احدهما ممن له راي في الحرب او يكون المرءة  
ملكته ولا يقتل مجنوننا واذراى الامام ان يصالح اهل  
الحرب او فريقا منهم وكان في ذلك مصلحة للمسلمين  
فلا باس به فان صالحهم مدة ثم راي الامام ان تقض  
الصالح انفع المسلمين بنذ اليهم وقتلهم بعد ما علمهم  
وان بدءوا بجحيانته قاتلهم ولم يبنذ اليهم اذا كان ذلك  
باتفاقهم واذا خرج عبيدهم الى عسكر المسلمين فحرقهم  
ولا باس ان يعلف العسكر في دار الحرب ويأكلوا ما وجدوا  
من الطعام ويستعملوا الحطب ويدهنوا بالدهن ويقالوا  
بما يجدونه من السلاح كل ذلك يفتن قسمة ولا يجوز ان  
يبيعوا شيئا من ذلك ولا يتولوه ومن اسلم منهم اخرا  
باسلامه نفسه واولاد الصغار وكل ما اهرق في يده او  
وديعة في يده مسلم او ذي فاني فان ظهرنا على الدار فقماره في  
ونز وجته في وجملها في واولاد الكبار في ولا يجمع  
ينبغي ان يباع السلاح من اهل الحرب ولا يجزى اليهم ولا

الملك



بالاسارى وهذا عند الحقيقة وقال لىفاي بهم اسارى  
المسلمين ولا يجوز من المن عليهم واذا فتح الامام بلدة عنق  
فهو بالخيار انشاء نفسه بين المسلمين وانشاء اقر  
اهل عليه ووضع عليهم الجزية وعلى اراضيهم الخراج  
وهو في الاسارى بالخيار انشاء قتالهم وانشاء استقامتهم  
وانشاء تركهم احرار فقيمة المسلمين ولا يجوز ان يرد  
الى دار الحرب واذا اريد العود الى دار الاسلام ومعه مثل  
ثمن لا يقدر على نقلها الى دار الاسلام ذبحها حرقت او لا  
يعقر ونها ولا يتركونها ولا يقسم غنيمة في دار الحرب  
حتى يخرجها الى دار الاسلام والروى والمقاتل في  
العسكر سواء واذا كفهم المدد في دار الحرب قبل  
ان يخرجوا الغنيمة الى دار الاسلام شاركهم فيها  
ولا حق للاهل سوق في الغنيمة الا ان يقا تلوا واذا امن  
مجاهد او امرىة حرة كافرة او جماعة او اهل حصن او  
مدينة صح امانهم لم يجز لاحد من المسلمين قتالهم  
الا ان يكونوا ذكرا

الا ان يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم الامام ولا يجزى  
امان ذمي ولا اسير ولا تاجر يدخل عليهم ولا يجوز  
امان العبد المحجور عند الحقيقة الا ان ياذن له الله  
في القتال وقال محمد يصح امانه واذا غلب الترك على  
الروم فسيبهم واخذوا من اموالهم ملكوها وان غلبنا  
على الترك حل لنا ما نجد من ذلك وان غلبوا على الروم  
واحرزوها بدارهم ملكوها فان فقد عليها المسلمون  
فوجدوها الما تكون قبل القسم في البحر بعين شي وان  
وجدوها بعد القسم اخذوها بقيمة ان احيوا وان  
دخل في دار الحرب تاجر فاشترى من ذلك واخرجه  
الى دار الاسلام فانك الاول بالخيار انشاء اخذها بالثمن  
الذي اشترى به التاجر وان شاء تركه ولا عليك علينا  
اهل الحرب بالقبلة مدينتنا ومكاتبنا واحصات  
اولادنا واهلنا وملكنا عليهم جميع ذلك واذا بقى العبد  
المسلم فدخل اليهم فاخذوه لا يملكوا وان تد بعين اليهم



فاخذوه ملكوه وقال لا يكون العبد ايضا وان لم يكن للامام  
 حمله يحمل عليها الغنائم قسمها بين الغانمين قسمه  
 الا يداع ليجلوها الى دار الاسلام ثم يرجعها منهم فيقسمها  
 وليجوز بيع الغنائم قبل القسمة ومن مات من  
 الغانمين في دار الحرب فلا حقه في الغنمة ومن  
 مات منهم بعد اخرجها الى دار الاسلام فتصيبه ثلثه  
 ولا بأس بان ينقل الامام ويخرج بالنقل على القتال فيقتل  
 من قتل قتيل فله سلبه او يقول للسريت جعلت لكم  
 الربع في بعد الخمس ولا ينقل بعد حرازا الغنمة بدار  
 الاسلام الا من الخمس واذا لم يجعل السلب للقاتل حصص  
 جملة الغنمة والقاتل وغيره فيه سواء والسلب ما على المقتول  
 من ثيابه وسلاحه ومركبه واذا خرج المسلمون من دار  
 الحرب لم يجز لهم ان يعاقبوا من الغنمة ولا ياكلوا منها شيئا  
 ومن فضله علف ام طعام او ورده الى الغنمة ويقسم  
 الامام الغنمة فيخرج منها خمسه فيقسم امرقة الخماس

في حال القتال

بين الغانمين للفارس سهمان وللراجل سهم واحد  
 هذا عند الحقيقة وقال للفارس ثلثا سهم وللراجل  
 سهم ولا سهم للفارس واحد والبلنزين والعتاق سهم  
 ولا يسهم للراجل والبغل ومن دخل دار الحرب فارسا  
 فتفق فرسا استحق سهم فارس وان دخل راكبا فاشترى  
 فرسا استحق سهم راكبا ولا يسهم للملك ولا امرء ولا  
 ولا في ولكن يرفع لهم عساير في الاسام واما الخمس  
 فيقسم على ثلثا سهم سهم لليتيم وسهم للمسكين  
 وسهم لابناء السبيل يدخل فقرا وفي القرى فيهم  
 لهم ويقدمون ولا يدفع الى غنياءهم شيئا فاما ذكر الله  
 في الخمس لذاته فانه لا فتتاح الكلام بذكر اسماء وسهم النبي  
 صلى الله عليه وسلم بالفقرة وبعد صلى الله عليه وسلم  
 بالفقر او اذا دخل الواحد او الاثنان دار الحرب مغيبين او  
 بغير اذن الامام فاخذوا شيئا لم يجز ان يدخل جماعة  
 لها منعة فاخذوا شيئا خمس وان لم ياذن لهم الامام واذا

سقطت بغيره لا سقطت القطي وسهم ذوي القربى لا في الغنمة  
 في مرض النبي

الا



وَاذا دخل المسلم دار الحرب تاجر فلا يحل له ان يتعرض لشئ  
 من اموالهم ولا من دعاتهم فان غلبهم فاحذ شئاً خرج<sup>ته</sup>  
 ملكه ملكا مخطوئاً ويومر ان يتصدق به واذا دخل الحرب  
 اليها مستامنا لم يكن له ان يقيم في دارها سنة ويقول  
 له الامام ان امنت تمام سنة وضعت عليك الجزية فان  
 قام اخذت منه الجزية وصار ذميا ولم يتكسب يجمع  
 الى دار الحرب فان عاد الى دار الحرب تكسب دية عند مسلم  
 او ذي اودينا في ذمتهم فقد صار ذميا مباحا بالعموم  
 وما في الاسلام من ماله فهو على خطر فان اسرا وقتل  
 سقطت ديونته وصارت الوديعة قياء وما اوجف  
 عليه المسلمون من اموال اهل الحرب بفقد قتال يصرف  
 في مصالح المسلمين كما يصرف اخراج ارض العرب كلها<sup>عشرة</sup>  
 وهي ما بين العذيب الى اقصى حجر باليمن بمهق الواحد  
 الشام والسواد ارض الخراج وهو ما بين العذيب الى عقبة  
 حلوان ومن العاث الى عبادان وارض السواد مملوكة لاهلها

يجوز بيعها

يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها وكل ارض اسلام اهلها عليها  
 او فتحت عنوة وقسمت بين الغانمين فهي ارض عشر  
 وكل ارض فتحت عنوة فاق اهلها عليها فهي ارض خراج  
 ومن احيا ارضا مواتا فهي عند ابي يوسف معتبر  
 بجيزها فان كانت من جيز ارض الخراج فهي خراجية وان كانت  
 من جيز ارض العشر فهي عشرية والبصرة عند عشيرة<sup>عشرة</sup> حجاج  
 الصحابة رضي الله عنهم وقال محمد بن ابي ابيها بديل  
 حفرها الامام او عين استخرجها او ماء وجلة او القرات  
 او الانهار العظام التي لا يملكها احد فهي عشيرة وان احياها  
 بناء الانهار التي حفرها لا عاجم متاهل الملك وفقد  
 يزجر فهو خراجية والخراج الذي وضعه عمر رضي الله تعالى  
 عنه على السواد من كل جريب يبلغه الماء قفذهها شامي<sup>وهي</sup>  
 الصاع ودرهم ومن جريب الكرم المتصل وجريب التخل  
 المتصل عشرة دراهم وما سوي ذلك من الاصناف ثلث  
 عليه بحسب الطاقه وان لم تطلق ما وضع عليها نقصم

ومن جريب الارطمة خمسة دراهم

نسخة  
 المكتبة



الامام وان غلب على ارض اخراج الماء او انقطع عنها  
او اصطلم النزع آفة فلا اخراج عليهم وان عطلها صاحبها  
فعليه اخراج ومن اسلم من اهل اخراج اخذ منه اخراج  
على حاله ويجوز ان يشتري المسلم ارض اخراج من الذي  
ويؤخذ منه اخراج ولا عشر في اخراج من الارض اخراج  
والجزية على ضربين جزية توضع بالتراضي والصلح  
فيقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق وجزية بيتدي  
الامام وضعها اذا غلب الامام على الكفار واقروهم على  
املاكهم فيضع على الغني الظاهر في كل سنة ثمانية دراهم  
درهما ياخذ منه في كل شهر اربعة دراهم وعلى وسط الحال  
اربعة وعشرين درهما في كل شهر درهمين وعلى الفقير  
المعتدل اثني عشر درهما في كل شهر درهما وتوضع الجزية  
على اهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان من العجم  
ولا يوضع الجزية على عبد الاوثان من العرب والمسلمين  
ولا جزية على امية ولا صبي ولا من ولا عبي ولا فقير

بمقتضى

غدير ومقتضى ولا على الرهبان الذين لا يخالطون الناس ولا يسمون  
اورمات وعليه الجزية سقطت الجزية عنه وان اجتمع عليه  
الحوالان قد اختلفت الجزيتان ولا يجوز اخذات بيعة ولا كنيسة  
في دار الاسلام واذا اهدمت الكنائس والبيعة القديمة  
اعادوها ويؤخذ اهل الذمة بالتميز عن المسلمين في زعمهم  
ومراكبهم وسرهم وقلانسهم فلا يكون الخيل ولا يحملون  
السلح ومن امتنع من اراد الجزية او قتل مسلما او سب  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم او نبي بمسيلة لم ينقض عهده  
الابان يلحق بدار الحرب او يغلبوا على موضع فيحاربون  
اذا ارتد المسلم عن دار الاسلام والعباد بالله عرض عليه الاسلام  
فان كانت له شبهة كشف عنه وخمس ثلثة ايام فان اسلم  
والاقتل فان قتله قاتل قبل عرض الاسلام كونه ولا شيء على  
القاتل واما المرأة اذا ارتدت فلا تقتل ولكن تخمس حتى تسلم  
وينزل منك المرتدة عن اموالها بدينه والامر عاقل اسلم  
عادة على حالها وان مات او قتل غير مرتدة انتقل ما اكتسب

عليه



في حال اسلامه الى ورثة المسلمين وكان ما اكتسبه في حال  
روته فينا وان حتى بدا الحرب من تدافعكم احكامكم بلحاظه عتق  
مدبره وامهات اولاده وحلت الديون التي عليه مؤجلة  
وينقل ما اكتسبه في حال الاسلام الى ورثة المسلمين وتقض  
الديون التي لروته في حال الاسلام ما اكتسبه في حال الام  
وما لروته من الديون في حال روته ما اكتسبه في حال روته  
وما باعه واشتراه او تصرف فيه من امواله في حال روته  
فموقوف فان اسلم صح عقوبه وان مات او قتل او نحو  
بلد الحرب بطلت وان عاد المتد بعد الحكم بلحاظه الى دار  
الاسلام مسلما فاجد في يد ورثته من ماله بعينه اخذ  
والمرتبة اذ تصرف في ماله في حال روته فان تصرفها  
نصارى بني تغلب يؤخذ من اموالهم ضعف ما يؤخذ  
من المسلمين من الزكوة ويؤخذ من نسائهم ولا يؤخذ  
من صبيائهم وما جباه الامام من الخراج والجزية من  
اموال بني تغلب وماله اهل الحرب الى الامام تصرف

مسلم

مصالح المسلمين فتشده منه الثغور وتبنى القناطر و  
الحبس وتقطي قضاة المسلمين وعلمائهم وعلمهم منه  
ما يكفيهم ويدفع سد اذق المقاومة وذراريهم  
البغاة اذا تغلب قوم من المسلمين على بلد وخرجوا  
اطاعة الامام وعلمهم الى العود الى الجماعة وكشف عن شعبتهم  
ولا يبدون بهم الامام بقية الحق يبدون وان بدعوا  
قاتلهم حتى يغرق جميعهم فان كانت لهم ذرية اجمعهم عليهم  
وابتاع مولاهم وان لم يكن ذرية لم ينجح عليهم ولم يبتع  
مولاهم ولا يسيئ لهم ذرية ولا يقسم اموالهم ولا يبايعون  
يقاتلون بسلاحهم ان احتاج المسلمون اليه ويحبس اموالهم  
فلا يروها عليهم ولا يقسمها حتى يرضوا بغيرها عليهم  
وما جباه اهل البغي من البلاد التي غلبوا عليها من الخراج  
او العشر لم يأخذ الامام ثانيا فان كانا صوفى في حقه الجزية  
من اخذ منه وان لم يكن صوفى في حقه فعلى اهله فيما بينهم  
وبين الله تعالى ان يعيد ذلك باب الخط والاباحة



لا يجلب الرجال لبس الحرب ويجلب النساء ولا لباس بتوسده  
هذا عند <sup>البحر</sup> <sup>البحر</sup> <sup>البحر</sup> وقال ابن يوسف ومحمد يكن توسده  
ولا لباس بلبس الذي يباح في الحرب عندها ويكون عند <sup>منه</sup>  
ولا لباس الملمح إذا كان سداً أبريسم ومحنة قطنا أو خرا  
ولا يجوز للرجال التحل بالذهب والفضة إلا خاتم والمنطقة  
وحلية السيف من الفضة ويجوز للنساء التحل بالذهب  
والفضة ويكره أن يلبس الصبي من الذهب والحجر ولا يجوز  
الأكل والشرب والمادهان والتطيب في آنية الذهب والفضة  
للرجال والنساء ولا لباس باستعمال آنية الرصاص والبراج  
والبلور والعقيق ويجوز الشرب في آنية المفضض عند  
البحر <sup>البحر</sup> والركوب على السرج المفضض والجلوس على السرج  
المفضض ويكره التعشيد في المصحف والنقط ولا لباس  
بتحلية المصحف ونقش المسجد ونزخرفته بماء الذهب ويكره  
استخدام الخصال ولا لباس بأخصاء البهائم وإن كان الحبر  
على الخيل ويجوز أن يقبل في الهدية والاذن قول العبد والصبي  
ويقبل في المعاملات

ويقبل في المعاملات قول الفاسق ولا يقبل في أخبار الديانات  
الأعبد ولا يجوز أن ينظر الرجل من الجنية إلا إلى وجهها  
وكيفية فاك كان لا يؤمن من الشهرة لا ينظر إلى وجهها إلا حاجة  
ويجوز للقاضي إذا أراد أن يحكم عليها وللشاهد إذا أراد  
الشهادة عليها أن ينظر إلى وجهها وإن خاف أن يشتهي  
ويجوز للطبيب أن ينظر إلى موضع الموضع منها وينظر إلى  
من الرجل إلى جميع البلدان إلا ما بين سرتة إلى كبتة ويجوز  
للمرءة أن تنظر من الرجل إلى ما ينظر الرجل إليه منه ويجوز  
أن تنظر المرأة من المرأة إلى ما يجوز للرجل أن ينظر إليه من الرجل  
وينظر الرجل من امرأته التي تحل له ونزوحه إلى وجهها  
وينظر الرجل من فوات محارمه إلى الوجه والرس <sup>الرس</sup>  
والساقين والعصدين ولا ينظر إلى ظهرها وبطنها  
ولا لباس بأن يمس ما جاز أن ينظر إليه منها وينظر الرجل  
من محلوكة غيره إلى ما يجوز أن ينظر إليه من ذوات محارمه  
ولا لباس بأن يمس ذلك إذا أراد الشراء وإن خاف أن يشتهي



والخفي في النظر الى الاجنبية كالفحل ولا يجوز للملوك ان  
يقتر من سيدته الا ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها  
ويغزل عن امته بغزل ذنبا ولا يغزل عن روجه الا بازها  
ويكره الاحتكار في اوقات المدايين والبهايم اذا كان ذلك  
بلد يضر الاحتكار باهلها ومن احتكر غلة ضيعته او ما  
من بلد آخر فليس يجتكر ولا ينبغي للسلطان ان يسرع على الناس  
ويكره بيع السلاح في ايام الفتنة ولا باس بيع العصير  
من يعلم انه ان يتخذ خمر **كتاب** الوصايا الوصية غير حرة  
وهي مستحبة ولا يجوز الوصية لوارثه الا ان يجوزها الورثة قبل  
بما زاد على الثلث ولا يجوز الوصية للقاتل ويجوز ان يوصي  
المسلم للكافر والكافر للمسلم وقبوله بعد الموت فان قبلها  
الموصي له في حال الحيثي او ردها ذلك باطل ويستحب ان  
يوصي الانسان بدين الثلث واذا وصى رجل الى رجل فقيل  
لوصي في وجه الموصي ورمدها في غير وجهه فليس مردون  
ردها في وجهه فخير والموصي به يملك بالقبول الا في

الوصية

واحدة وهو ان يموت الموصي ثم يموت الموصي له قبل القبول  
فيدخل الموصي به في ملك ورثته ومن اوصى الى عبد او  
كافر او فاسق اخرجهم القاضي عن الوصاية ونصب غيرهم  
ومن اوصى الى عبد نفسه وفي الورثة كبار لم يصح  
الوصية ومن اوصى الى من يعجز عن القيام بالوصية  
ضم اليه غيره ومن اوصى الى اثنين لم يجوز لاحدهما ان يعرف  
عند الحقيقة ومحمد بن ذوق صاحبها الا في شراي الكفن  
المليت وتجهيزه وطعام الصغار وكسوتهم وهداياهم  
بعينها وقضاء الدين وتنفيذ وصية بعينها وعق  
عبد بعينه وكفوفته في حقوق المليت ومن اوصى لرجل  
بثلث ماله والاخر بثلث ماله ولم تجز الورثة فالثلث  
بينهما نصفان وان اوصى لاحدهما بالثلث والاخر بالسدس  
ولم تجز الورثة فالثلث بينهما اثلاثا وان اوصى لاحدهما  
بجميع ماله والاخر بثلث ماله ولم تجز الورثة فالثلث  
بينهما على اربعة اسهم عند ابو نفع ومحمد بن ذوق <sup>حقيقة</sup>



الثالث بينهما نصفان ولا يضرب الوصية للموصي بما زاد  
على الثلث الا في المحابات والسعاية والدراهم المرسلة  
ومن اوصى وعليه دين يحيط به ماله لم يجز الوصية الا ان يبش  
الغرماء ومن اوصى بنصيب ابنه فالوصية باطلة وان  
اوصى بمثل نصيب ابنه فالوصية جائزة فان كان له ابنان  
فللموصي له الثلث ومن اعتق عبدا في ضدا وبيع وجابا او  
فذلك كله وصيته وهو معتبر من الثلث ويضرب به  
مع اصحاب الوصايا فان جابا ثم اعتق فالمحابات او عند  
الحنيفة وان اعتق ثم جابا فها سواء وقالوا العتق اولى  
في المستلئين ومن اوصى بهم من ماله فله اخس سهام  
الورثة الا ان ينقص من السدين فيتم له السدين والباقي  
يجز من ماله قبل الورثة اعطى ما شتم ومن اوصى  
بوصايا من حقوق الله تعالى قدمت الف النقص منها فدها  
الموصي او اخرها مثل الحج والعمرة والزكاة والكفارات و  
ما ليس بواجب قدم منه ما قدمه الموصي ومن اوصى بحجة

الاسلام اجماعا منه رجل من بلد الموصي كجركا فان لم يبلغ  
الوصية النفقة اجماعا عنه من حيث يبلغ ونخرج من بلده  
حاجا فجات في الطريق واوصى ان يحج عنه يحج عنه من بلده  
لا من الموضع الذي مات عند ابي حنيفة وقالوا  
يحج عنه من حيث يبلغ ولا يصح وصية الصبي والمكاتب  
وان ترك وفاء ويجوز للموصي الرجوع عن الوصية فاذا صرح  
بالرجوع كان رجوعا او الفعل الذي يدل على الرجوع من  
مجد الوصية لم يكن رجوعا ومن اوصى بجداره فهدم  
الملاحقون عند ابي حنيفة ومن اوصى لاصهاره قالوا  
لكل ذي رحم محرم من امرته ومن اوصى لاختاته قالوا  
لكل زوج ذات رحم محرم منه ومن اوصى لاقربائه فالوصية  
لاقرب الاقرب من كل ذي محرم منه ولا يدخل فيهم الولدان  
والولد ويكون للاثنتين فصاعدا واذا وصى وله عان <sup>شريك</sup> خالا  
فالوصية لعميه وان كان له عم وخالان فلكم النصف والخالان  
النصف هذا عند ابي حنيفة وقالوا الوصية لكل من ينسب الى



اقصى اب له في الاسلام والمذكر والانتفى فيه سواء ومن  
اوصى لرجل بثلث درهم او بثلث غنمه فهلك ثلثا ذلك  
وبقي ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله فله جميع ما  
بقي ومن اوصى بثلث ثيابه فهلك ثلثاها وبقي ثلثها  
وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم يستحق الثلث ما بقي  
من الثياب ومن اوصى لرجل بالف درهم وله ما عدا  
ودين على الناس فان خرج الف من ثلث العين دفعت  
الى الموصى له وان لم يخرج دفع اليه ثلث العين وكما خرج  
شئ من الدين اخذ الموصى له ثلثه حتى يستوفي الف  
ويجوز الوصية للحمل وبالحمل اذا وضع لاق من سته  
اشهر ومن اوصى لرجل بجارية الاحملها صحت الوصية  
والاستثناء ومن اوصى لرجل بجارية ثيه فولدت بعد  
موت الموصى قبل ان يقبل الموصى له ولدانم قبل وها  
يخرجان من الثلث فله الموصى له وان لم يخرج من الثلث ضرب  
بالثلث واخذ ما يجزئ من جميعا في قول ابي يوسف محمد

وقال ابو حنيفة ياخذ ذلك من الام فان فضل شئ  
اخذ من الولد ويجوز الوصية بخدمة عبده وسكنى  
دار سنين معلومة ويجوز ذلك ابدا فان خرجت رقبته  
العبد من الثلث يسلم اليه للخدمة وان كان لاما لله غيره  
يخدم الورثة يومين والموصى له يومان فان مات الموصى له  
عاد الى الورثة وان مات الموصى له في حياة الموصى بطلت  
الوصية ومن اوصى لاولاد فلان فالوصية بينهم المذكور  
فيه سواء وان اوصى لورثة فلان فالوصية بينهم المذكور  
حظ الاثنين ومن اوصى لزيد وعمر بثلث ماله فاذ لم ي  
ميت فالثلث كله لزيد وان قال ثلث مالي بين زيد  
عمر وزيد ميت كان عمر ونصف الثلث والباقي لورثة  
الموصى ومن اوصى بثلث ماله ولما له ثم اكتسب ل  
استحق الموصى له ثلث ما يملكه عند الموت **كتاب الفل**  
الجميع على قهر بينهم من الذكور عشق الابن وابن الابن وان  
سقط والاب والمجد هو اب الاب وان علا والاخ وابن الاخ



والعم وابن العم والزوجة ومولى النعمة ومن اللغات سبعة  
 الابنت وابنت الابن والام وابنة والاخت والزوجة  
 ومولى النعمة ولا يرث اربعة المملوك والقائد من المقتول  
 والمرثدا وهما المملكتين والفروض المحددة في كتب الله تعالى  
 النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس والاسم  
 النصف ففرض <sup>للمرثدين</sup> خمسة البنت وبنت الابن اذا  
 لم تكن بنت الصليب والاخت لاب وام والاخت لاب اذا لم  
 تكن الاخت لاب وام والزوجة اذا لم يكن للميت ولد وولد  
 والزوج للزوج مع الولد وولد الابن وللزوجات الربع اذا  
 لم يكن للميت ولد وللولد الابن والثلث للزوجات مع الولد  
 وولد الابن والثلثان لكل اثنين قصاعدا من كان قد  
 النصف للزوج والثلث فرض الام اذا لم يكن للميت ولد  
 ولا ولد الابن والاثنتان من الاخوة والاخت وبفرضها ثلث  
 ما يبقى في المسلكتين وهما الزوج وابوان وزوجة وابوان  
 للام ثلث ما يبقى بعد فرض الزوج والزوجة والثلث الاثر

ست  
 فقر

كل اثنين

كل اثنين قصاعدا من ولد الام ذكرهم وانشأهم فيه سوا  
 والسدس فرض سبعة لكل واحد من الاثنين مع الولد وولد  
 والام مع الاخوة والاخت وابنة وابنة مع الولد  
 والبنات الابن مع البنت والاخت لاب مع الاخت لاب  
 وام وللواحد الام **باب** السقوط ونسقط اجدات بالام  
 واجد والاخت والاخت بالاب وتسقط وللام باربعة  
 الولد وولد الابن والاب واجد واذا استكملت البنات الثلثين  
 سقطت بنات الابن الا ان يكون بان الحضانة او اسفل منهن  
 ذكر فيعصبهن واذا استكملت الاخوات لاب وام الثلثين  
 سقطت الاخوات لاب الا ان يكون معهن اخ فيعصبهن  
**باب** العصبات اقرب العصبات بنته ونحوه ثم الاب  
 ثم اجد ثم بنو اب وهم الاخوة ثم بن اجد وهم الاعمام ثم بنو اب  
 اجد واذا استوفوا بنو الاب في الدرجة فاوليهم من كان لابا  
 والابن وابن الابن والاخوة يقاسمون اخواتهم المذكورين  
 الاثنين وماعداهم من العصبات يتقربوا بالميت ذكرهم

من ولد

الاصح  
 الاب



دون اناتهم وان لم يكن عصبة من النسب فالعصبة هي <sup>العتق</sup>  
ثم اقرب عصبة المولى **باب** المحب وتجب الام من الثلث الى  
السدس باخوتين فصاعدا والفاضل عن فرض البنات  
لبنات الابن واخواتهم المذكور مثل حظ النسيئين للاب وام  
للاخوة الاب وابواتهم المذكور مثل حظ النسيئين واذا تركت بنتا  
وبنات الابن فلم يمت النصف ولبنات الابن السدس  
واكان مع بنات الابن بنو ابن فلم يمت النصف والباقي لغير  
الابن واخواتهم المذكور مثل حظ النسيئين وكذلك الفاضل من  
فرض الاخ لـ اب وام للاخوة من الاب واخواتهم المذكور مثل  
حظ النسيئين ومن ترك ابني عم احدهما اخ لام فلدخ السدس  
بالفرض والباقي بينهما مشترك ان تركت المرأة زوجها واما  
واخوة من ام واخوات اب وام فلدخ النصف والام السدس  
وللاخوة الام الثلث ولا يثنى للماخ من الاب والام **باب** الوصية  
والفاضل عن فرض ذوي السهام اذ لم يكن عصبة مردود عليهم  
بقدر سهامهم الا على الزوجين والكفر كله ملء واحدة يتوفاها

بغير علم

بأهلها ولا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم  
وما لم يرث لورثته من المسلمين وما اكتسب في حال ردته  
يحيى واذا غنى وجماعا وسقط عليهم حائطا فما قوا ولم يعلم من  
منهم ولا قال كل واحد منهم للاحياء ومن دونه واذا اجتمع في  
المجسي قربتان وتفرقت في شخص ورث احدهما مع الآخر  
ورث بها ولا يرث المجسي بالانكحة الفاسدة التي يستحلها  
فيهم وعصبة ولد الزنا وولد الزنا وولد المملعة وما  
امها ومن مات وترك جلي وقف ماله حتى تضع امرته  
في قوله <sup>المحنة</sup> <sup>المحنة</sup> واجدا ولي بالميراث من الاخوات عند  
وقال انفا سمعهم الا ان تنقصه المقاسمة من الثلث اذا  
اجتمعت اخوات فالسدس للاقربهن ويجوز لجد امه <sup>لابن</sup>  
ام اب الام وهي جدة فاسدة الاقرب بينهما وكل جدة تجوز  
واذا لم يكن للميت عصبة ولا ذوسهم ومرة ذوارحهم وهم  
عشرة اولاد الاخوات واولاد البنات وبنات الاخ وبنات العم  
واخواتهم اب اب الام والعم والعمة وولد الماخ من الام



اولهم فانهم من كان من ولد الميت ثم ولد الابن واحدا  
 وهم بنات الاخوات وولد الاخوات ثم ولد ابوي ابويه او احدهما  
 وهم بنات الاخوات وولد الاخوات ثم ولد ابوي ابويه او احدهما  
 وهم الاخوة والعمالات ثم العتات واذا استوى ولدان فلهما  
 فان لهم من ابويهم اولى من اجدهم واباللام  
 اولى من ولد الاخ والاخت والمعتق اولى بالفاصل من بينهم  
 السهام اذ لم يكن عصبته سواء ومولى المولات يورث واذا  
 ترك المعتق اب مولاه وابن مولاه فماله للابن عند الحقيقة  
 ومحمد وقال ابوين نصف للاب السدس والباقي للابن وان  
 ترك جده مولاه واخ مولاه فنصيب اولى قال ابو حنيفة المال لجده  
 وقال هو بينهما كما بينا في الاخ مع الجد ولا يباع الولاء ولا  
 حينما **باب** في النضر الفرائض واذا كان في المسئلة نصف ومائة  
 فاصلها من اثنين واذا كانت ثلث وما بقي او ثلثان وما  
 فاصلها من الثلث والكان ربع او ربع ونصف فاصلها من  
 والكان ثلث او ثلث ونصف فاصلها من ثمانية والكان ربع

ثلث او ثلث

ثلث او سدس فاصلها من ستة وقوله الاربعة ثمانية  
 وتسعة وعشرون واذا كان مع الربع ثلث او سدس فاصلها  
 من اثني عشر وقوله الى ثلثة عشر وخمسة عشر وسبعة  
 واذا كان مع الثمن ثلثان او سدس فاصلها من اربعة عشر  
 وقوله الى سبعة وعشرين فاذا انقسمت المسئلة على الورثة  
 فقلصت وان لم ينقسم سهامهم فاضرب عددهم في اصل  
 المسئلة وعولها الكانت عاكلة فما خرجت صحت منه  
 المسئلة كامرة واخوين للمهنة الربع سهم وللأخوين ما بقي  
 ثلثة لا ينقسم عليهما فاضرب اثنين في اثنين في اصل  
 المسئلة يكون ثمانية فنها نصيب وان وقف السهام على  
 فاضرب وفق عددهم في اصل المسئلة كامرة وستة اخوة  
 للمهنة الربع سهم وللأخوة ثلثة اسهم فاضرب ثلثة في عددهم  
 وهو اثنان في اصل المسئلة فنها نصيب المسئلة وان لم ينقسم  
 سهم من اثنين او اكثر فاضرب احد الفريقين في الآخر اجمع  
 من عدد الرؤوس فاضرب في اصل المسئلة فنها تخرج المسئلة

المسئلة  
 الاربعة  
 المسئلة







الدية على عاقلته ومن حفر بيرا في طريق المسلمين  
او وضع حجر افتلف بذلك انسان فدينه على عاقلته  
وان ائتلف فيه بهجة فضلتها في ماله وان اشترع  
في الطريق روثا او كيفا او ميتا بافسط على انسان  
فعطيت فالدية على عاقلته ولا كفارة على جافو ليراد  
وامنع الحجر ومن حفر بيرا في ملكه فعطيت بها انسان  
لم يقم والراك ضامن لما او طاعت الدابة وما قاض  
بيدها او كدمت ولا يضمن ما نحت الدابة برجلها  
وقتيها واذا لم يمت او باليت في الطريق فعطيت به  
انسان لم يقم والسائق ضامن لما اصاب بيده  
ورجلها والقائد ضامن لما اصاب بيدها دون  
رجليها واذا قاد قطارا فهو ضامن لما وطى وكان  
معه سائق فالضمان عليهما واذا جنى العبد جنيا ظاهرا

قيل

خطا لمولاه اما ان تدفعه بها او تقدييه وان دفعه  
ملكه ولي الجناية وان فداه فداه بارشها فان عاد  
نجني كان حكم الجناية الثانية حكم الاولى فان جنى  
جنايتين قيل للمولى اما ان تدفعه المولى الجنيتين  
فيقسماته على قدر حقهما واما ان تقديه بارش  
كل واحد منهما وان اعق المولى وهو لا يعلم بالجناية  
ضمن الاقل من قيمته ومن ارشها وان باعه المولى  
او عقه بعد العلم بالجناية وجب عليه الارش كاملا  
واذا جنى المدير او ام الولد جناية ضمن المولى الاقل  
من قيمته ومن ارشها فان جنى جنابة اخرى وقد  
دفع المولى القيمة الى الاولى بقضاء فلا شيء عليه لكن  
يتبع ولي الجناية الثانية في جنابة الاولى فيشاركه  
فيما اخذ وان كان المولى دفع القيمة بغير القضاء فالولي



بالنساء وانشاء تابع المولى وانشاء اتبع ولي الجناية الاكلى  
واذا مال الحايض الى طرفي المسلمين فطوبى صاحبه <sup>سكنة</sup>  
وانشده عليه فلم ينقذه في مدة يقدر على نقضه فيها  
حتى سقط ضمن ما تلف به من نفس او مال ويستولى  
يطالبه بنقضه مسلم او ذمي واذا مال الى دار رجل  
فالمطالبة الى مالك الدار خاصة واذا اصطدم فارا  
فانا على عاقلة كل واحد منهما دية الاخرى واذا قتل رجل  
عبدا خطاء فعليه قيمته لا يرد على عشرة الف درهم  
وان كانت قيمته عشرة الف او اكثر قضى عليه بعشرة  
الف الا عشرة وفي الامة اذا زادت قيمتها على  
الدية قضى بخمسة الف الا عشرة والعبد نصف  
قيمته لا يزداد على خمسة الف <sup>الف</sup> وكل ما يقدر من دية  
الحر فهو مقدم من قيمة العبد واذا ضرب بطن امرأة

وفي يمين

امراة قالقت جنينا ميتا فعليه غرة والغرة نصف  
عشر الدية وان القت حيا شرمات فعليه دية كاملة  
وان القت ميتا ثم ماتت الام فعليه دية اللام والغرة  
وان ماتت الام ثم القت ميتا فلا شيء في الجنين فعليه الدية  
وما يجب في الجنين فهو مورث عنه وفي جنين الامة  
اذا كان ذكرا نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته  
لو كان انثى ولا كفارة في الجنين والكفارة في شبهة العمد  
والخطاء عتق رقبة مومنة فان لم يجد فصيام شهرين  
متتابعين ولا يجزي فيها الاطعام **باب القسامة**  
واذا وجد القاتل في محلة لا يعلم من قتله استخلف  
خمسون رجلا منهم يجيرونهم الولي بالله ما قتله وما  
علمه قاتلا واذا حلفوا قضى على اهل المحلة بالدية  
ولا يستخلف الولي ولا يقضي له بالجناية وان لم يكن



اهل المحلة خمسين كرويت الايمان عليهم حتى يكون خمسين  
ولا يدخل في القسامة مبي ولا مجنون ولا امرأة ولا  
عبد وان وجد ميت لا اثر به فلا قسامة ولا دية فيه  
وكذلك ان كان الدم ليسيل من انفه او من دبره  
او من فمه فان كان يخرج من عينه او اذنه فهو  
قتيل واذا وجد القتل على دابة يسوقها رجل فالدية  
على عاقلة دون اهل المحلة وان وجد في دار انسان  
فالقسامة عليه والدية على عاقلة ولا يدخل السكان  
في القسامة مع الملاك وهي على اهل الخطاة <sup>المشتري</sup> دون  
ولو بقي منهم واحد هذا عند الاعظم وان وجد قتيل في  
سفينة فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين  
وان وجد في مسجد محلة فالقسامة على اهله وان وجد  
في المسجد الجامع او الشوارع الاعظم فلا قسامة والدية

والدية على بيت المال وان وجد في البرية ليس  
بقربها عمارة فهو هدر وان وجد بين قريتين كان  
على اقربهما وان وجد في وسط القرأت بمزبلة الماء  
فهو هدر وان كان محبسا بالشاطي فهو على اقرب  
القرى من ذلك وان ادعى الولي على واحد من اهل  
المحلة بعينه لم يقط القسامة عنهم وان ادعى على واحد  
من غيرهم سقط عنهم واذا قال المستحق قتله فلان  
استحلف بالله ما قتل ولا عرفت له قاتلا غير  
فلان واذا شهد اثنان من اهل المحلة على رجل من  
غيرهم انه قتله لم يقبل شهادتهما **كتاب المعاقلة** الدية  
في شبه العمد والمخطأ وكل دية وجبت بقتل  
على العاقلة والعاقلة اهل الدعيوان ان كان القاتل من  
اهل الدعيوان يوحده من عطاياهم في ثلث سنين



فَإِنْ خَرَجَ الْعَطَايَا فِي أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِ سِنِينَ أَوْ قَاتَلَ  
أَخَذَ مِنْهَا وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الدِّيَّانِ فَعَاقَلَهُ  
قَبِيلَةٌ يُقَسِّمُ عَلَيْهِمْ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَلَا يَزَادُ الْوَاحِدُ عَلَى رُبْعَةٍ  
وَسَارِهِمْ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَيَنْقُصُ مِنْهَا فَإِنْ لَمْ يَتَّبِعِ الْقَبِيلَةَ  
لِلَّذَلِكَ ثُمَّ لِيَعْمَرَ أَقْرَبَ الْقَبَائِلِ وَيَدْخُلُ الْقَاتِلُ مَعَ عَاقَلِهِ  
فَيَكُونُ فِيمَا يُوَدِّي كَأَحَدِهِمْ وَعَاقَلُهُ الْمَعْتَقُ قَبِيلَةً مَوْلَاهُ  
وَمَوْلَى الْمَوَالَاتِ يَعْقِلُ عَنْهُ مَوْلَاهُ وَقَبِيلَتُهُ وَلَا يَحْمِلُ  
الْعَاقَلَةُ أَقْلَ مِنْ نِصْفِ عَشْرِ الدِّيَّةِ وَيَحْمِلُ الْعَاقَلَةُ نِصْفَ  
الْعَشْرِ قِصَاعًا وَمَا تَقْصُصُ مِنْ ذَلِكَ يَكُونُ فِي مَالِ الْخَائِفِ  
وَلَا تَعْقِلُ الْعَاقَلَةُ جَنَايَةَ الْعَبْدِ وَلَا الْجَنَايَةَ الَّتِي اعْتَرَفَ  
بِهَا الْجَانِي إِلَّا أَنْ يَصْدُقَ قَوْلُهُ وَلَا وَجِبَ الْخُلْعُ وَإِذَا  
جَنَى الْحُرُّ عَلَى الْعَبْدِ جَنَايَةَ خُلْعَاءٍ كَانَتْ عَلَى عَاقَلَتِهِ  
**كِتَابُ الْحُدُودِ** الزَّانِيَةُ يَأْبِسُ وَالْأَمْرُ وَالْبَيْتَةُ

أَنْ يَشْهَدَ أَرْبَعَةً مِنَ الشُّهُودِ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ بِالزَّانَا  
فَيَسْأَلُهُمُ الْإِمَامُ عَنْ مَا هُوَ وَيَكْفِيهِ هُوَ وَابْنُ زُبَيْرٍ  
زَيْنٍ وَمَتَّى زَيْنٍ فَإِذَا بَيَّنَّا ذَلِكَ وَقَالُوا إِنَّا نَاهٍ وَطَبِخًا  
فِي فَرْجِهَا كَالْمِلْكِ فِي الْمَكَلَّةِ وَسَأَلَ الْقَاضِي عَنْهُمْ فَعَدَلُوا  
فِي السَّرِّ وَالْعِلَالِيَّةِ حُكْمَ بَشْتِهَادِهِمْ وَالْأَقْرَارُ أَنْ  
يَقْرَأَ الْعَاقِلُ الْبَالِغَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّانَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فِي أَرْبَعَةِ  
مَجَالِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الْمَقْرَمَةِ أَقْرَرَهُ الْقَاضِي إِقْرَارَهُ فَإِذَا  
تَمَّ أَقْرَارُهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ سَأَلَهُ عَنِ الزَّانَا مَا هُوَ وَيَكْفِيهِ هُوَ  
وَابْنُ هُوَ وَمِنْ زَيْنٍ فَإِذَا بَيَّنَّا ذَلِكَ لَزِمَهُ الْحُدُ  
فَأَمَّا الزَّانِي مُحْصَنًا رَجُلًا بِالْحَجَارَةِ حَتَّى يَمُوتَ نَحْرُهُ  
إِلَى الْأَرْضِ فَيَضَاءُ يَبْتَدِئُ الشُّهُودُ بِرُجْمِهِ ثُمَّ الْإِمَامُ  
ثُمَّ النَّاسُ فَإِذَا مَتَّعَ الشُّهُودَ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ سَقَطَ  
الْحُدُ فَإِذَا كَانَ مَقْرَأَتَهُ الْإِمَامُ ثُمَّ النَّاسُ وَيُقْبَلُ



ويكفن ويصلى عليه وان لم يكن محصنا وكان حرا  
فقد مائة جلدة يا امر الامام بضربه بسوط لا مرة  
له ضربة متوسطا ينزع عنه ثيابه ويفرق الضرب  
على اعضاءه الاراسه ووجهه وفرجه وان كان عبدا  
جلده خمسين وكذلك الأمة فان رجع المقر من قراءه  
قبل اقامة الحد اوتي وسطه قبل رجوعه وخطي سبيله  
ويستحب للامام ان يلقي المقر الرجوع ويقول  
لعلك لمست او قبلت والرجل والمرأة في ذلك سواء  
غير ان المرأة لا ينزع عنها من ثيابها الا الفراء  
والخشو وان حفر لها في الرجم جائز ولا يقيم المولى  
الحد على عبده الا باذن الامام واذا رجع الحد  
بعد الحكم قبل الرجم ضربوا الحد وسقط الحد عن  
المشهد عليه فان رجع بعد الرجم حله راجع وحده

وحده ومن رجع الديه وان نقص عدد الشهود  
عن اربعة حدوا والا حصان ان يكون حرا فلا  
بالفا مسلا قد تزوج نكاحا صحيحا ودخل بها وهما على  
صفة الاحصان ولا يجمع في المحصن بين الجلد و  
الرجم ولا يجمع في البكر بين الجلد والنفي الا ان يرى  
الامام في ذلك مصلحة فيغيره على قدر ما يرى فاذا  
زنى المربض وحده الرجم رجم وان كان حد جلد  
لم يجلد حتى يبرأ واذا زنت الحامل لم تحدد حتى تنفع  
حملها فان كان حدها الجلد لم تجلد حتى تعالي من  
نفاسها واذا شهد الشهود بحد متفاد لم يمنعهم  
عواقبته بعدد هم عن الامام لم يقبل شهادتهم الا في حد  
الذات خاصة ومن وطئ اجنية فيما روى القرح حرة  
ولا حد على من وطئ جارية ولده او ولد ولده وان



قال علمت انها علي حرام واذا وطئ جارية ابية او امه  
او زوجته او وطئ العبد جارية مولاه وقال علمت انها  
علي حرام حد وان قال ظنت انها تحلي لم يحد من  
وطئ جارية اخيه او عمه وقال ظنت انها حلال حد  
ومن زفت اليه غير امرأته وقالت النساء انها  
زوجتك فوطئها فلا حد عليه وعليه المهر ومن وجد  
امرأة على فراشه فوطئها فعليه الحد ومن تزوج امرأة  
لا يحل له نكاحها كاخته مثلا فوطئها لم يجز عليه الحد  
ومن اتى امرأة في الموضع المكروه او عمل عمل قوم لوط  
فلا حد عليه عند سحيفة ويغزو عندهما هو كالزنا  
ومن وطئ بهيمة فلا حد عليه ومن نفي في دار الحرب  
او نفي ما البغي تم خرج البنا او قرع القاضي لا يقام الحد  
عليه **باب حد الشرب** ومن شرب الخمر فاخذت بها

ويجبها موجود فشهد الشهود بدتك عليه او اقر  
فعليه الحد وان اقر بعد ذهاب رايته لم يحد  
من سكر من البئذ حد ولا حد على من وجد منه  
رايحة الخمر او تقيها ولا يحد السكران حتى يعلم انه  
سكر من البئذ وشربه سوطا ولا يحد السكران حتى يزول  
عنه السكر وحد الخمر السكر في الحر ثمانون سوطا يفرق  
على بدنه كما ذكرنا في الزنا وان كان عبدا فحد اربعون  
سوطا ومن اقر بشرب الخمر او السكر ثم رجع لم يحد  
ويثبت حد الشرب باقراره مرة واحدة وبشهادة  
شاهدين ولا يقبل فيه شهادة النساء مع الرجال **باب حد**  
**القذف** واذا قذف الرجل رجلا محصنا وامرأة محصنة  
بصرح الزنا وطالب القذف بالحد حده الحاكم ثمانين  
سوطا كان حرو يفرق القرب على اعضائه ولا يجرد عن



ثيابه غير انه يترفع عنه الفرع والحشوة وكان عبدا  
جلده اربعين والاحصان ان يكون المقدوف حرا  
عاقلا بالغاملا عفيفا عن فعل الزنا ومن نفى نسبه  
فقال لست ابيك او قال يا ابن الزانية وامه ميت  
محصنة وطالب الابن يحد ما حد القاذف ولا يطالب  
بحد القذف لئلا من يقع القذف في نسبه يقدفه وكان  
المقدوف محصنا جاز لابنه الكافر والعبدان يطالبان بالحد  
وان اقر رجل بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه وليس للعبد  
ان يطالب بولاة بحد امه الحر ومن قال العربي يا بني  
لم يحد ومن قال الرجل يا ابن ماء السماء فليس يحد  
واذا نسب الى عمه او خاله او زوج امه فليس يحد ومن  
وطي وطيارا ما في غير ملكه لم يحد قاذفه والملاعنة  
بولد لا يحد قاذفها ومن قد قامة او عبدا او كافرا بالزنا

بالزنا او قدف مسلما بغير الزنا فقال يا فاسق او يا كافر  
او يا خبيث عزروا ان قال يا حمار او يا خنزير لم يعزروا والعنبر  
اكثره تسعة وثلاثون سوطا وله ثلث جلديات قال  
ابو يوسف يبلغ بالتعزير خمسة وسبعين سوطا وان راى  
الامام ان يضيق التعزير المحبس ففعل واشد الضرب التعزير  
ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف ومن حد الامام  
او عن رفات فدمه هدم وان حد المسلم في القذف  
سقط شهادته وان تاب وان حد الكافر في القذف ثم سلم  
قبلت شهادته **كتاب السرقة وقطاع الطريق** واذا  
سرق العاقل البالغ عشرة دراهم او قيمته عشرة دراهم  
مضروبه كانت او غير مضروبة من حر لا يشهد فيه  
وجب عليه القطع والحر والعبد في القطع سواء ويحجب القطع  
بقراره مرة واحدة او بشهادة شاهدين واذا اشترك



جماعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم عشرة <sup>القطع</sup>  
وان اصاب اقل من ذلك لم يقطعوا ولا يقطع فيما  
يوجد <sup>الجمعة</sup> تافها بما حاق الاسلام بالحشيش والقصب والخشب  
والسمك والقصيد فكذلك لا قطع فيما يسرع اليه الفساد  
كالقواكه الرطبة واللبن واللحم والبطيخ والفاكهة في الشجر  
والزروع الذي لم يحصد <sup>الجمعة</sup> ولا قطع في الاشربة المطربة  
ولا في الطنجر ولا في سرقة المصحف <sup>المصحف</sup> وان كان عليه حلية ولا  
في الصليب من الذهب ولا الشطرنج ولا التزود ولا قطع  
السارق الصبي الحر وان كان عليه حلي ولا في سرقة العبد  
الكبير ويقطع في العبد الصغير ولا قطع في الدفائر كلها الا  
في دفائر الحباب ولا في سرقة فقد الكلب ولا ذئب ولا  
طبل ولا مزمار ويقطع في الساج والقنأ والابنوس  
والقصد <sup>الجمعة</sup> واذا اتخذ من الخشب او ان ابوابه ومضائق

صناديق قطع فيها ولا قطع على خائن ولا خائنة  
ولا نياشاة ولا مختلس ولا غاصب ولا منتهب ولا يقطع السارق  
من بيت المال ولا يقطع السارق من مال السارق فيه  
مشاركة ومن سرق من ابويه او ولده او ذي رحم محرم  
منه لم يقطع وكذلك اذا سرق احد الزوجين من الآخر  
او العبد من سيده او من امرأة سيده او زوج سيده  
والملوك من مكاتبه والسارق من المقيم والعرض على  
حرز المعينة كالبسوت والدور وحرز بالحافط ومن سرق  
شيئا من حرز او غير حرز وصاحبه عنده يحفظه وجميعه  
القطع ولا قطع على من سرق من حمام او بيت او للناس  
دخوله ومن سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده  
قطع ولا قطع على الضيف اذا سرق من اصابته واذا انقلب  
الامر البيت ودخل فاخذ المال وناوله اخر خارج البيت



فلا قطع عليهما وان القاه في الطريق ثم خرج فاخذ قطع  
وكذا ان حمل على حمار فساقه فاخرجه واذا دخل  
الحرب جماعة فتولى بعضهم الاخذ فقلعوا جميعا ومن  
ثقب البيت وادخله يده فاخذ شيئا لم يقطع وان  
ادخل يده في صندوق الصير في اوفي كم غيره فاخذ المال  
قطع وتقطع يمين السارق من الزند وتجبم فان سرق  
ثانيا قطعت رجله اليسرى فان سرق ثالثا لم يقطع وفلا  
في التجن حتى يتوب واذا كان السارق اشل اليد اليسرى  
اقطع او مقطوع الرجل اليمين لم يقطع ولا يقطع السارق  
الا ان يحضر المسروق منه فيطالب بالسرقة قالوا هيها  
من السارق او باعها اياه او نقصت قيمتها من النصاب  
لم يقطع ومن سرق عينا فقطع فيها ورد هاتم عاد  
فسرقها وهي بحالها لم يقطع فان تغيرت عن حالها مثل

ان كان غزلا فسرقه فقطع فيه وردة ثم تسج فعاد سرقه  
قطع واذا قطع السارق والعين قائمة في يده وقها  
وان كانت هالكة لم يضمن قالوا ادعى السارق ان العين  
المسروقة ملكه سقط القطع عنه وان لم يقر بنية واذا  
خرج جماعة متمعين او واحد يقدر على الامتناع فقصدا  
قطع الطريق فاخذوا قبل ان ياخذوا مالا وقتلوا  
نفسا حبسهم الامام حتى يجد ثبوت ثوبه واذا اخذوا  
مال مسلم او ذمي والمأخوذ اقسام على جماعة صاحب احد  
منهم عشرة دراهم فصاعدا او قبة ذلك قطع الامام  
ايديهم وارجلهم من خلاف وان قتلوا ولم ياخذوا  
مالا قتلهم الامام حدا فان عفى الاولياء عنهم لم يفت  
الى عفوهم وان قتلوا واخذوا المال فالامام بالخيار ان شاء  
اقطع ايديهم وارجلهم من خلاف وقتلهم وصلبهم





وانشاء قتلهم وانشاء صليهم من غير قطع يصلي  
ثم يبع بطنه برمح الى ان يموت ولا يصلي اكثر من ثلثة  
واكثر فيهم صبي او مجنون او ذود دم من المقتول  
عليه سقط الحد عن الباقيين وصار القتل الى الاولياء  
انشاءوا قتلوا وانشاءوا عفوا وان يشار القتل واحد  
منهم اجرى الحد على جماعتهم **كتاب الاشربة** الاشربة  
الحرمة اربعة الحرم وهي عصير العنب اذا غلى واشتد  
وقذف بالزبد والعصير اذا طبخ حتى ذهب اقل من ثلثه  
ونقيع الزبيب اذا اشتد وغلا ونقيع التمر وبنيد التمر  
والزبيب اذا طبخ كل واحد منهما اذ في طنجرة حلال وان  
اشتد اذا شرب منه ما يغلب على طعمه انه لا يكره  
من غير طهو ولا طرب ولا باس بالخيلطين وبنيد  
العسل والتين والحنطة والشعير والذرة حلال وان لم

وان لم يطبخ وعصير العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثه  
وبقي ثلثه حلالا وان اشتد ولا باس بالاشربة  
الدياء والحكم والمزيت والقهز اذا تخلت الخرجات  
سواء صارت خلا بنفسها او بشيء يطرح ولا يكره  
تخليلها بالحديث **كتاب الصيد والذبائح** يجوز الا  
صطيد بالكلب والقهز والباذي وسائر الجوارح  
المعلمة وتعليم الكلب ان يترك الاثنت مرات وتعليم  
الباذي ان يرجع اذا دعوته فاذا ارسل كلبا للعلم بالايه  
او صقرا وذكر اسم الله تعالى عند ارساله فاخذ الصيد  
وجرحه فوات حل كله فان اكلمته الكلب لم يؤكل وان  
اكلمته الباذي اكل وان ادرك المرسل الصيد حيا وجب  
عليه ان يتركه وان ترك تركية حتى مات لم يؤكل وان  
خفقه الكلب ولم يجرحه لم يؤكل وان شاركه كلب غير معلم



او كلب مجوسي او كلب لم يذكر اسماءه لم يؤكل وان رمى الرجل  
بها الى صيد فسمى عند الرمي اكل ما اصاب اذا جرحه السم  
فانت وان ادركه حيا زكاه وان ترك تركية لم يؤكل  
واذا وقع السهم بالصيد فتحلا ملا حتى غاب عنه ولم يزل  
في طلبه حتى اصابه ميتا اكل وان قعد عن طلبه ثم  
اصابه ميتا لم يؤكل وان رمى صيدا فوقع في الماء لم يؤكل  
وكذلك ان وقع على سطح او وقع على جبل ثم برى منه  
الى الارض لم يؤكل ايضا وان وقع على الارض استدام اكل  
وما اصاب المعراض بمرضه لم يؤكل وان جرحه اكل ولا  
تاكل ما اصابه البندقة اذا مات منها واذا اذى الى  
الصيد فقطع عضو منه اكل الصيد ولا يؤكل العضم  
وان قطع اقلها والاكثر مما يلي العجز اكل الكل وان كان اكثر  
مما يلي الراس اكل الاكثر ولم يؤكل الاقل ولا يؤكل صيد

صيد المجوسي ولا صيد المرتد والوثني والمحرم ومن رمى  
صيدا فاصابه ولم يخنه ولم يخرج من حيز الامتناع  
فرماه اخر فقتله فهو للثاني ويؤكل وان كان الاول  
اخذته فرماه الثاني فقتله لم يؤكل والثاني ضام للقيمة  
للاول ويجوز اصطياد ما يؤكل من الحيوان وما لا يؤكل  
وذبيحة المسلم والكفاي حلال ولا يؤكل ذبيحة المجوسي  
والمرتد والوثني ولا يحل ذبيحة المحرم من الصيد وان  
ترك الناجح التسمية عند ذبيحته ميتة لا يؤكل وان رجا  
ناسيا اكل والذبح في الحائضين الحيضين والبلية والهرق  
التي يقطع في الزكاة اربعة الحلقوم والمري والودجان  
فاذا قطعها حلالا اكل وان قطع اكثرها فذلك ذبح فحلالا  
لا بد من قطع الحلقوم والمري واحدى الودجان  
الذبح بالبطلة والمروة وبكل شيء انهر الدم الا السلقاير



والظفر الفاي ثم **ويستحب** ان تحذف الذابح شفرته **ومن** قطع  
بالسكين الخنازير او قطع الداس كره له ذلك ويؤكل **ويحرم**  
وان ذبح الشاة من قفاها فان بقيت فيه حتى تقطع  
العروق جاز ويكره وان ماتت قبل قطع العروق لم  
يؤكل وما استانس من الصيد فزكاته الذبح وما نوحش  
من النعم فزكاته **الغنم** والمستحب في الابل الخرفان نجما  
جاز الذبح ويكره **والمنح** في البقر والغنم الذبح فان  
نحرهما جاز ويكره **ومن** نحر ناقة او ذبح بقرة او شاة  
فوجد في بطنها جنيا ميتا لم يؤكل اشعر ولم يضر ولا  
يجوز كل ذي ناب من السباع وذي مخالب من الطيور  
ولا باس بغرب الدرع ولا يؤكل الا بفتح الذي ياكل  
الجفيف ويكره اكل الضيع والضيب والحشرات كلها  
ولا يجوز اكل الحمار الا هلكية **والبعال** ويكره اكل لحم القرن

القرن ولا باس باكل الارنب وان ذبح ما لا يؤكل لحمه  
طهر لحمه وجلده الا الاذي والخنزير فان الزكاة لا تقبل  
فيهما ولا يؤكل من حيوان الماء الا السمك ويكره اكل  
السمك الطافي ولا باس باكل الحريش والمارماهي ويجوز كل  
المجراد **كتاب الاضحية** الاضحية واجبة على كل امر  
مسلم مقيم موسر في يوم الاضحية عن نفسه وولده **الضحية**  
يذبح عن كل واحد منهم شاة او يذبح بدنة او بقرة  
عن سبعة وليس على الفقير والمساكين الاضحية **دوقت**  
الاضحية يدخل بطلوع الفجر يوم الغرة لانه لا يجوز اكل  
الامصار الذبح حتى يصلي الامام العيد فاما اهل السواد  
بعد الفجر وهي جائزة في ثلثة ايام يوم الغرة ويومان  
بعده ولا يضي بالعمياء والعوراء والعرجاء التي لا  
تمشي الى المنسك والعجاء ولا يجوز المقطوع الاذن



والذنب ولا التي ذهب أكثرانها فان بقي الاكثر  
من الاذن جاز ويجوز ان يضي بالجماء والخصي والنكاح  
والاضحية من الابل والبقر والغنم يجزي من ذلك  
كله النبي الا الضان فان الجذع منه يجزي ويكلم  
لحم الاضحية ويطعم الاغنياء والفقراء ويذبح ويستحي  
ان لا ينقص الصدقة من الثلث ويتصدق بجلدها  
او يعمل منه آلة يستعمل في البيت ولا فصل ان يذبح  
اضحية بيده ان كان يحسن الذبح ويكره ان يذبح  
الكناني واذ غلط رجلان فذبح كل واحد منهما ضحية  
الاخر اجزاء عنهما ولا ضمان عليهما **كتاب الايمان**  
الايمان على ثلاثة اشبار يمين الغموس ويمين منعقدة  
ويمين لغو يمين الغموس هي الحلف على امر ما من بعد  
الكذب فيه فهذه اليمين ياثم بها ولا كفارة الا الاستغفار

الاستغفار والتوبة واليمين المنعقدة هي الحلف على  
الامر المستقبل ان يفعله او لا يفعله فاذا حنت  
في ذلك لزمه الكفارة واليمين اللغو ان يحلف على  
امر ماض وهو يظن انه كمال والامر بخلافه هذه  
اليمين نرجوان لا يواخذ الله بها صاحبها والفاصد  
في اليمين والمكره والناسي سواء ومن فعل الحلف  
عليه مكرها او ناسيا سواء واليمين بالله تعالى وباسم  
اخر من الاسماء كالرحمن والرحيم او بصفة من صفات  
ذاته كعزة الله وجلاله وكبريائه الا قوله وعلم الله  
فانه لا يكون يمينا وان حلف بصفة من صفات  
المفعول كغضب الله وسخطه لم يكن حائفا ومن حلف  
بغير الله لا يكون حائفا كالنبي والقرآن والكعبة و  
الحلف بحروف القسم وحروف القسم ثلثة الواو الهاء

واليمين المنعقدة هي الحلف على الامر المستقبل ان يفعله او لا يفعله فاذا حنت في ذلك لزمه الكفارة واليمين اللغو ان يحلف على امر ماض وهو يظن انه كمال والامر بخلافه هذه اليمين نرجوان لا يواخذ الله بها صاحبها والفاصد في اليمين والمكره والناسي سواء ومن فعل الحلف عليه مكرها او ناسيا سواء واليمين بالله تعالى وباسم اخر من الاسماء كالرحمن والرحيم او بصفة من صفات ذاته كعزة الله وجلاله وكبريائه الا قوله وعلم الله فانه لا يكون يمينا وان حلف بصفة من صفات المفعول كغضب الله وسخطه لم يكن حائفا ومن حلف بغير الله لا يكون حائفا كالنبي والقرآن والكعبة والحلف بحروف القسم وحروف القسم ثلثة الواو الهاء



وابه والباء كقوله بالله والتاء كقوله تالله وقد  
يضم الحروف فيكون حالفا كقوله الله لا فعل كذا  
وقال ابو حنيفة اذا قال وحق الله فليس بحالف  
واذا قال قسم او قسم بالله او احلف او احلف بالله  
او اشهد او اشهد بالله فهو حالف وكذا كقوله  
وعهد الله وميثاقه وعلى نذر او نذر الله وان قال  
ان فعلت كذا فانا يهودي او نصراني او كافر فهو  
يمين وان قال ان فعلت كذا افعلي غضب الله او محله  
او انا اذ ان او شارب خمر او اكل الربوا فليس بحالف  
وكفارة اليمين عتق رقبة ويجزي فيها ما يجزي  
في الظهار والنساء عشرة مساكن كل واحد ثوبا  
فان ادا في ما يجزي فيه الصلوة والنساء اطعم  
عشر مساكين كاطعام في كفارة الظهار فان لم يقدر

يقدر على احد الاشياء الثلاثة صام ثلاثة ايام  
متابعات فان قدم الكفارة على الحنث لم يجز وان  
حلف على معصية مثلا ان لا يصلي الا بكلام اياه او  
ليقتل فلانا فيبغى ان يحنث ويكفر عن يمينه واذا حلف  
الكافر ثم حنث في حال الكفر وبعد الاسلام فلا حنث  
عليه ومن حرم على نفسه شيئا مما يملكه لم يصير محرما  
وعليه ان استباحه كفارة يمين وان قال كل حلال  
علي حرام فهو على الطعام والشراب الا ان ينوي غير ذلك  
ومن نذر نذرا مطلقا فعليه الوفاء به وان علق  
نذره بشرط فوجد الشرط فعليه الوفاء بنفسه النذر  
ودوي عن ابا حنيفة رجوع عن ذلك وقال ان  
فعلت كذا افعلي حجة او صوم سنة او صدقة ما  
ملكه اجزاه من ذلك كفارة يمين ومن حلف لا يفتر





بيتا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة لم يجز  
ومن حلف لا يتكلم فقراء في الصلوة لم يجز ومن  
حلف لا يلبس ثوبا وهو لابس فتزعه في الحال لم يجز  
وكذلك اذا حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها  
فتركها في الحال وان مكث ساعة حث وان حلف لا  
يدخل هذه الدار وهو فيها لم يجز بالعقود حتى  
يخرج ثم يدخل وان حلف لا يدخل دارا فدخل دارا  
اخر ايا لم يجز ومن حلف لا يدخل في هذه الدار  
فدخلها بعد ما انهدمت وصار صحراء حث  
وان حلف لا يدخل هذه البيت فدخله بعد ما انهدمت  
لم يجز ومن حلف لا يكلم زوجة فلان فطلقها  
فلان ثم كلمها يجز وان حلف لا يكلم فلان فلا  
يدخل دار فلان قباع عبده وداره فكلم العبد فدخل الدار

الدار لم يجز ولو حلف لا يكلم صاحبه هذه البيعة  
قباعه ثم كلمه حث ولو حلف لا يكلم هذا الشاب  
فكلمه بعد ما صار شيخا او طفلا ياكل لحم هذا الحمل  
فصار كيتشافا كاله حث فيهما وان حلف لا ياكل هذه  
الخنزيرة فهو على ثمرها ولو حلف لا ياكل من هذه البسر  
فصار رطبا فاكله لم يجز وان حلف لا ياكل بسر اكل  
رطبا لم يجز وان حلف لا ياكل رطبا فاكل بسر اكل  
حث ومن حلف لا ياكل لحما فاكل سمكا لم يجز ولو حلف  
لا يشرب من دجلة فشرب منها بائنا لم يجز حتى  
يركع منها كروغا ومن حلف لا يشرب من دجلة فشرب  
منها بائنا حث وان حلف لا ياكل من هذه الخنزة فاكل  
من خبزها لم يجز ولو حلف لا ياكل من هذه الدقيق فاكل  
من خبزه حث ولو استغف كما هو لم يجز وان حلف



لا تكلم فلان فكله وهو يحث لسمع الانذار  
حَثَ وَانْ حَلَفَ لَا يَكْمَهُ الاباذنه فان اذن له  
ولم يعلم بالاذن حتى كلمه حَثَ وَاذا استخلف  
الوالي رجلا ليعلمنه بكل ما يدخل البلد فهو على حال  
ولايت خاصة وَمَنْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ دَابَّةً فَلَا  
فَرَكِبَ دَابَّةً عيده مادون له لم يحث وَمَنْ حَلَفَ  
لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فوقف على سطحها ودخل دهر  
حَثَ وَانْ وَقَفَ فِي طَاقِ الْبَابِ بحيث اذا غلق الباب  
كان خارجا لم يحث وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الشَّيْءَ فَهُوَ  
عَلَى الْحِمْدِ دون البلاد نجاة والجحيم وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الْبَطِيخَ  
فَهُوَ عَلَى مَا يَطْبَخُ مِنَ الْحِمِّ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الرَّاسِ فَمِنْهُ  
عَلَى مَا يَكْسِرُ فِي التَّنَائِيرِ وَيَبَاعُ فِي الْمَضْرُوعِ مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ  
خُبْزَ أَفِيمَةٍ على ما اعتاد اهل المصر اكله خبزا فان اكل خبز

خبز القطايف او خبزا الارز بالعراق لم يحث وَمَنْ  
حَلَفَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي أَوْ لَا يُوَاجِرُ فَوَكُلٌ مَنْ فَعَلَ  
ذَلِكَ لم يحث ولو حلف لا يتزوج او لا يطلق او لا  
يعتق فوكُل ذلك غيره حَثَ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَجْلِسُ عَلَى  
الْأَرْضِ فجلس على بساط او حصير لم يحث وَمَنْ حَلَفَ لَا  
يَجْلِسُ عَلَى سُرِيرٍ فجلس على سريره فوَقَّه بِأَطْحَنٍ وَلَا  
فَوْقَهُ سُرِيرًا أَوْ فِي مَجْلِسٍ عَلَيْهِ لم يحث وَانْ حَلَفَ لَا يَنَامُ عَلَى  
فِرَاشٍ فَنَامَ عَلَيْهِ وَفَوْقَهُ قَرَامَ حَثَ وَانْ جَعَلَ فَوْقَهُ  
فِرَاشًا أَوْ لَمْ يَحِثْ وَانْ حَلَفَ بِجَمِينٍ وَقَالَ النَّشَاءُ لَا  
مُتَّصِلًا بِمِيزَةٍ فَلَا حِثَّ وَانْ حَلَفَ لِيَأْتِيَنِي أَنْ اسْتَطَعْتُ  
فَهُوَ عَلَى اسْتَطَاعَةِ الصَّحَّةِ دُونَ الْوَدْمَةِ وَانْ حَلَفَ لَا يَكْمُ  
فَلَانًا حِينَ أَوْ زَمَانًا أَوْ لَحِينًا وَالزَّمَانُ فَهُوَ عَلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ  
وَكَذَلِكَ الدَّهْرُ عِنْدَهُمَا وَلَوْ حَلَفَ لَا يَكْمُ بِأَيِّ مَافَهُوَ



عَلَى ثَلَاثَةٍ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَكُلُهُ إِلَّا يَوْمَ فَهُوَ عَلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ  
وَقَالَ إِلَّا يَوْمَ سَبْعٍ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَكُلُهُ الشَّهْرُ قَوْلًا  
عَشْرَةَ أَشْهُرًا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْبَيْتِ وَعِنْدَهُمَا اثْنِي عَشَرَ شَهْرًا  
وَأَنْ يَفْعَلَ كَذَا أَوْ لَا يَفْعَلَ كَذَا وَإِنْ حَلَفَ لِيَفْعَلَ كَذَا فَعَلَهُ  
مَرَّةً وَاحِدَةً بَرِيءٌ مِنْهُ وَمَنْ حَلَفَ لَا تَخْرُجَ امْرَأَتِي إِلَّا  
بِإِذْنِهِ فَإِذَا نَهَا مَرَّةً فَخَرَجَتْ ثُمَّ خَرَجَتْ مَرَّةً أُخْرَى بغيرِ  
حَنْتٍ وَلَا بَدْنٍ مِنَ الْأُذُنِ فِي كُلِّ خُرُوجٍ وَإِنْ قَالَ إِلَّا أَنْ  
لَا تَخْرُجَ مَرَّةً وَاحِدَةً ثُمَّ خَرَجَتْ بَعْدَهَا بغيرِ  
لَمْ يَحْنَتْ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَتَعَدَّى فَالْعَدَاءُ لَا كُلُّ مَنْ طَلَعَ  
الْفَجْرَ إِلَى الظُّلُمِ وَالْعِشَاءُ مِنْ صَلَاةِ الظُّلُمِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ وَالْمَجْرُورِ  
مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ وَإِنْ حَلَفَ لِيَقْضِيَ دَيْنَهُ  
إِلَى قَرِيبٍ فَهُوَ عَلَيْهِ دُونَ الشَّهْرِ وَإِنْ قَالَ لَا يَبْعِدُ فَهُوَ أَكْثَرُ  
مِنَ الشَّهْرِ وَلَكِنْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ فَخَرَجَ مِنْهَا

140  
مِنْهَا بِنَفْسِهِ وَتَرَكَ قَرِيبًا أَهْلَهُ وَمَنَاعَهُ حَيْثُ كَانَ  
حَلَفَ لِيَصْعَدَ السَّمَاءَ أَوْ لِيَقْلِبَ هَذِهِ الْحِجْرَةَ أَنْتَ  
بَيْنَهُ وَحَنْتٌ بِحَقِّهَا وَمَنْ حَلَفَ لِيَقْضِيَ فَلَا تَأْتِيهِ  
دَيْنُهُ الْيَوْمَ فَقَضَاهُ ثُمَّ وَجَدَ فَلَا بَعْضَ أَهْلِ الْبَيْتِ  
أَوْ بَعْضَ حُرِّهِ أَوْ مُسْتَحَقَّهُ لَمْ يَحْنَتْ وَإِنْ وَجَدَ رَمْلًا  
أَوْ مُسْتَوًى حَيْثُ وَصَلَ حَلَفَ لَا يَقْبِضُ دَيْنَهُ مِنْهَا  
دُونَ ذَلِكَ فَيَقْبِضُ بَعْضَهُ لَمْ يَحْنَتْ حَتَّى يَقْبِضَ مِنْهَا  
مُسْتَقَرًّا فَإِنْ قَبِضَ دَيْنَهُ فِي وَزْنَيْنِ لَمْ يَتَشَأَنَّ عَلَيْهِمَا  
إِلَّا بِعَمَلِ الْوَزْنِ لَمْ يَحْنَتْ وَمَنْ حَلَفَ لِيَأْتِيَ الْبَصْرَةَ فَلَمْ  
يَأْتِهَا حَتَّى مَاتَ حَنْتٌ فَإِنْ خَرَجَ مِنْ أَجْزَاءِ حَيَاتِهِ  
**كِتَابُ الدَّعْوَى** الْمُدْعَى مِنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْخُصُومَةُ  
إِذَا تَرَكَهَا وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ مِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْخُصُومَةُ وَلَا  
يَقْبَلُ الدَّعْوَى حَتَّى يَذْكُرَ شَيْئًا مَعْلُومًا فِي جَسَدِهِ



فَأَيُّكَ عَيْنَانِي يَدِ الْمَدْعَى عَلَيْهِ كَلْفَ احْضَارِهَا  
لِيُشِيرَ الْمَدْعَى بِهَا يَدِ الدَّعْوَى وَأَنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرَةً ذَكَرَ  
فِيهِمَا وَأَنْ ادْعَى عَقَارَ دُرْجِدٍ وَدَدَهُ وَذَكَرَ فِي  
يَدِ الْمَدْعَى عَلَيْهِ وَأَنْ يَطَالِبَ بِهِ وَأَيُّكَ حَقَّاقِي الدَّعْوَى  
ذَكَرَ أَنْ يَطَالِبَ بِهِ وَإِنْ أَصَحَّتِ الدَّعْوَى سَأَلَ الْقَاضِي  
الْمَدْعَى عَلَيْهِ عَنْهَا فَإِنْ اعْتَرَفَ قَضَاءً عَلَيْهِ وَأَنْ تَكْرُسَ  
الْمَدْعَى الْبَيِّنَةَ فَإِنْ احْضَرَ حَاقِضِي بِهَا فَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ  
وَطَلِبَ عَيْنَ خُضْمِهِ اسْتَخْلَفَ عَلَيْهِمَا وَأَنْ قَالَ الْبَيِّنَةُ  
حَاضِرَةٌ وَطَلِبَ الْبَيِّنِينَ لَمْ يَسْتَخْلَفَ الْمُنْكَرَ عِنْدَ الْحَافِظَةِ  
وَلَا يَرُدُّ الْبَيِّنِينَ عَلَى الْمَدْعَى وَلَا يَقْبَلُ بَيِّنَةَ صَاحِبِ الدِّيدِ  
فِي الْمَلِكِ الْمُطْلَقِ وَأَذَانُ الْمَدْعَى عَلَيْهِ عَنْ الْبَيِّنِينَ قَفْ  
عَلَيْهِ بِالْمُنْكَوَلِ وَالزَّمَمَةُ مَا ادْعَى عَلَيْهِ وَيُسَمَّى الْقَاضِي أَنْ يَقُولَ  
لَهُ إِنْ أَعْرَضَ عَلَيْكَ الْبَيِّنِينَ ثَلَاثًا فَإِنْ حَلَفْتَ خَلَيْتَ سَبِيلَهُ

سَبِيلَكَ وَلَا قَضَيْتَ عَلَيْكَ بِمَا دَعَى فَأَذَكَرَ الْعَرَضَ  
عَلَيْهِ ثَلَاثًا قَضَى عَلَيْهِ بِالْمُنْكَوَلِ وَأَيُّكَ الدَّعْوَى كَمَا حَالَهُ  
يَسْتَخْلَفُ الْمُنْكَرَ فَلَا يَسْتَخْلَفُ عَنْدهُ فِي النِّكَاحِ وَالرَّجْعَةِ  
وَالْفَيْءِ فِي الْإِبْلَاءِ وَالرَّقِّ وَالْأَسْتِلَادِ وَالْوَلاءِ وَالْحَدِّ  
وَعِنْدَهُمَا يَسْتَخْلَفُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ الْآخِي الْحَدُّ وَإِنْ أَدْعَى  
أَيُّكَ عَيْنَانِي يَدِ الْآخَرِ كُلُّوَاحِدٍ مِنْهُمَا يَزْعُمُ أَنَّهُ لَهُ وَأَيُّكَ  
الْبَيِّنَةُ قَضَى بِهَا بَيِّنَتُهُمَا وَأَنْ ادْعَى كُلُّوَاحِدٍ مِنْهُمَا نِكَاحَ امْرَأَةٍ  
وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ لَمْ يَقْضَ بِوَاحِدَةٍ مِنَ الْبَيِّنِينَ وَيَرْجِعُ إِلَى  
تَصْدِيقِ الْمَرْأَةِ لِأَحَدِهِمَا وَأَنْ ادْعَى أَيُّكَ عَيْنَانِي كُلُّوَاحِدٍ مِنْهُمَا  
أَنْهُ اشْتَرَى مِنْهُ هَذَا الْعَبْدَ وَأَقَامَ كُلُّوَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْمَخَارِ  
اِسْتِثْنَاءً أَخَذَ نِصْفَ الْعَبْدِ بِنِصْفِ الثَّمَنِ وَاسْتِثْنَاءً تَرَكَهُمَا  
قَضَى الْقَاضِي بِالْعَبْدِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لَا اخْتِيَارَ لَمْ يَكُنْ يَخْتَارُ  
أَنْ يَأْخُذَ جَمِيعَهُ وَأَنْ ذَكَرَ كُلُّوَاحِدٍ مِنْهُمَا نَارِيًا فَصَوَّلَ لِلدَّعْوَى



مِنْهُمَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَارِيخًا وَمَعَ أَحَدِهِمَا قَبْضٌ قَوَّيْ  
وَأَنْ ادْعَى أَحَدَهُمَا شَرَاءً وَالْآخَرُ هِبَةً وَقَبْضًا وَأَقَامَا  
بَيْنَهُمَا وَلَا تَارِيخَ مَعَهُمَا فَالشَّرَى أَوَّلَى وَأَنْ ادْعَى أَحَدَهُمَا  
الشَّرَى وَادْعَتِ الْمَرْأَةُ انْفَاتَرَجَهَا عَلَيْهِ فَهِيَ سَوَاءُ  
وَأَنْ ادْعَى أَحَدَهُمَا هِنًا وَقَبْضًا وَالْآخَرُ هِبَةً وَقَبْضًا  
فَالرَّهْنُ أَوَّلَى وَأَنْ أَقَامَا الْخَارِجَانِ الْبَيْتَ عَلَى الْمَلِكِ تَارِيخًا  
فَصَاحِبُ التَّارِيخِ الْأَقْدَمُ أَوَّلَى وَأَنْ ادْعَى الشَّرَى مِنْ رَاحِدٍ  
وَأَقَامَا الْبَيْتَ عَلَى التَّارِيخَيْنِ فَلَا مِلْكَ أَوَّلَى وَأَنْ أَقَامَا كِلَاهُمَا  
مِنْهُمَا بَيْتَ عَلَى الشَّرَى مِنْ آخَرٍ وَفَكَرَا تَارِيخًا فَهِيَ سَوَاءُ  
وَأَنْ أَقَامَا الْخَارِجَ الْبَيْتَ عَلَى مَلِكٍ مُؤَخَّرٍ وَأَقَامَا حَبِيبَ  
الْيَدِ عَلَى مَلِكٍ مُطْلَقٍ أَقْدَمُ تَارِيخًا كَانَ أَوَّلَى وَأَقَامَا  
الْخَارِجَ وَصَاحِبَ الْيَدِ كِلَاهُمَا بَيْتَ الْبَيْتَ بِالنَّسَبِ  
فَصَاحِبُ الْيَدِ أَوَّلَى وَكَذَلِكَ النِّسْبُ فِي التَّيَّارِ الَّتِي لَا يَنْبَغُ

لَا يَنْبَغُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً وَكَذَلِكَ كُلُّ سَبَبٍ فِي الْمَلِكِ لَا  
يَنْتَكِرُ وَأَنْ أَقَامَا الْخَارِجَ الْبَيْتَ عَلَى الْمَلِكِ وَأَقَامَا حَبِيبَ  
الْيَدِ بَيْتَ عَلَى الشَّرَى مِنْهُ كَانَ صَاحِبُ الْيَدِ أَوَّلَى وَأَنْ  
أَقَامَا كِلَاهُمَا بَيْتَ الْبَيْتَ عَلَى الشَّرَى مِنَ الْآخَرِ وَلَا  
تَارِيخَ مَعَهُمَا فَتَهَارَتِ الْبَيِّنَاتُ وَتَرَكَ الْمَدَارِ فِي يَدِ  
ذِي الْيَدِ وَأَنْ أَقَامَا أَحَدُ الْمَدْعَيْنِ شَاهِدَيْنِ  
وَالْآخَرُ أَرْبَعَةً فَهِيَ سَوَاءُ وَمَنْ ادْعَى قَصَاصًا عَلَى غَيْرِهِ  
فَجِدَا سَخِيفَ فَإِنْ تَكَلَّمَ عَنِ الْيَمِينِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ  
لَزِمَهُ الْقَصَاصُ وَإِنْ كَانَ فِي النَّفْسِ حَبْسٌ حَتَّى يَقْرَأَ  
يُخْلَفُ وَقَلَّ لَزِمَهُ إِلَّا وَشَفِيعًا وَأَنْ قَالَ الْمَدْعَى  
لَيْسَ لِي بَيْتٌ حَاضِرٌ قَبْلَ نَحْمِهِ اعْطِهِ كَيْفَ يَشَاءُ  
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ فَعَلَ وَلَا أَمْرَ لَهُ فَمِنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ  
عَلَى الطَّرِيقِ فَلَزِمَهُ مَقْدَارُ جُلُوسِ الْقَائِمِ وَأَنْ قَالَ



المدعي عليه هذا الشيء اودعنيته فلان الغائب رده  
عندي او غصبته منه واقام بينة على ذلك فلا خصومة  
بينه وبين المدعي وان قال ابتعته من الغائب فهو  
مخصم وان قال المدعي سرق مني وقال صاحب اليد رده  
فلان واقام البينة لم تدفع الخصومة وان قال المدعي  
ابتعته من فلان وقال فلان واليد اودعنيته فلان ذلك  
سقط الخصومة بغير بينة واليمين بالله تعالى  
غير ويؤكد بذكر الاوصاف ولا يستحق بالطلاق  
ولا بالعقاق ويستحق اليهودي بالله الذي نزل  
التوريت على موسى والتصاري بالله الذي نزل  
الانجيل على عيسى والمجوس بالله الذي خلق النار  
ولا يحلفون في عيوت عبادتهم ولا يحجب تغليظ  
اليمين على مسلم يزمان ولا مكان وان ادعى انه ابتاع

ابتاع من هذا عبدا بالف فجد استخلف بالله ما ينكح  
بج فائسرو ولا يستخلف ما بيعت ولا يستخلف الغصب  
بالله ما يستحق عليك رده ولا يستخلف بالله ما  
وفي النكاح بالله ما ينكح كالحاق قائم في الحال وفي دعوى  
الطلاق بالله ما هي بائن الساعة ولا يستخلف بالله  
ما طلقها وان كانت دار في يد رجل اذعاهان اثنان  
احدهما جميعا والاخر نصفها واقام البينة فلما  
الجميع ثلثة ارباعها ولصاحب النصف ربعها فلا  
تجهم انثلاثا ولو كانت الدار في ايديهما سلك لصاحب  
الجميع كلها نصفها على وجه القضاء ونصفها الاخر لغيره  
القضاء واذا تنازعا في دابة واقام كل واحد منهما بينة  
انها نتجت عنده وذكر انما يخافن الدابة يوافق  
احد النازحين فهو أولى وان اشكل ذلك كانت بينهما



وَإِذَا تَارَعَا فِي دَابَّةٍ أَحَدُهُمَا رَكِبَهَا وَالْآخَرُ مُتَعَلِّقٌ  
بِلِجَامِهَا فَالرَّكِبُ أَكْفَى وَكَذَلِكَ إِذَا تَارَعَا فِي بَعِيرٍ  
وَعَلَيْهِ حِمْلٌ لِأَحَدِهِمَا فَصَاحِبُ الْحِمْلِ أَكْفَى وَإِذَا تَارَعَا  
فِي قَيْصَرٍ أَحَدُهُمَا لِابْنِهِ وَالْآخَرُ مُتَعَلِّقٌ بِكُمِّهِ فَالْإِبْنُ أَكْفَى  
وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ فِي الْبَيْعِ فَأَدْعَى الْمُشْتَرِي ثَمَنًا  
وَأَدْعَى الْبَائِعُ أَكْثَرَهُ أَوْ اعْتَرَفَ الْبَائِعُ بِقُدْرَةِ الْبَيْعِ  
وَأَدْعَى الْمُشْتَرِي أَكْثَرَهُ وَاقَامَ أَحَدُهُمَا الْبَيِّنَةَ قَضَى لَهُ  
بِهَا وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً كَانَتْ الْبَيِّنَةُ الْمُنْتَهَى  
لِلزِّيَادَةِ أَوْ كَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ قَبْلَ الْمُشْتَرِي  
أَمَّا أَنْ تَرْضَى بِالْثَمَنِ الَّذِي ادَّعَاهُ الْبَائِعُ وَالْآفِخْنَا  
الْبَيْعَ وَقِيلَ لِلْبَائِعِ أَمَّا أَنْ تَسْلِمَ مَا ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي مِنْ  
الْبَيْعِ وَالْآفِخْنَا الْبَيْعَ وَإِنْ لَمْ يَرْضَا سَخَطَ الْحَاكِمُ  
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى دَعْوَى الْآخَرِ يَدِي يَوْمَ الْمُشْتَرِي فَإِذَا

فَإِذَا سَخَطَ الْقَاضِي الْعَقْدَ بَيْنَهُمَا وَإِنْ كُنَا أَحَدُهُمَا  
عَنِ الْيَمِينِ لَزِمَهُ دَعْوَى الْآخَرِ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْأَجَلِ  
أَوْ فِي شَرْطِ الْخِيَارِ أَوْ فِي اسْتِيفَاءِ بَعْضِ الثَّمَنِ فَلَا خِلَافَ  
بَيْنَهُمَا وَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ نَكَرَ الْخِيَارَ وَالْأَجَلَ وَاسْتِيفَاءَ  
الْبَعْضِ مَعَ يَمِينِهِ وَإِنْ هَلَكَ الْمُبِيعُ ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي الثَّمَنِ  
عِنْدَ بَعْضِ خِيفَةٍ وَابْيُودَفَ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي مَعَ  
يَمِينِهِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ بْنُ الْحَقَّانِ وَيُفْسَخُ الْبَيْعُ عَلَى قِيمَةِ  
الْهَالِكِ وَإِنْ هَلَكَ أَحَدُ الْعَبِيدِ ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي  
الثَّمَنِ لَمْ يَخْلُفَا عِنْدَ بَعْضِ خِيفَةٍ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْبَائِعُ أَنْ  
يَرْكِبَ حَصَّةَ الْهَالِكِ وَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ الْقَانُ وَيُفْسَخُ الْبَيْعُ  
فِي الْحَيِّ وَقِيمَةُ الْهَالِكِ وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي الزَّوْجَانِ فِي الْمَهْرِ  
فَادَّعَى الزَّوْجُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ بِأَلْفٍ فَقَالَتْ تَزَوَّجْتَنِي  
بِأَلْفَيْنِ فَأَبْهَمَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ قَبْلَتْ بَيِّنَةُ ذَا إِمَامٍ الْبَيِّنَةُ



فالبنية المرأة وال لم يكن لها مينة تحالف عند بجعة  
ولم ينسخ النكاح ولكن يحكم بمهر المثل فان كان مهر المثل  
ما اعترف به الزوج او اقل قضى بما قال الزوج وال كان  
مثل ما ادعت به المرأة او اكثر قضى بما ادعت  
المرأة وان كان مهر المثل اكثر ما اعترف به الزوج  
واقل ما ادعت المرأة قضى لها بمهر المثل واذا اختلفا  
في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه تحالفا  
وتركوا وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يحالفا وكان  
القول قول المستاجر وان اختلفا بعد استيفاء بعض  
المعقود عليه تحالفا ونسخ العقد فيما بقي وكان  
القول قول المستاجر في الماضي واذا اختلفا المولى والمكاتب  
في مال الكتابة لم يحالفا وقال لا يحالفا وان يفسخ الكتاب  
واذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما يصلح للرجال

للرجال فهو له وما يصلح للنساء فهو للمرأة وما يصلح  
لها فهو للرجل واذا مات احدهما واختلف ورثته  
مع الآخر فما يصلح للرجال والنساء فهو للباقي منهما  
وقال ابو يوسف يدفع الى المرأة ما يجزئها مثلها  
والباقي للزوج واذا باع الرجل جارية فجاءت بولد  
فادعاه البائع فان جاءت به لافل من ستة اشهر  
يوم البيع فهو ابن البائع وامه ام ولد له ويفسخ البيع  
ويرد الثمن فان ادعاه المشتري مع دعوة البائع او  
بعده فدعوة البائع او كى وان جاءت به لاكثر من  
سنة اشهر لم يقبل دعوة البائع فيه الا ان يصدق  
المشتري واذا مات الولد فادعاه البائع وقد جاءه  
به لافل من ستة اشهر لم يثبت الاستيلاء في الأم  
وان مات الام فادعاه البائع الابن وقد جاءه به



لاقل من ستة اشهر ثبت النسب منه في الولد واخذ  
البائع ويرد الثمن كله وقال لا يرد حصه الولد ولا يرد  
حصه الام ومن ادعى نسب احد التومين ثبت نسبها  
منه **كتاب الشهادات** الشهادة فرض تلزم  
الشهود ولا يسعهم كتمانها اذا طالبهم المدعي والشهادة  
في الحدود ويجوز فيها الشاهدين بين السر والعلن  
والستر افضل الا انه يجب ان يشهد بالمال في السرقة  
فيقول اخذ ولا يقول سرق والشهادة على مراتب منها  
الشهادة في الزنا يعتبر فيها اربعة من الرجال ولا يقبل  
فيها شهادة النساء ومنها الشهادة ببقية الحدود  
والنكاح يقبل فيها شهادة رجلين ولا يقبل فيها  
شهادة النساء وما سوى ذلك من الحقوق يقبل  
فيها شهادة رجلين او رجل وامرأتين سواء كان الحق

في السر والعلن  
والستر افضل

الحق مالا او غير مال كالنكاح والطلاق والوكالة والوصية  
ويقبل في الولادة والبراءة والعيوب بالنساء في موضع  
لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأة واحدة ولا بد  
في ذلك كله من العدالة ولقطة الشهادة فان لم  
يذكر لقطة الشهادة وقال اعلم او يقرن لم يقبل  
وقال ابو حنيفة يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة المسلم الا  
في الحدود فانه يسئل عن الشهود وان طعن الخصم فيهم  
يسال عنهم ولا لا بد ان يسال عنهم في السر والعلن  
وما يحتمله الشاهد على ضربين احدهما ما ثبت بنفسه  
مثل البيع والافراز والغصب والقتل وعلم الحاكم فادفع  
الشاهد ذلك اذ راه وسمعه ان يشهد به وان لم يشهد  
عليه ويقول شهد انه باع ولا يقول شهد في والثاني  
ما لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة فاذا



سمع شاهد يشهد بشي لم يحز له ان يشهد على شهادة  
الا ان يشهد عليها وكذا الوسمه يشهد الشاهد  
على شهادته لم يسمع للسامع ان يشهد ولا يحل للشاهد  
اذا روى خطه ان يشهد الا ان يذكر الشهادة  
ولا يقبل شهادة الاعمي ولا المملوك ولا المحدث  
في قذف وان قاب ولا تقبل شهادة الولد لولده  
وولد لولده ولا شهادة الولد لابويه واجداده  
ولا يقبل شهادة حامل الزوجين للآخر ولا شهادة  
المولى لعبده ولا مكاتبه ولا شهادة الشريك لشريكه  
فيما هو من شركتهما ويقبل شهادة الرجل لاجله وبه  
ولا شهادة نخنت ولا ناجحة ولا مغنية ولا مد  
من الشرب على الهو ولا من يلعب بالطيور ولا من  
يعنى للناس ولا من ياتي بابا من الكبار التي يتعلق بها

بها الحد ولا من يدخل الحمام بغير اذن او ياكل الربوا  
او يقامر بالزرد والشطرنج ولا من يفعل الانفال  
المستقيمة كالبول على الطريق والاكل على الطريق ولا  
يقبل شهادة من يظهر سب السلف ويقبل شهادة اهل  
الاهواء الا الخطائية ويقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على  
بعض وان اختلف ملتهم ولا يقبل شهادة الحرابي على الذمة  
واذا كانت الحنات اغلب من السيات والرجلين  
يجتنب البكائر فقبلت شهادته وان الرعيصية يقبل  
شهادة الاقلف والخصي وولد الزنا والخنثى واذا  
وفقت الشهادة الدعوى قبلت والا لا يقبل اتفاق  
الشاهدين في اللفظ والمعنى فان شهد احدهما بالافد  
الاخر بالالفين لم يقبل الشهادة وان شهدا احدهما  
بالف والاخر بالف وخمسة مائة والمدعي يدعي الفا

ولا يقبل شهادة  
الرجلين  
ولا يقبل شهادة  
الخصي  
ولا يقبل شهادة  
الزنا  
ولا يقبل شهادة  
الخنثى



وخمسة تقييل شهادة تمامي ألف وإذا شهد بالف  
وقال أحدهما قضاء منها خمسة تقييل شهادة بالف  
ولم يسمع قوله أنه قضاء إلا أن يشهد معه الآخر في  
الشهادة إذا علم بذلك لا يشهد بالف حتى يقول  
أنه قبض خمسة آية وإذا شهد شاهدان أنه قتل زيد  
يوم الخميس وشهد الآخر أنه قتل يوم الخميس  
اجتمعوا عند الحاكم لم تقييل الشهادتين فإن سيقا أحدهما  
فقصي بهما ثم حضرت الأخرى لم تقييل ولا يسمع القاضي  
الشهادة على جرح ولا يحكم بذلك ولا يجوز للشاهد  
أن يشهد بشيء لم يعاينه إلا النسب والموت  
النكاح والدخول وولاية القاضي فإنه يسمع أن يشهد  
بهذه الأشياء إذا أخبر بها من يثق به والشهادة  
على الشهادة جاز في كل شيء لا يسقط بالشبهة ولا قبل

المتفق

ولا تقبل في الحدود والقصاص ويجوز شهادة بكاذب  
شاهدين على شهادة شاهدين ولا تقبل شهادة واحد  
على شهادة واحد وصفة الشهادة أن يقول شاهد لا  
لشاهد الفرع اشهد على شهادتي أني اشهد أن فلان  
ابن فلان أقر عند ي بكذا واشهد في على نفسه وإن  
لم يقل شهد في على نفسه جاز ويقول شاهد الفرع  
عند لا داء اشهد أن فلان شهد في على شهادته  
أن يشهد أن فلان أقر عند ي بكذا أو قال اشهد على  
شهادتي بذلك ولا تقبل شهادة شهود الفرع إلا أن  
يموت شهود الأصل أو يغيبوا مسيرة ثلاثة أيام نقلا  
أو مرضوا مرضا لا يستطيعون معه حضور مجلس الحاكم  
فإن عدل شهود الأصل شهود الفرع جاز وإن سكتوا  
عن تعديلهم جاز وينظر القاضي في عالم فإن أكثر شهود



والأصول الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفروع وقال  
ابو حنيفة بقي شاهد الزور شهره في السوق ولا عزرة  
وقال لا توجهه ضربا ويحسه **كتاب الرجوع عن**  
**الشهادة** وإذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل  
حكم الحاكم بها سقطت **وأن** حكم بشهادتهم ثم رجعا  
لم يفسخ الحكم ووجب عليهم ضمانا ما اتفقوا بهما فم  
لا يصح الرجوع إلا بحضرة الحاكم **وإذا** شهد شاهدان  
بالحكم الحاكم به ثم رجعا ضمتا المال للشهود عليه **فإن**  
رجع أحدهما ضمن النصف **وإن** شهد بالمائة فرجع  
أحدهما فلا ضمان عليه **فإن** رجع آخر ضمن الرجوعان نصف  
المال **وإن** شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمن  
ربع الحق **وإن** رجعتا جميعا ضمنتا نصف الحق **وإن**  
شهد رجل وقسرت نسوت ثم رجعتا فلا ضمان عليهن **وإن**

**وإن** رجعت أخرى كان على النسوة ربع الحق **وإن**  
رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النسوة  
خمس أسداس الحق عند أبي حنيفة **وقال** لا على الرجل النصف  
وعلى النسوة النصف **وإن** شهد شاهدان على امرأة  
بالنكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما  
وكذلك إذا شهدا على رجل تزويج امرأة بمقدار مهر  
مثلها **وإن** شهد بالكر من مهر المثل ثم رجعا ضمنا  
الزيادة **وإن** شهدا ببيع شيء بمثل القيمة أو أكثر ثم رجعا  
لم يضمنوا وكان أقل من القيمة ضمنا التقصان **وإن** شهدا  
على رجل أنه طلق امرأة قبل الدخول ثم رجعا ضمن نصف  
المهر وكان بعد الدخول لم يضمنوا شيئا **وإن** شهدا على  
رجل أنه اعتق عبده ثم رجعا ضمنا قيمته **وإذا** شهد  
بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمنا الدية ولا تقصضها



وَإِذَا رَجَعَا شَهِدَا الْفَرْعَ صَمِيمًا وَإِنْ رَجَعَ شَاهِدُ  
الْأَصْلِ بَعْدَ الْقَضَاءِ وَقَالَ لَمْ نَشْهَدْ شَهْدَ الْفَرْعِ  
عَلَى شَهِادَتِنَا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ وَإِنْ قَالَوا أَشْهَدُناهُمْ  
وَعَلَطْنَا صَمِيمًا وَإِنْ قَالَ شَهِدُوا الْفَرْعَ كَذِبَ شَهْدٍ  
الْأَصْلِ وَغَلَطُوا فِي شَهِادَتِهِمْ لَمْ يَلْتَقِ الدَّلِيلُ وَإِذَا  
شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِالزَّنا وَشَهِدَ اثنان بِالْأَحْصَانِ فَرَجَعَ  
شَهْدُ الْأَحْصَانِ لَمْ يَقْبَلُوا وَإِنْ رَجَعَ الزَّكُونَ عَلَى التَّبَكَّةِ  
صَمِيمًا وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ بِالْيَمِينِ وَشَهِدَ اثنان  
بوجود الشرط فَمَرَجَعُوا فَالْقَمَانِ عَلَى شَهِدِ الْيَمِينِ  
خَاصَّةً **كِتَابُ آدَابِ الْقَاضِي** وَلَا تَقْبَلُ عِلَايَةَ  
الْقَضَاءِ حَتَّى يَجْمَعَ فِي الْمَوْضِعِ شَرَايِطُ الشَّهَادَةِ وَيَكُونَ  
مِنْ أَهْلِ الْإِجْتِهَادِ وَلَا يَأْسُ بِالْدُخُولِ فِي الْقَضَاءِ مِنْ  
شَيْءٍ بِنَفْسِهِ أَنَّهُ يُؤَدِّي فُرْصَتَهُ وَيَكْرَهُ الدُّخُولَ مَنْ يَخَافُ

يَخَافُ الْحَرْعَةَ وَلَا يَأْسُ عَلَى نَفْسِهِ الْخِيفَةَ وَلَا يَنْبَغِي  
أَنْ يَطْلُبَ الْعِلَايَةَ وَلَا يَسْأَلَهَا وَمَنْ قَلَّدَ الْقَضَاءَ سَلَّمَ  
إِلَيْهِ دِيوانَ الْقَاضِي الَّذِي قَبْلَهُ وَيَنْظُرُ فِي ظُلْمِ الْحُجُوبِ  
مَنْ اعْتَرَفَ بِحَقِّ الزَّمَةِ آيَةً وَمَنْ انْكَرَ لِقَبْلِ قَوْلِ  
الْمَعْرُوفِ عَلَيْهِ الْأَبْيَتِ فَإِنْ لَمْ يَقُمْ إِلَيْهِ لَمْ يَجْعَلْ تَحْلِيلَةَ  
حَتَّى يَنَادِيَ عَلَيْهِ وَيَنْظُرُ فِي أَمْرِهِ وَفِي الْوَلَايَةِ وَارْتِقَاءِ  
الْوُقُوفِ فَيَعْمَلُ فِيهِ عَلَى مَا يَقُومُ بِهِ إِلَيْهِ أَوْ يَعْتَرِفُ بِهِ  
مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ وَلَا يَقْبَلُ قَوْلَ الْمَعْرُوفِ إِلَّا أَنْ يَعْتَرِفَ ذَلِكَ  
هُوَ فِي يَدِهِ أَنْ الْمَعْرُوفَ سَلَّمَ إِلَيْهِ فَيَقْبَلُ قَوْلَ الْمَعْرُوفِ  
فِيهَا وَيَجْلِسُ لِلْحُكْمِ جُلُوسًا ظَاهِرًا فِي الْمَسْجِدِ وَلَا يَقْبَلُ  
هَدِيَّةَ الْإِمَامِ مِنْ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ عَنْهُ أَوْ مِنْ جَرَّتْ عَادَتُهُ  
قَبْلَ الْقَضَاءِ بِمَهَادَاتِهِ وَلَا يَحْضُرُ دُعَاةُ الْإِمَامِ أَنْ يَكُونَ عَمَلًا  
وَيَشْهَدُ الْجَنَازَةَ وَيَعُودُ الْمَرْكُضَ وَلَا يَضِيفُ أَحَدًا لَخَصْمَيْنِ



أذا شهد به شاهدان عنده فإن شهد وأعلى ضم من  
حكم بشهادتهم وكتب بحكمه فإن شهد وأبغض ضم  
الخصم لم يحكم وكتب بالشهادة ليحكم بها المكتوب  
اليك ولا يقبل الكتاب إلا بشهادة رجلين أو رجل  
وامرأتين ويجب أن يقرأ الكتاب عليهم ليعلموا  
فيه ثم يختمه ويسله إليهم فإذا وصل إلى القاضي  
لم يقبله إلا بحضور الخصم فإذا سلم الشهود إليه نظر  
إلى ختمه فإذا شهد وأنه كتاب فلان القاضي سلمه  
إلى الثاني مجلس حكمه وقراءه عليه وختمه فتحه القاضي  
وقراءه على الخصم والزعم ما فيه ولا يقبل كتاب القاضي  
في الحدود والقصاص وليس للقاضي أن يستخلف على  
القضاء إلا أن يفوض ذلك اليك فإذا رفع إلى القاضي  
حكم حاكم أعضاه إلا أن يخالف الكتاب السنة والأعراف

أول حقوه وإذا حضر أسوي بينهما في المجلس و  
الأقوال فلا يبارا أحدهما ولا يشير إليه ولا يلقبه  
حجة فإذا ثبت الحق عنده وطب صاحب الحق حبس  
غريمه لم يعمل القاضي بحكمه وأمره بدفع ما عليه فإذا  
امتنع حبسه في الدين لزمه بدلا عن مال حصل  
في يده كفن المبيع وبدل القرض أو التزعه بعقد كالم  
والكفالة ولا يحبس فيما سوى ذلك إذا قال لا يغير  
إلا أن ثبت الغريم بينة أن له مالا فيجب فإن  
أو ثلثة فإن لم يظهر له مال خلى سبيله ولا يجوز إتيه  
وبين غركائيه ويجلس الزوج في نفقة زوجته ولا  
يجلس الوالد في دين ولده إلا إذا امتنع من الاتفاق  
عليه ويجوز قضاء المرأة في كل شيء إلا في الحدود  
والقصاص ويقبل كتاب القاضي إلى القاضي في الحقوق إذا



او يكون قولاً لا دليل عليه ولا يقضي القاضي على الغائب  
الا ان يقوم مقامه <sup>بعضهم</sup> واداهم رجلان رجلا يحكم بينهما  
ورضيا بحكمه جاز وهذا اذا كان بصفة الحاكم فلا يجوز  
تحكيم العبد والكافر والذمي والمحدود في القذف و  
الفاسق والقيسي وكل واحد من الحكمين ان يرجع  
ما لم يحكم عليهما فاذا حكم لزمهما وادارفع حكمه الى القاضي  
فوافق مذهبه امضاء وان خالفه ابطاله ولا يجوز  
التحكيم في الحدود والقيصاص وان حكم في دم خطاء  
فقضى الحاكم بالدية على العاقلة لم يفسد حكمه ويجوز ان  
يسمع البينة ويقضي بالنكول وحكم الحاكم لا يورثه  
ورلده وزوجته باطل **كتاب القسمة** وينبغي للمام  
ان ينصب قاسما يرزقه من بيت المال يقسم بين الناس  
بعزائهم فان لم يفعل نصب قاسما يقسم بالأجرة ويجوز ان يكون

يكون القاسم عدلا مامونا عالما بالقسمة ولا يجبر القاضي  
الناس على قاسم واحد ولا يترك القسام يشتركون  
وأجرة القسمة على عدد الرؤس عندا بحقيقة وقالوا  
على قدر الانصياء واذا حضر الشركاء عند القاضي  
وفي ايديهم اراضيعة ادعوا انهم ورثوها عن فلان  
لم يقسمها القاضي عندا بحقيقة حتى يقيموا البينة على  
موته وعدد ورثته وقالوا لا يقسم باعتراهم وذكر القاضي  
في كتاب القسمة انه قسمها بقولهم وان كان المال مشترك  
ماسوى العقار فادعوا انه ميراث قسم بينهم بقولهم  
اجماعا وان ادعوا في العقار انهم اشتروه قسم  
بينهم وان ادعوا الملك ولم يذكر وكيف نقل اليهم  
قسمه بينهم واذا كان كل واحد من الشركاء يستحق  
بنصيبه قسمه بطلب احدهم فان كان يستحق به احدهم



والآخر يستقر لفلة نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسم  
فان طلب صاحب القليل لم يقسم وان كان كل واحد منهما  
يستقر لم يقسم الا بتراضيهما ويقسم العروض اذا كان  
من صنف واحد ولا يقسم الجنين بعضها في بعض  
الا بالقيمة وقال ابو حنيفة لا يقسم الرقيق ولا الجواهر  
وقالا يقسم الرقيق ولا يقسم حمام ولا بئر ولا رحي الا  
بتراضي الشركاء واذا حضر وارثان فاقاما البينة على  
الوفات وعدد الورثة والدار في ايديهما ومعهما وارث  
غائب قسمها القاضي بطليح الحاضرين ونصيب للغائب  
وكلا يقبض نصيبه وان كانوا مشترين لم يقسم مع غيبة  
احدهم وان كان العقار في يد الوارث الغائب لم يقسم  
حضر الوارث واحد لم يقسم واذا كانت الدور مشتركة  
في معر واحد قسمت كل دار علاحدتها وقال الا ان كان

الجنسين

١٧٣  
كان الاصلح لهم قسمت بعضها في بعض قسمها واذا  
كانت دارا وميعة او دارا وحائوا قسم كل واحد  
منهما على حدته بالاجماع وينبغي للقاسم ان يصور ما  
يقسمه ويعدله ويذرعه ويقوم البناء ويفرز كل  
نصيب عن الباقي بطريقة وشربة حتى لا يكون نصيب  
بعضهم بنصيب الآخر تعلق ثم يكتب اسماهم ويجعلها  
قرعة ثم يلقب نصيبا بالاول والذي يليه الثاني والثالث  
وعلى هذا ثم يخرج القرعة فنخرج اسمه الا فله السهم  
الاول ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني ولا يدخل  
الداهم في القسمة الا بتراضيهما فان قسم بينهم و  
لاحدهم مسيل في ملك الآخر او طريق لم يشترط  
في القسمة فان امكن صرف الطريق والمسيل عنه فليس  
له ان يستطرق ويسيل في نصيب الآخر وان لم يمكن فسخة



القسمة وإذا كان سفل لا علو له أو علو الأسفل له أو سفل  
له أو قوم كل واحد علاحة وقسم بالقيمة ولا معتبر  
بغير ذلك وإذا اختلف المتقاسمون فشهد الفاسم  
قلت شهادتهما وإن ادعى أحدهما الغلط وزعم أنه ما  
أصابه شيء في يد صاحبه وقد شهد على نفسه بالاستيفاء  
لم يصدق على ذلك الابينة وإن قال استوفيت حقي  
ثم قال اخذت بعضه مني قال قول قول خصه مع يمينه  
وإن قال صابني إلى موضع كذا فلم يسلمه إلي ولم يشهد  
نفسه بالاستيفاء وكذبته شريكه تحالفوا ففسخت القسمة  
وإذا استحق بعض نصيب أحدهما بعينه لم يفسخ القسمة  
عندما يحلفه ويرجع بحقه ذلك من نصيب شريكه وقال  
ابن يوسف يفسخ القسمة **كتاب الأكره** الأكره ثبت  
حكمه إذا حصل من يقدر على إيقاع ما توعد به سلطانا

كان أو لصا فإذا أكره الرجل على بيع ماله أو على شئ وسعة  
أو على أن يقر لرجل ألفا وعلى أن يوافق داره فأكروه على  
ذلك بالقتل أو بالضرب الشديد أو بالحبس فباع أو  
اشتري فهو بالخيار إن شاء أمضى البيع وإن شاء فسخته  
ورجع بالمبيع فإن قبض الثمن طرعا فقد أجاز البيع  
فإن كان قبضه مكرها فليس ذلك بأجارة وعليه رده  
إن كان قائما في يده وإن هلك المبيع في يد المشتري وهو  
غير مكره ضمن قيمته للبائع والمكره أن يضمن المكره إن شاء  
ومن أكره على أن ياكل الميتة أو يشرب الخمر فإن أكره على ذلك  
بحبس أو ضرب أو قيد لم يحل له إلا أن يكره ما يحتاج منه  
على نفسه أو على عضو من أعضائه فإذا خاف وسعدان  
يقدم على ما أكره عليه ولا يسعه أن يصبر على ما توعد به  
فإن صبر بها حتى وقعوا به ولم ياكل فهو آثم وإن أكره على



الكفر بالله أو سب النبي صلى الله عليه وسلم بقيد أو  
ضرب أو حبس لم يكن ذلك أكراها حتى يكره بامر نجاف  
منه على نفسه أو على عضو من أعضائه فإذا خاف ذلك  
وسعه أن يظهر ما امره به ويؤدّي فإذا ظهر ذلك  
وقلبه مطعنين بالآيما فلا ما شر عليه فإن صبر حتى  
قتل ولم يظهر الكفر كان ما جورا ومثابا وإن أكره على  
إطلاق مال مسلم نجاف منه على نفسه أو على عضو من  
أعضائه وسعه أن يفعل ذلك ولصاحب المال أن  
يضمن الكربة وإن أكره يقتل على قتل غيره لم يسعه أن  
يقدم عليه ويصبر حتى يقتل فإن قتله كان آثما والقصاص  
على الذي أكرهه إن كان قتل عمداً وإن أكره على طلاق امرأته  
ادفق عبداً ففعل دفع ما أكره عليه ويرجع على الذي  
أكرهه ببقية العبد ونصف مهر المرأة إن كان قبل الدخول

الدخول وإن أكره على الزنا وجب الحد عند بحقيقة  
الآلان يكره السلطان وقال يلزم الحد وإذا أكره على الردة  
لم تبين امرأته منه **كتاب السير** الجهاد وفرض على  
الكفاية فإذا قام به فريق من الناس مقطوعين بالآيما  
وإن لم يقم به أحد أثم جميع الناس يتوكله وقتل الكفار  
واجب وإن لم يبتدوا ولا يجب الجهاد على مني ولا عبد  
ولا امرأة ولا أعمى ولا مقعد ولا أقطع فإن هجم  
العدو على بلد وجب على جميع الكفّ فتحرج المرأة  
بغير إذن زوجها والعبد بغير إذن المولى وإذا دخل  
المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينة أو حصنا دعوهم  
إلى الإسلام فإن أجابوهم كرهوا من قتالهم وإن امتنعوا  
دعواهم إلى أداء الجزية فإن بدوا فقاتلهم ما المسلمين و  
عليهم ما على المسلمين ولا يجوز أن يقاتل من لم يسمع الدعوة



الى الاسلام الا بعد ان يدعوه اليه وليستجب اليه عوا  
من بلفظة الدعوة وان ابوا استعانوا بالله تعالى عليهم  
حاربوهم ونصبوا عليهم الحائيق وحرقتهم وارسلوا  
عليهم الماء وقطعوا اشجارهم وافسدوا زرعهم ولا  
باس من يجرهم وان كان فيهم مسلم اسير او ناجرا وان  
تترسوا بصبيان المسلمين او بالاساوي لم يكفوا عن رجمهم  
وبقصدون بالرمي الكفار ولا باس باخراج النساء  
والمصاحف مع المسلمين اذا كان عسكرا عظيم ابان  
عليه ويكره اخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها  
ولا تقايل المرأة الابان زوجها ولا العبد الابان  
سيده الا ان يهجم العدو ويبغي المسلمين ان لا يقتلوا  
ولا يغفلوا ولا تغفلوا ولا يقتلوا امراة ولا شيخا قايلا  
صيا فلا اعمى ولا مقعد الا ان يكون احدهما من له

له راي في الحرب او يكن المرأة ملكة ولا يقتل مجنونا  
واذا راي الامام ان يصلح اهل الحرب افرقهم منهم  
وكان في ذلك مصلحة للمسلمين فلا باس به فان صالحهم  
مدة ثم راي الامام ان نقض الصلح انفع المسلمين بنذ  
اليهم وقا لهم بعد ما عليهم وان بدوا بخيانه قاتلهم ولم  
ينبذ اليهم اذا كان ذلك باقيا فيهم واذا خرج عييدهم  
الى عسكر المسلمين فم اخراؤ ولا باس ان يعلف العسكر  
في دار الحرب وياكلوا ما وجدوا من الطعام ويستعملوا  
الخطب ويدهنوا بالدهن ويقايلوا بما يجدونه من السلاح  
كل ذلك بغير قسمة ولا يجوز ان يسعوا اشيا من ذلك  
ولا يمولوه ومن اسلم منهم اخرا بسلامة نفسه  
واولاه الصغار وكل مال هو في يده او وديعه في  
يد مسلم او ذمي فان ظهرنا على الدار فقار في ورثته



في وحملها في واولاده الكبار في ولا ينبغي ان يباع السلاح  
من اهل الحرب ولا يجهز النعم ولا يفادون بالاساري  
وهذا عند الحقيقة ولا يفادي بهم اسارى المسلمين  
ولا يجوز لمن عليهم واذا فتح الامام بلدة عنوة فهو  
بالخير انشاء قسمه بين المسلمين وانشاء قراهم عليه  
ووضع عليهم الجزية وعلى اراضيهم الخراج وهو في  
الاساري بالخيار انشاء قتلهم وانشاء استرقم وانشاء  
تركهم احرار ذمية للمسلمين ولا يجوز ان يردهم الى دار  
الحرب واذا اراد العود الى دار الاسلام ومعه ماله  
فلا يقدر على نقلها الى دار الاسلام ذبحها وحرقت ولا  
يعقرونها ولا يتركونها ولا يقسم غنمة في دار الحرب  
حتى يخرجها الى دار الاسلام بالودي والمقاتل في العسكر  
سواء واذا الحقتهم المدد في دار الحرب قبل ان يخرجوا

الغنمة المدد الاسلام شاركهم فيها ولا حق لاهل  
سوق في الغنمة الا ان يقاتلوا واذا امن رجل  
حرا وامراة حرة كافرا او جماعة او اهل حصن او  
مدينة صح امانهم لم يجر لاحد من المسلمين  
قتلهم الا ان يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم  
الامام ولا يجوز امان ذمي ولا اسير ولا ناجر  
يدخل عليهم ولا يجوز ما لعبد المجور عند  
اسيحية الا ان ياذن له مولاه في القتال وقال محمد بن  
امانة واذا غلب الترك على الروم فبوسهم واخذوا  
اموالهم ملكوها وان غلبنا على الترك حل لنا ما جده  
من ذلك وان غلبوا على اموالنا وارضوا بها بلدهم  
ملكوها فان خفر عليها المسلمون فوحيد المالكون  
قبل القسمة في لم يغير شي وان وجدوها بعد القسمة



أخذوها بالقيمة أن أجواد أن دخل في دار الحرب  
تاجر فاشترى من ذلك وأخرجه إلى دار الإسلام  
فإنه الأول بالخيار إنشاء أخذ بالثمن الذي اشتراه  
به التاجر وإنشاء تركه ولا يملك علينا أهل الحرب  
بالغلبة مدبرينا ومكاتبنا وامهات اولادنا  
وأحرارنا ونملك عليهم جميع ذلك وإذا التاجر  
المسلم قد دخل اليهم فأخذه ولا يملكوه وإن يدعي  
اليهم فأخذه مملوكه وقال يملكون العبد أيقان  
لم يكن <sup>للأمة</sup> لجمولة يحمل عليها الغنائم قسمها بين الغانين  
قسمة الأيديع ليجملوها إلى دار الإسلام ثم يرجعها  
منهم فيقسمها ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة فمن  
مات من الغانين في دار الحرب فلا حق له في الغنيمة  
ومن مات منهم بعد إخراجها إلى دار الإسلام فقصيه

قصيه لورثته ولا يان ينقل الإمام في حال القتال  
ويحرض بالقتل على القتال فيقول من قتل قتيلا فله  
سلبه أو يقول للسريته جعلت لكم الربع بعد الخمس  
ولا يتنقل بعد حرار الغنيمة بدار الإسلام إلا من الخمس  
وإذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جملة الغنيمة والقاتل  
وغیره فيه سواء والسلب ما على المقتول من ثيابه و  
سلاحه ومركبه وإذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يحرم  
أن يعلفوا من الغنيمة ولا يأكلوا منها شيئا ومن  
فضل معه علف أم طعام وده إلى الغنيمة ويقسم  
الإمام الغنيمة فيخرج منها خمسة فيقسم أربعة  
الأخماس بين الغانين للفارس سهران وللراجل  
واحد هذا عند الحقيقة وقال الفارسي ثلثة أسهم  
وللراجل سهم ولا سهم إلا للفارس واحد وللراجل



سواء ولا يسهم للراحلة والبغل ومن دخل دار الحرب  
فارسا تنفق فرسه استحق سهم فارس وان دخل راكبا  
فاشتري فرسا استحق سهم راكبي ولا يسهم لمملوك  
ولا امرأة ولا صبي ولا ذمي ولكن يرضخ لهم على ما يرى  
الامام واما الخمس فيقسم على ثلاثة اسهم سهم للنشأ  
وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل يدخل فقراء ذوى  
القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع الى اغنيائهم  
شيئا فاما ذكره في الخمس لذاته فانه لا فتاح الكلام  
تركها باسمه وسهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سقط  
بموته كما سقط الصفي وسهم ذوى القربى كانوا  
استحقونه في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالضرورة  
وبعد ه صلى الله تعالى عليه وسلم بالفقراء واذا دخل الواحد  
او الاثنان دار الحرب مغيرين بغير اذن الامام فلهذا

فاخذوا شيئا لم يحس وان دخل جماعة لها منعة  
فاخذوا شيئا خميس وان لم ياذن لهم الامام واذا  
دخل المسلم دار الحرب تاجرا فلا يجز له ان يعرض  
لشي من اموالهم ولا من دمائهم فان غلبهم  
فاخذ شيئا وخرج به ملكه ملكا مخطورا ويومر ان  
يتصدق به واذا دخل الحربي البنا مستائما لم يكن  
له ان يقيم في دارنا سنة ويقول له الامام ان قت  
تمام سنة وضعت عليك الجزية فان اقام اخذ  
منه الجزية وصار ذميا ولم يترك ان يرجع الى دار  
الحرب فان عاد الى دار الحرب ترك وديعة عند مسلم  
او ذمي او ديني في ذمتهم فقد صار ذميا بلحاظ العود  
وما في الاسلام من ماله فهو على خطر فان سرق سقط  
ديونه وصار ذميا وديعة فباء وما اوجب عليه المسلمون



من اموال اهل الحرب بغير قتال يصرف في مصالح المسلمين  
كما يصرف الخراج ارض العرب كلها عشرية وفي  
ما بين الغديب الى اقصى حجر باليمن بمرة الى حد الشام  
والسواد ارض الخراج وهو ما بين الغديب الى عقبة  
حلول ومن اعطى الى عبادة ارض السواد مملوكة  
لاهلها يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها وكل ارض سلم اهلها  
عليها او فتحت عنوة وقسمت بين الغائبين فوارض  
عشر وكل ارض فتحت عنوة فاقرا اهلها عليها في ارض  
خراج ومن احيا ارضا مواتا في عندا ينفك معتبر  
بميزها فان كانت من حيز ارض الخراج ففي خراجها و  
اكانت من حيز ارض العشر ففي عشرية والبصرة  
عنده عشرية باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقلنا  
محمد ان احياها بغير احقرها الامام او عين استخرجها او

هذا هو الحق  
والسواد ارض الخراج  
وهو ما بين الغديب الى عقبة  
حلول ومن اعطى الى عبادة  
ارض السواد مملوكة  
لاهلها يجوز بيعهم لها  
وتصرفهم فيها وكل ارض  
سلم اهلها عليها او فتحت  
عنوة وقسمت بين الغائبين  
فوارض عشر وكل ارض  
فتحت عنوة فاقرا اهلها  
عليها في ارض خراج  
ومن احيا ارضا مواتا في  
عندا ينفك معتبر بميزها  
فان كانت من حيز ارض  
الخراج ففي خراجها و  
اكانت من حيز ارض العشر  
ففي عشرية والبصرة  
عنده عشرية باجماع  
الصحابة رضي الله تعالى  
عنهم وقلنا محمد ان  
احياها بغير احقرها  
الامام او عين استخرجها  
او

او ماء دجلة او الفرات او الانهار العظام التي لا يمكن  
احد في عشرة واتاحها بماء الانهار التي حفرها  
الاعاجم مثل نهر الملك ونهر زجر فهو خراج والخراج  
الذي وضعه عمر رضي الله تعالى عنه على السواد من كل  
جريب يبلغه الماء قفيز هاشمي وهو الصاع ودرهم  
ومن كل جريب الرطبة خمسة دراهم ومن جريب  
الكرم المتصل وجريب النخل المتصل عشرة دراهم  
وما سوى ذلك من الاوصاف يوضع عليه بحسب  
الطاقة وان لم تطق ما وضع عليها نقصهم الامام  
وان غلب على ارض الخراج الماء او انقطع عنها او  
اصطم الزرع آفة فلا خراج عليهم وان عطها صاعا  
فعليه الخراج ومن سلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج  
على حاله ويجوز ان يشتري المسلم ارض الخراج من الذي يوج



منه الخراج ولا عشر في الخارج من الارض الخارج للجزية  
على ضربين جزية توضع بالتراضي والصالح فيجب  
ما يقع عليه الاتفاق وجزية يبتدئ الامام وضعها  
اذا غلب الامام على الكفار وافرهم على ملائكتهم فيضع على  
الغني الظاهر في كل سنة ثمانية واربعون درهما  
ياخذ منه في كل شهر اربعة دراهم وعلى وسط الحال  
اربعة وعشرين درهما في كل شهر درهماين وعلى  
الفقر المعتمل اثني عشر درهما في كل شهر درهما وتوضع  
الجزية على اهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان  
من النعم ولا يوضع الجزية على عبدة الاوثان من  
العرب ولا المرتدين ولا جزية على امرأة ولا بصي  
ولا زمن ولا اعمى ولا فقير غير معتمل ولا على الرهبان الذين  
لا يتخاطرون الناس ومن اسلم اومات وعليه الجزية سقطت

سقطت الجزية عنه وان اجتمع عليه الحولان تدخلت  
الجزيتان ولا يجوز احداث بيعة ولا كنيسة في دار  
الاسلام واذا انهدمت الكنائس والبيعة القديمة  
اعادوها ويؤخذ اهل الذمة بالتميز عن المسلمين في  
زيهم ومراكبهم وسروجهم وقلانسهم فلا يركبون الخيل  
ولا يحملون السلاح ومن امتنع من اداء الجزية اقول  
مسلم او سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم او ذنبه  
لم ينقص عهده الا بان يلحق بدار الحرب فيغلبوا على  
موضع فيجاء ربون واذا اراد المسلم عن الاسلام و  
العبادة بالله عرض عليه الاسلام فان كانت له شبهة  
كشفت عنه ويجلس ثلثة ايام فان اسلم والا قتل فان قتله  
فاقتل قبل عرض الاسلام عليه كره ولا شيء على القاتل واما  
المرأة اذا ارادة فلا تقتل ولكن تجلس حتى تسلم وتزول تلك



المرتد عن امواله برونه زوالا <sup>موقوف</sup> ما كان اسما عادة على  
 كالهوا وان مات او قتل على ردة منتقل ما اكتبه في  
 حال سلامه الى ورثة المسلمين وكان ما اكتبه في حاله  
 فيا <sup>و</sup> ان لم يكن يد الحرب مرتدا فحكم الى اكم بلحا فقه  
 مدبره وامهات اولاده وحلت الديون التي عليه مؤجلة  
 وينقل ما اكتبه في حال الاسلام الى ورثة من المسلمين  
 وقضى الديون التي لزمته في حال الاسلام مما اكتبه  
 في حال الاسلام وما لزمته من الديون في حال ردة  
 مما اكتبه في حال ردة ومبايعه واشتره او تصرف  
 فيه من امواله في حال ردة فهو موقوف <sup>فان</sup> اسلم  
 صحته عقوده وان مات او قتل ولحق يد الحرب <sup>نظمت</sup>  
 وان عاد المرتد بعد الحكم بلحا فقه الى دار الاسلام مسلما  
 فما وجد في يد ورثة من ماله بعينه اخذه والمرتبة اذا

اذا تصرف في ماله في حال ردتها جاز تصرفها ونصاري  
 بني تغلب يوحذ من اموالهم ضعف ما يوحذ من المسلمين  
 من الزكوة ويوحذ من نسايتهم ولا يوحذ من  
 صبيانهم وما جاء الامام من الخراج والجزية و  
 من اموال بني تغلب وما هداه اهل الحرب الى

الامام تصرف في مصالح المسلمين فتدبره الثغور <sup>التي في موضع الفخر</sup>  
 وتبني القناطر والجسور ونظمت قضاء المسلمين <sup>فيهم</sup>  
 وعاملهم منه ما يكفيهم ويدفع منه ارزاق المقابلة و  
 فترادهم **باب البغاة** اذا تغلب قوم من المسلمين  
 على بلد وخرجوا عن طاعة الامام دعاهم الى العود  
 الى الجماعة وكشف عن شبهتهم ولا يبداهم الامام بقتال  
 حتى يبداه وانه يد وقاتلهم حتى يفرق جمعهم فانكسرت  
 لهم فنية اجهز على جريحهم واتبع موليتهم وان لم يكن نية



لم يجز على جريحهم ولم ينزع موليهم ولا يسي لهم ذرية  
ولا يقسم مواهم ولا باس ان يقا نلو بسلاحهم واحتاج  
المسلمون اليه ويجلس مواهم فلا يرد ها عليهم ولا يقسمها  
حتى يتوبوا فيرد ها عليهم وما جاء اهل من البلاد  
التي غلبوه عليها من الخراج او العشر لم ياخذ الامام  
ثانثا فان كانوا صر فوا في حقه اجرى من اخذ منه وان  
لم يكونوا صر فوه في حقه فعلى اهله فيما بينهم وبين الله  
ان يعبد واذ لك **باب الخطر والاباحة** لا يجال للرجال  
لبس الحرير ويجال للنساء ولا باس بتوسده هذا عند  
ايجيفة وقال ابو يوسف ومحمد يكره توسده ولا باس  
لبس الديباج في الحرب عند هما ويكره عند ايجيفة ولا  
باس اللحم اذا كان سده ابرسيم ولحمه قطنا وخرأ ولا يجوز  
للرجال التحلي بالذهب والفضة الا الخاتم والمنطقة وحلقة  
مرببة

وحلقة السيف من الفضة ويجوز للنساء التحلي بالذهب  
والفضة ويكره ان يلبس الصبي من الذهب والحرير ولا  
الاكل والشراب والادهان والطيب في آية الله  
والفضة للرجال والنساء ولا باس باستعمال آية الله  
والزجاج والبلور والقيق ويجوز الشرب في اثناء المفضل  
عند ايجيفة والركوب على السرج المفضل والجلوس على  
السرير المفضل ويكره التعشير في المصحف والقطا ولا  
باس تحلية المصحف ونقل المسجد وزخرفته بباء  
الذهب ويكره استخدام الخصيان ولا باس باخصاء  
البهايمة وانزال الحمير على الخيل ويجوز ان يقبل في الهدية  
والاذن قول العبد والصبي ويقبل في المعاملات قول  
الفاسق ولا يقبل في اجار الديانة الا العبد ولا يجوز  
ان ينظر الرجل من الاجنبية الا الى وجهها وكفيها فان كان



لا يؤمن من الشهوة لا ينظر الى وجهها الا الحاجة و  
يجوز للمعاخي اذا اراد ان يحكم عليها ولشاهد اذا اراد  
الشهادة عليها ان ينظر الى وجهها وان خاف ان يشتم  
ويجوز للطبيب ان ينظر الى موضع المرض منها وينظر الرجل  
من الرجل الى جميع البدن الا ما بين سرته الى ركبته  
وجوز للمرأة ان تنظر من الرجل الى ينظر الرجل اليه  
منه ويجوز ان تنظر المرأة من المرأة الى ما يجوز للرجل  
ان ينظر اليه من الرجل وينظر الرجل من امته التي تحمل له وزنه  
الى فرجها وينظر الرجل من ذوات محارمه الى الوجه والراس  
والصدر والساقين والعصدين ولا ينظر الى ظمرها ولا ينظر اليها  
ولا لباس بان يمسها جاز ان ينظر اليه منها وينظر الرجل  
من ملوكة غيره الى ما يجوز ان ينظر اليه من ذوات محارمه  
ولا لباس بان يمس ذلك اذا اراد الشراء وان خاف ان يشتم

يشتهم والخصي في النظر الى اجنية كالحمل ولا يجوز  
للمملوك ان ينظر من سبته الا الى ما يجوز للاجنبي  
النظر اليه منها ويعزل عن امته بغير اذنها ولا يعزل  
عن زوجته الا باذنها ويكره الاحتكاك في افواه الامين  
والبها يحراد اكان ذلك بلد يضر الاحتكاك باهله ومن  
احتكر غلة مبيعة او ما جله من بلد آخر فليس يحكم  
ولا ينبغي للسلطان ان يسرع على الناس ويكره بيع السلاح  
في ايام الفتنه ولا لباس بيع العصور من يعلم انه قد تحققت  
خمر **كتاب الوصايا** الوصية غير واجبة وهي مشجعة  
ولا يجوز الوصية لو ادته الا ان يجزها الوثقة ولا يجوز  
بما زاد على الثلث فلا يجوز الوصية للقاتل ويجوز ان  
يوصي المسلم الكافر والكافر للمسلم وقبول بعد الموت فان  
قبلها الموصي له في حال الحيوة او رد هاذك باطل ويجب



ان يوصي الانسان بدين الثلث واذا اوصى رجلا  
رجل تقبل الوصي في وجه الموصي ورد هاهنا في غير وجهه  
فليس رد وان رد هاهنا وجهه فهو رد والموصي به يملك  
بالقبول لا مسئلة واحدة وهوان يموت الموصي ثم  
يموت الموصي له قبل القبول فيدخل الموصي به في ملكه  
ومن اوصى الى عبد او كافرا فاسق اخرجهم القاضي  
عن الوصاية ونصب غيره ومن اوصى الى عبد نفسه  
وفي الورثة كبار لم يصح الوصية ومن اوصى الى من يحزن  
عن القيام بالوصية لم يثبت الوصية ومن اوصى الى اثنين لم  
يجز لاحدهما ان يتصرف عند حيفه ومحمد دون غيره  
الا في ثرائ الكفن الميت وتجهيزه وطعام الصغار  
وصونهم واداء الوديعة بعينها وقضاء الدين وتنفيد  
وصية بعينها وعق عبد بعينه والخصومة في حقوق

حقوق الميت ومن اوصى لرجل ثلث ماله ولا خرب ثلث  
ماله ولم يجز الورثة فالثلث بينهما نصفان وان اوصى  
لاحد هما بالثلث والاخر بالسدس ولم يجز الورثة فالثلث  
بينهما اثلثا وان اوصى لاحدهما بجميع ماله والاخر  
بثلث ماله فالثلث بينهما على اربعة اسهم عند موت  
ومحمد وقال ابو حنيفة الثلث بينهما نصفان ولا يضر  
ابو حنيفة للموصي له بما زاد على الثلث الا في الحاجات  
والسعاية والديارهم والمرسلة ومن اوصى وعليه دين  
يجب ايماله لم يجز الوصية الا ان يبرأ الغرماء ومن  
اوصى بنصيب ابنه فالوصية باطلة وان اوصى بمثل نصيب  
ابنه فالوصية جائزة فانكار له انسان فله المثل للثلث  
ومن اعق عبدا في مرضه او باع وحابا او وهب  
فذلك كله وصية وهو معتبر من الثلث ويعتبر به



مع اصحاب الوصايا فان حابا ثم عتق فالحايات اولى  
عندنا بغيره وان اعنى ثم حابا فمساواة ولا عتق  
اولى في المشككين ومن اوصى سهم من ماله فله خمس  
سهام الورثة الا ان ينقص من السدس فيتم له السدس  
وان اوصى جزء من ماله قبل الورثة اعطوه ما شئوا  
ومن اوصى بوصايا من حقوق الله تعالى قدمت  
الفرائض منها قدمها الموصي واخراجها مثل الحج والعمرة  
والزكاة والكفارة وما ليس بواجب قدم منه ما شاء  
لنوصي ومن اوصى بحجة الاسلام اجماعه رجل من بلد  
الموصي حج رايها فان لم تبلغ الوصية النفقة اجماعه  
من حيث يبلغ ومن خرج من بلده حاجات في العراق  
واوصى ان يحج عنه من بلده لا من الموضع الذي مات  
عندنا بغيره وقال مع حج عنه من حيث يبلغ ولا يصح

وصية العبي والمكاتب وان ترك وفاة ويجوز للموصي  
الرجوع عن الوصية فاذا صرح بالرجوع كما يرجوعا  
او الفعل الذي يدل على الرجوع ومن جحد الوصية  
لم يكن رجوعا ومن اوصى بجيرانه فهم الملاحقون  
عندنا بغيره ومن اوصى لاصهاره فالوصية  
لكل ذي رحم محرم من امرائه ومن اوصى لاختائه  
فالوصية لكل زوج ذاة رحم محرمة ومن اوصى  
لاقربائه فالوصية للاقرب فالاقرب من كل ذي  
رحم محرم منه ولا يدخل فيه الوالدان والولدان  
يكون لاثنتين فصاعدا واذا اوصى بذكر وله عاندر  
خلان فالوصية لعميه وان كان له ثم وخلان فلم ينفع  
وللخالين النصف لهذا عندنا بغيره وقال الوصية لكل من  
ينسب الى اقرب له في الاسلام والذكر الا ان ينفذ فيه سواء



ومن اوصى لرجل ثلث درهم او ثلث غنمه فذلك ثلثا ذلك  
وبقي ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقي ماله كله جميع ما  
بقي ومن اوصى بثلث ثيابه فذلك ثلثها وبقي ثلثها  
وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم يستحق الا ثلث  
ما بقي من الثياب ومن اوصى لرجل بالقر درهم وله مال  
عين ودين على الناس فان خرج الالف من ثلث العين  
دفعته الى الموصي له وان لم يخرج دفع اليه ثلث العين  
وكل ما خرج شيء من الدين اخذ الموصي له تلكه حتى يوفي  
الالف ويجوز الوصية للحمل بالحمل واذا وضع لاف من  
شبه اشهر ومن اوصى لرجل بجارية الاحملها وصية الوصية  
ولا استثناء ومن اوصى لرجل بجارية قولت بعد  
موت الموصي قبل ان يقبل الموصي له ولد اثم قبل وصاها يخرج من  
قوله الموصي له وان لم يخرج من الثلث ضرب بالثلث واخذ

واخذ ما بحصة منهما جميعا في قول ابي يوسف ومحمد وقال  
ابو حنيفة لا ياخذ ذلك من حصته فان فضل شيء اخذه  
من الولد ويجوز الوصية بخدمة عبد وسكني داره  
سنة معلومة ويجوز ذلك ابتداء فان خرجت رقة العبد  
الثلث يسلم اليه للخدمة وان كان لا مال له غيره يجزم للورثة  
يومين وللموصي له يوما فان مات الموصي له عاد الى الورثة وان  
مات الموصي له في حياة الموصي بطلت الوصية ومن اوصى لافلا  
فالوصية بينهم الذكر والانثى فيه سواء وان اوصى لورثة فلان  
فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن اوصى لزيد وعمر  
ثلث ماله فاذا عمر وميت فالثلث كله لزيد وان قال ثلثي  
بين زيد وعمر وزيد ميت كان عمر ينفق الثلث والباقي  
لورثة الموصي ومن اوصى بثلث ماله ولا مال له ثم اكله  
اكتسب ما لا يستحق الموصي له ثلث ما ملكه عند الموت



**كتاب الفرائض** المجمع على ثورتهم من المذكورة عشرة الابن  
 وابن الابن وان اسفل الاب والجده اب الاب وان علا  
 والاخ وابن الاخ والعمة وابن العم والنزوح ومولا النعمة ومن لا  
 سبعة الابنت ابنت الابن والام والحجة والاخت والزوجة  
 مولا النعمة والابنت اربعة المملوك والقاتل من المقتول والمرء  
 واهل الملتين والفروض المحددة في كتاب اسد مسالك النصف  
 والربع والغنم والثلاثين والثلاث والسدس والاعف  
 ففرض خمسة البنت وبنت الابن اذا لم تكن بنت الصليب  
 اب وام والاخت اب اذا لم تكن الاخت اب وام والنزوح  
 اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن والربع للزوج مع الولد وولد  
 الابن وللزوجة الربع اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن والغنم  
 للزوجة مع الولد وولد الابن والثلاثين لكل اثنين قصاصا  
 ممن كان فرضه النصف الزوج والثلاث فرض الام اذا لم يكن

يكن للميت ولد ولا ولد ابن والاثنين من الاخوات والاخوة وغير  
 ماثلت ما بقي من المسلمين وما تزوج وابوان وزوجة وابوان  
 للام ثلث ما بقي بعد فرض الزوج والزوجة والثلاث ايضا لكل اثنين  
 قصاصا من ولد الام ذكورا وانما هم فيه سواء والسر فرض  
 سبعة لكل واحد من الابن مع الولد وولد الابن والام مع الاخوة  
 والاخوة والجيدات واجد مع الولد والبنت الابن مع البنت  
 والاخوات لا يسقط الاخت لا يام وللواحد من ولد الام **السلط**  
 وتسقط الجيدات وبالام واجد والاخوات والاخوات اب  
 وتسقط ولد الام باربعة الولد وولد الابن والاب والحجة فاذا  
 استكملت البنات الثلثين سقطت ميات الابن الا ان يكون  
 باثرهن او اسفل منهن فيصيرن ولما استكملت الاخوات اب  
 وام الثلثين سقطت الاخوات اب الا ان يكون معهن اخ  
 فيصيرن **باب العصبات** اقرب العصبات البنوة وبنوهم

العالمين



ثم الاب ثم اجد ثم بنو اب وام الاخوة ثم بنو الجدة وام الاعمام  
 ثم بنو اب الجدة واذا استواء بنو الاب من الدرجة فاوليهم من كان  
 لاب وام والابن وابن الابن والاخوة يعا سمون اخواتهم  
 للمذكر مثل حظ الانثيين وما عداهم من العصبات يفر بالمرتبة  
 ذكرهم دون اناتهم وان لم يكن عصبة من النسب فالعصبة من  
 العتق ثم اقرب عصبة المولى **باب الحج** وتحجب الام من الثلث  
 الى السدس باخوين فصاعدا والفاضل عن فرض البنات لبنات  
 الابن واخواتهم للمذكر مثل حظ الانثيين والفاضل عن فرض  
 الاخنتين لابي ام للاخوات الاب واخواتهم للمذكر مثل حظ الانثيين  
 واذا ترك بنات وبنات الابن فلبت النصف وبنات الابن اكبر  
 والكل مع بنات الابن بنو ابن فلبت النصف والبطني لابي الابن  
 اخواتهم للمذكر مثل حظ الانثيين وكذا لكل الفاضل من فرض الاخت  
 ولم للاخوة من الاب واخواتهم للمذكر مثل حظ الانثيين ومن ترك ابني

ابني عم احدهما اخ لام فلاح السكك بالفرض والباقي بينهما مشتركان  
 تركه المرأة زوجا واما واخوة من ام واحا من ابي ام فلاح النصف  
 وللام السدس والاخوة الام الثلث ولا شيء للاخ من الاب والام  
**باب الرد** والفاضل عن فرض ذي السهم اذا لم يكن عصبة مردود  
 عليهم بقدر سهمهم الا على الزوجين والكفر طيلة واحدة يتوارث به  
 اهل ولا يرث المسلم عن الكافر ولا الكافر من المسلم ومال المرأة  
 من المسلمين وما كتب في حال رده في ذمة واذا غرق جماعة او غلط  
 عليهم حايطا فاقوا ولم يعلم من مات منهم اولا قال هو احدتهم للاجاء  
 من ورثته واذا اجتمع في الجوسي قريبان وتفرقت فمشتق ورث  
 احدهما مع الآخر ورث بها ولا يرث الجوسي بالاخت الفاسدة  
 التي يستقلونها فدر بينهم وعصية ولد الزنا وولد الملاذمة مولا امها  
 ومن مات وترك صلي يتف صالحه حتى تقصها امراته فقول بغيره  
 واجدا بالمرتبة من الاخوات عند بغيره وقالوا لا تقسم الا ان



الا ان ينقصه المقاسمة من الثلث واذا اجتمعت الجدات  
 فالسدس لا قربهن ويحب الجدا مه ولا يرث ام اب  
 الام وهي جدة فاسدة الا قرب بينهما وكل جدة تحجب  
 امها واذا لم يكن للميت عصبه ولا ذؤسم وورثه ذو  
 ارحامه وهم عشرة اولاد الاخوة واولاد البنات و  
 بنات الاخ وبنات العم والخال والخالة واب الام وعم  
 لام والعمة وولد الاخ من الام ومن اولى منهم فلام  
 من كان ولد الميت ثم ولد الابوين او احدهما و  
 بنات الاخوات وولد الاخوات ثم ولد ابوي ابويه  
 او احدهما وهم الاحوال والخالات ثم العمات واذا  
 استوى ولدان في الدرجة فاولهم من اوله بوارث  
 واقر بهم اولى من بعدهم واب الام اولى من ولد الاخ  
 والاخت والمعتق احق بالفاصل من سهم ذوي المهرم

١٩٠  
 اذا لم يكن عصبه سواء ومولى الموالاة يرث واذا  
 ترك المعتق اب مولاة وابن مولاة فماله للابن عند  
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف للاب السدس والباقي  
 للابن وان ترك جد مولاة واخ مولاة فمن اولى قال  
 ابو حنيفة المال للجد وقالاهريني كما بينا في الاخ مع  
 الجد ولا يباع الولد ولا يوهب حين **باب في النصف القرين**  
 واذا كان في المسئلة نصف وما بقي فاصلها من اثنين  
 واذا كانت ثلث وما بقي او ثلثان وما بقي فاصلها  
 من الثلث واذا كان ربع او ربع ونصف فاصلها من  
 واذا كان ثمن او ثمن ونصف فاصلها من ثمانية واذا  
 مع النصف ثلث او سدس فاصلها من ستة وتقول  
 سبعة وثمانية وتسعة وعشرة واذا كان مع الربع  
 ثلث او سدس فاصلها من اثني عشر وتقول ثلثة عشر



وخمسة عشر وسبعة عشر وإذا كان مع الثمن ثلثان  
 أو سدس من فاصلها من أربعة وعشرين وتعمل السبعة  
 وعشرين فإذا انقسمت المسئلة على الورثة فقد صححة وإن  
 لم ينقسم سهامهم فالضرب عددهم في أصل المسئلة <sup>طها</sup>  
 وكانت عائلته فأخرجت صححة منه المسئلة كما في  
 واخوين للمرأة الربع سهم والاخوين ما بقي ثلثة لا  
 ينقسم عليهما فاضرب اثنين في اثنين في أصل المسئلة  
 يكون ثمانية فمما قصح وان وقف السهام عددهم <sup>ضرب</sup>  
 وقف عددهم في أصل المسئلة كما امرأة وستة أخوة  
 للمرأة الربع سهم والاخوة ثلثة اسهم فاضرب ثلثة  
 في عددهم وهو اثنان في أصل المسئلة فمما قصح المسئلة  
 وان لم ينقسم سهام فريقين أو أكثر فاضرب أحد الفريقين  
 في الآخر ما اجتمع من عدد الرؤس فاضرب في أصل المسئلة

المسئلة فمما تخرج المسئلة فان تساوى الأعداد واخرى  
 احدهم عن الآخر كما مرأتين واخوين فاضرب اثنين  
 في أصل المسئلة وان كان أحد العددين جزء من الآخر  
 عنى الأكثر عن الأقل كاربعة نسوة واخوين اذا ضربت  
 الأربعة اجزاء عن الاخوين وان وافق أحد  
 العددين الآخر في النصف ابني الثلث ضربت  
 احدهما في جميع الآخر ثم ما يحصل معك عند  
 الرؤس فاضرب في أصل المسئلة كاربعة نسوة واخوة  
 اعمام فالسنة توافق الأربعة بالانصاف والضرب  
 نصف احدهما في جميع الآخر ثم ضرب ذلك في أصل  
 المسئلة يكون ثمانية واربعين فمما قصح المسئلة فان  
 أصح فاضرب سهام كل وارث في التركة ثم انقسم  
 اجتمع على ما أصح منه القريضة تخرج خط ذلك



الوارث واذا لم يقسم التركة حتى مات احد الورثة  
 فافكان ما نصيه من الميت الاول ينقسم عدد ورثته  
 فقد صحت المسلمان ما صحت الاول منه وان لم يقسم  
 صحة فريضة الميت الثاني بالطريقة التي ذكرناها  
 ثم ضربت احد المسلمين في الاخرى ان لم يكن بين  
 سهام الميت الثاني وما صحت منه فريضة مؤقطة  
 والكانت بينهما موافقة فاضرب وفق المسئلة  
 الثاني في الاول فاجتمع صحة المسلمان ومن  
 كان من مسئلة الاول شيء فهو مضروب في  
 تركه الميت فاصحت منه المسئلة الثانية  
 ومن كان له من المسئلة الثانية شيء  
 فهو مضروب في تركه الميت الثانية فاذا اصبحت  
 المسئلة المتاسخة وازدت معرفت ما يصيب

يصيب كل واحد من حساب الدراهم قسمة  
 ما صحت منه المسئلة على ثمانية واربعين  
 ما خرج اخذت له من سهام كل واحد حصة  
**لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ**

كاتب فقير احمد بن درفرت  
 حافظ صاحب حافظ خرمج  
 تمت عام شهر ربيع  
 ظهر يوم الخميس  
 بستم بانه محرم  
 ١٢١٠ هـ

يا الله يا محمد يا علي